الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

بعنـوان

تحديث الصناعة السورية في ظل المتغيرات الدولية

إعـداد الطـالب

نضـال طـالب

إشـراف

الدكتور زياد زنبوعه
الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد

الدكتور عدنان غانم
الأستاذ المساعد في قسم الإحصاء
(المشرف المشارك)

دمشق في شباط ٢٠٠٩

محتويات البحث

التمهيد و المقدمة ٣

الفصل الأول : واقع الصناعة في الجمهورية العربية السورية ١٣

المبحث الأول– الوضع الراهن للاقتصاد السوري ١٥

المبحث الثاني – دور الصناعة في الاقتصاد السوري ٣١

المبحث الثالث – خصائص الصناعة السورية ٤٨

المبحث الرابع – أسباب قصور أداء الصناعة السورية ٥٧

المبحث الخامس – التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي السوري ٦٦

١ – التحديات الخارجية ٦٧

٢– التحديات الداخلية ٧٠

الفصل الثاني : إستراتيجية التحديث الصناعي والرؤية المستقبلية ٧٣

المبحث الأول – الخطوات التنفيذية للإستراتيجية الصناعية ٧٦

١– مراحل الإستراتيجية الصناعية ٧٧

٢– نماذج الإستراتيجية الصناعية ٧٩

٣– السياسات الصناعية المقترحة ٨٢

المبحث الثاني – الهيكل الصناعي المقترح ٨٥

المبحث الثالث – المتطلبات الأساسية للتحديث الصناعي ٩٢

١- تطوير رأس المال البشري ٩٣

٢- الاهتمام بالبنية التكنولوجية ٩٥

٣- تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ٩٧

٤- إقامة شبكة من المؤسسات الداعمة ١٠٠

٥- تحسين مناخ الاستثمار ١٠١

٦- الاهتمام بالسياسة التجارية ١٠٥

٧- الاهتمام بالتمويل الصناعي ١٠٧

٨- دعم القدرات الوطنية الإستراتيجية ١٠٨

٩- قاعدة المعلومات الصناعية ١١٠

الفصل الثالث : التنافسية الصناعية والمتغيرات الدولية ١١١

المبحث الأول – التنافسية الصناعية ١١٣

١– التنافسية و التنمية الصناعية ١١٤

٢– العناصر الأساسية للتنافسية ١١٥

٣– تنافسية الصناعة السورية ١١٦

المبحث الثاني– تجارب دولية في رفع القدرة التنافسية ١٢١

النتائج والمقترحات ١٣٠

الملاحق و الجداول ١٣٤

المراجع العربية والأجنبية ١٤٣

مقدمة البحث

تعتبر الصناعة القطاع الديناميكي والمحرك الرئيسي في الاقتصاد الوطني وهي أساس أي تقدم اقتصادي، وإن تحديثها وتطوير هيكلها وأدائها يعتبر ضرورة حتمية لمواجهة المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى كونها تلعب دور قاطرة النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي التي من شأنها – وخصوصاً في البلدان النامية – تحويل البنية الهيكلية الاقتصادية من أنشطة بسيطة بطيئة النمو وذات قيمة مضافة منخفضة إلى فعاليات تحقق معدلات نمو سريعة ومستدامة، وهي إحدى الفرص على صعيد الاقتصاد الوطني التي من الممكن الاستثمار فيها سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص، نظراً لمقدرتها على توليد القيمة المضافة واستيعابها لعدد كبير من العمالة، بالإضافة إلى أنها تعتبر المحرض على زيادة الطلب على الخدمات المساندة وتحسينها (المصارف والاتصالات والنقل والمكاتب الاستشارية)

إلا أن توجه الاقتصاد السوري نحو الانفتاح وتقليص الحماية والدعم من جهة، ودخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنطقة التجارة الحرة مع تركيا وتحديات الشراكة الأوربية ودخول منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، يخلق المزيد من الضغوط التنافسية على المنتجات الصناعية السورية وخصوصاً في الأسواق التصديرية، لاسيما أن القطاع الصناعي السوري يتسم بأنه قطاع هزيل الهيكل ذو طابع أسري متفتت، حيث شركات الأموال نادرة وشركات الأشخاص سائدة، وهو ضعيف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه تزيد في قطاعه العام الطاقات المعطلة نتيجة تراكم المخازين الناجمة عن تدني جودة المنتجات وعدم ملائمتها لأذواق المستهلكين و لتقادم الآلات المنتجة لها تكنولوجياً .

نتيجة لكل ذلك فإنه لابد من صياغة إستراتيجية تحديث صناعي فعالة وناجعة تعتمد على تحليل دقيق وعميق للواقع الصناعي الراهن في إطار الوضع الاقتصادي العام، بما يعنيه من تحديد مؤشرات الأداء الحالية مقارنة مع الدول المماثلة، وتحديد نقاط القوة والضعف والمنتجات التي تملك الميزة التنافسية والتعرف على نقاط الاختناق، وكذلك الفرص المتاحة والتحديات المطروحة، وذلك للوصول لرؤية وسياسة صناعية حديثة ترتكز على برامج واستراتيجيات منطقية متسارعة التطبيق موائمة للواقع ومتناغمة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى بحيث تمكن القطاع الصناعي من لعب دور بارز ومؤثر تجعل منه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في اقتصاد يساهم فيه الإنتاج الصناعي (الصناعة التحويلية –الاستخراجية– الكهرباء و الماء) بما يقارب ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

إن الشراكة الحقيقية الفاعلة بين جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والجهات ذات التأثير والتأثر هو أمر حيوي وبالغ الأهمية، حيث تعمل الحكومة مع القطاعات الأخرى الخاص والمشترك والمنظمات من اتحادات وغرف صناعة وتجارة وزراعة والنقابات كفريق عمل واحد معني بتغيير الوضع الحالي لما فيه الفائدة لجميع الأطراف ووحدة المصير، وكأداة أساسية للتنمية والتحديث الصناعي يعكس حتمية تطبيق إدارة سليمة وناجعة ورشيدة للاقتصاد الكلي تدعم الصناعة وتجنبها الهزات الارتدادية وتساهم في رسم الطريق الأسلم والأجدى للأنشطة الإنتاجية الكفوءة، وذلك من خلال إيجاد الهياكل والمؤسسات الداعمة للمنشآت القائمة والجديدة في مجال المعلومات والموارد البشرية والتكنولوجيا والبنى التحتية والتمويل بالشروط المحفزة، وكذلك تقديم الأدوات التي يستطيع من خلالها كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ترجمة مبادراتهم إلى واقع صحي وملموس الجودة و الجدوى، وذلك في إطار إستراتيجية تحديث صناعي تضع منتجات الاقتصاد الوطني على خريطة الأسواق العالمية.

مشكلة البحث

تتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدمها وتاريخها وتعدد أنشطتها وريادتها حيث كانت المثل والقدوة للصناعات في الدول الأخرى في المنطقة، وذات سمعة عالمية قادرة على اختراق الأسواق العالمية بسهولة فائقة. وقد ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن، وحتى إلى جنوب تركيا.

وعلى الرغم مما ذكر سابقاً نلاحظ بأن الوضع الحالي للصناعة السورية متدني مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، وهذا يعود إلى الحماية شبه المطلقة التي تمتع بها القطاع الصناعي في سورية لفترة طويلة من الزمن جعلته يعيش في بيئة لا تفرض عليه رسم الخطى اللازمة لإرساء قواعد التنافسية الصناعية، إذ كان القطاع العام الصناعي يعتمد في تصريف منتجاته على اتفاقيات التبادل المشترك مع دول أوربة الشرقية في زمن الحرب الباردة، مما خلق قطاع ضعيف غير قادر على أية مواجهة أو تغير محتمل، وهذا ما حدث فعلاً عندما دخلنا فعلياً زمن الانفتاح الاقتصادي العالمي، أصبحت منشآتنا الصناعية، خصوصاً العامة منها إما خاسرة أو متراكمة المخازين معتمدة في تصريف مخزونها على جهات عامة أخرى.

إن الهيكل الهزيل لقطاع الصناعة التحويلية الحالي وتكونه من الحلقات الأخيرة في السلسلة التكنولوجية، والذي ينعكس انخفاضاً في ناتجه وضعف في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة لا تتجاوز ٨,٤٪، وهو مصاب بالركود لا يستطيع معه أن يستفيد من الاتجاهات التكنولوجية الجديدة ومن ثم هو معرض لمزيد من التهميش ما لم توضع إستراتيجية جديدة وواعدة للتحديث الصناعي التي من شأنها الارتقاء بالهيكل الصناعي إلى مستوى وكفاءة أعلى وقدرة تنافسية أكبر. وهكذا مما سبق تجدر الإشارة إلى الأمور التالية :

- واقع سيئ للقطاع الصناعي السوري، ضعيف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وخاصةً ما يتعلق بالصناعة التحويلية، مما يفرض على الجميع المساهمة في رسم الصورة الحالية للقطاع بشكل صريح وواقعي وموثق بأرقام ومؤشرات تساعد على تحديد واضح للمخاطر والإمكانيات الممكنة لرسم رؤية إستراتيجية لمستقبل هذا القطاع الهام .

- **تحديات ومتغيرات عربية وإقليمية ودولية في مجال اتفاقيات التجارة الحرة أصبحت أمراً واقعاً ولا مفر منه، و أصبح ضرورة حتمية على الجميعً أن تتضافر الجهود كافة بين الحكومة والقطاعات الخاصة والمشتركة والنقابات والمنظمات غير الحكومية للخروج بتصور سليم وفعال يساعد في إعادة النظر في السياسات الصناعية، من خلال إدخال التعديلات الضرورية عليها من أجل مواءمتها مع الواقع العملي وضمان نجاحها.**
- **غياب استراتيجية صناعية قادرة على رسم الموقع الوظيفي للقطاع الصناعي في الاقتصاد السوري وتركيبه الهيكلي، بما في ذلك تحليل مكثف للصناعة السورية من حيث مستواها التقني أو من حيث طبيعة منتجاتها، وذلك للتعرف على الخصائص ومواطن الخلل والضعف لتحليل أسباب قصورها و اختيار البديل الأنسب لتحقيق عائد أكبر مع آفاق نمو أرحب.**

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث من خلال :

١- إلقاء الضوء على المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي في سورية والتي تعتبر واجبة الحل وهي: تدني مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم قدرته على المنافسة، وضعف هياكله الإنتاجية، وذلك من خلال تحليل للمؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة وخصائصه وبللورة نقاط القوة والضعف ودوره الحالي، ومن ثم تحديد أسباب هذا القصور في الأداء والتحديات الداخلية والخارجية المطروحة والداعية إلى ضرورة العمل على النهوض بهذا القطاع باعتباره الركيزة الأهم في الاقتصاد الوطني .

٢- رسم استراتيجية أو خطة طموحة تساعد على تجاوز الوضع الراهن السيء للقطاع الصناعي وتحفظه من الهزات التي قد يتأثر بها سلباً في ظل المتغيرات الخارجية، وذلك بتحديد الهيكل الصناعي المطلوب للتحديث والتطوير والأهداف المتوخاة من التطوير، والمتطلبات الأساسية للتطوير من تأمين قاعدة معلومات صناعية فاعلة وموثوقة وتحفيز وتسهيل شروط التمويل وخلق مرونة في اتخاذ الإدارات لقراراتها .

٣- طرح بعض المشاريع الممكنة التطبيق والتي من شأنها أن تكون جزءاً من إستراتيجية التحديث الصناعي التي تستهدف إرساء التنافسية وتنويع الإنتاج الصناعي القائم على الاستفادة من المزايا التنافسية المتوافرة، واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف والإشارة الواضحة إلى مكامن الخطر والمشكلات والتحديات التي يواجهها قطاع الصناعة في سورية والمؤشرات الحالية غير المشجعة، والتي تفرض ضرورة حتمية و هي التطوير والتحديث الصناعي وذلك لتحقيق ما يلي :

١- تقديم دراسة تظهر الواقع الراهن الذي يعيشه القطاع الصناعي السوري والخصائص والسمات التي يمتاز بها، والمؤشرات الاقتصادية الحالية فيه وتحديد نقاط القوة و الضعف والتحديات الداخلية والخارجية، والفرص الممكنة لإجراء التحديث والتطوير، وذلك لاستخدامها كنقطة انطلاق وبداية لطرح تغيير ممكن ومجدي يساهم في وضع القطاع الصناعي على الطريق الصحيح الذي يمكنه من ممارسة دوره التاريخي كجاذب للاستثمارات ومحرض على الخدمات والأعمال والاستثمار.

٢- تخصيص جانب من الدراسة لعرض تأثير تسارع التقدم التكنولوجي، والمنافسة المتزايدة من الاقتصاديات الصاعدة، والفرص والتحديات التي تفرضها تلك المنافسة على الصناعة السورية.

٣- إظهار الحاجة إلى ضرورة الانتقال إلى مستوى صناعي أفضل في ظل المتغيرات التي يمر بها العالم وبخطى متسارعة لتقليص الهوة القائمة، والتي من شأنها أن تزيد إلى حد لا يمكن عنده الحديث عن وجود حلول لإنقاذ القطاع الصناعي أو تبني رؤية وسياسة صائبة .

٤- عرض وتبني رؤية وإستراتيجية صناعية ممكنة التطبيق تقوم على تحفيز القوى الاقتصادية وتشجيع القطاع الصناعي لمواجهة المتغيرات، من خلال الإشارة إلى المتطلبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية والهيكل والإطار الصناعي المقترح للنهوض بهذا القطاع، وتعظيم مساهمته وقدرته التنافسية، ورفع المحتوى التكنولوجي لمنتجاته لتحقيق تنمية مستدامة .

فرضيات البحث

1 - وجود علاقة بين واقع قطاع الصناعة بمؤشراته الاقتصادية الحالية وضعف القدرة التنافسية والتصديرية.

2 - هناك علاقة بين ضعف القطاع الصناعي وبين انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، كون الصناعة قطاع هام في الاقتصاد الوطني، و تحديثه ضرورة محتمة.

3 - وجود علاقة بين ضعف أو غياب البحث والتطوير والدراسات المرتبطة بالسوق وبين هيكل صناعي حالي يعتمد على صناعات ذات قيمة مضافة متدنية وذات طابع أسري.

4 - هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية العربية والاقليمية والدولية، وما تفرضه من تحديات، وبين الواقع الحالي لقطاع الصناعة، والذي يفرض حتمية التغيير والتحديث لمواجهة الصدمات الممكنة من تدهور شروط التبادل الدولي.

5 – العلاقة بين غياب سياسة و استراتيجية صناعية واضحة ومحددة، وبين الوضع الذي تمر به الصناعة السورية، الأمر الذي يفرض ضرورة الارتقاء بالهيكل الصناعي الحالي إلى مستوى أعلى وكفاءة أكبر وقدرة تنافسية أرفع.

أسلوب البحث

بهدف تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول إلى إثبات الفرضيات أو نفيها فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في سرد الفصول، من خلال تحليل في الفصل الأول للمؤشرات والبيانات الاقتصادية والصناعية وصولاً لنقاط الضعف والقوة، كما تم اعتماد المنهج الوصفي في سرد ما يتعلق بالصناعة السورية من جهة أسباب القصور والخصائص و الإستراتيجية المقترحة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أنه لا توجد دراسات أكاديمية مسبقة حول موضوع التحديث الصناعي (أطروحات ماجستير أو دكتوراه) لذلك تم الاستناد إلى دراسات منظمات دولية وورش عمل وتقارير وتشريعات سابقة تطرقت لموضوع بحثنا من قريب أو بعيد، حيث نورد المجموعة التالية :

1 . دراسات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNDP-UNIDO)

- تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية عام 2003
- إصلاح القطاع العام : المسائل الأساسية والخيارات
- برنامج التحديث والتطوير الصناعي المعد من اليونيدو 2004

2 . دراسات وكالات التنمية العاملة في سورية (JICA,ISMF,SEBC ،EU)

3 . الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية في سورية للأعوام (2006–2010)

4 . تقرير فريق عمل وزارة الصناعة السورية المتعلق بأسس إعادة هيكلة الوزارة

5 . تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة السورية 2004

6 . برنامج تحديث الصناعة المصرية (الانترنت)

7. برنامج تحديث الصناعة التونسية (الانترنت)

هذا ولا بد من الإشارة هنا إلى بعض الخطوات التي شهدها الاقتصاد السوري في مجال إصلاح القطاع الصناعي وعلى وجه الخصوص إصلاح القطاع العام وهي :

شهدت الفترة منذ عام 1999 ولغاية الآن محاولات مكثفة بهذا الاتجاه وبمعدل محاولة أو أكثر في العام :

- لجنة ال35 للإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٩ التي درست وضع القطاع العام الصناعي و اقترحت الحلول وفق تصنيفات معينة للشركات.
- تجربة الإدارة بالأهداف التي خفضت من العديد من القيود الإدارية في الشركات التي اختيرت على سبيل التجربة.
- القانون رقم (2) لعام 2004 الخاص بالشركات الصناعية، الذي ساهم برفع بعض القيود.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 16 تاريخ 10 | 5 | 2004 القاضي بتشكيل لجنة للإصلاح الاقتصادي.

- مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي لإعادة هيكلة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية.
- مشروع إعادة هيكلة وزارة الصناعة بما يتلاءم مع دورها الجديد المتمثل بالإشراف ووضع السياسات الصناعية.
- تشكيل لجنة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (4663) تاريخ 17 | 10 | 2006 القاضي بوضع الإطار التشريعي لإصلاح القطاع العام الصناعي، حيث أنجز هذا الإطار وقدم لرئاسة الوزراء ونوقش وتقرر تحويله للجنة الاقتصادية لمتابعة المناقشة واتخاذ القرار.
- تشكيل لجنة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠) م.و تاريخ ٢٠٠٨/٧/٣١ القاضي بوضع الصيغ المناسبة لاستثمار مواقع وزارة الصناعة و تغيير نشاطها.
- مشروع التحديث والتطوير الصناعي (IMUPsyria) الجاري تنفيذه حالياً، و الذي أطلق رسمياً في ٢٠٠٧/٥/٩، الهادف إلى وضع برنامج وطني لتحديث الصناعة السورية، وبناء القدرات الوطنية الاستشارية في مجالات متعددة، وتحديث أربعين شركة نسيج و ألبسة.

عملياً معظم المشاريع و القرارات السابقة لم تعط النتائج المرجوة منها لأسباب عديدة منها:

- غياب رؤية واضحة ومحددة حول مستقبل القطاع الصناعي.
- محاولة طرح الحلول بشكل جزئي.
- إسقاط تجارب مماثلة خارجية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد السوري.
- ضعف العمل المؤسساتي في الجهات ذات الصلة.
- غياب الإجماع الوطني والتوافق التام على الحلول المقترحة.

لذلك من الضروري التوصل إلى قرار على مستوى عالي بخصوص رؤية ومستقبل القطاع ومن ثم يتم التوافق على برنامج عمل وطني واضح وواقعي ومحدد. ومن هنا ارتأينا ضرورة التركيز في البحث على محورين رئيسيين: المحور الأول هو الواقع الصناعي الحالي السيء بلا شك والضعيف، والذي يحتاج إلى قرارات جريئة وبقدر المسؤولية حتى يتوقف النزيف و الهدر والفوضى في توظيف الموارد التي لو وظفت بالطريقة الأجدى لحولت مسار القطاع الصناعي إلى المحرك الرئيسي بالفعل في الاقتصاد عوضاً عن الدور الهامشي الذي يقوم به.

والمحور الثاني الرئيس في البحث هو رؤية متواضعة لما يمكن أن يكون عليه القطاع الصناعي والمتطلبات الأساسية لتحديثه وتطويره ضمن شراكة حقيقية بين جميع الأطراف المكونة لنسيج الاقتصاد الوطني وضمن إستراتيجية صناعية قائمة على قاعدة بيانات صناعية موثوقة، ومن خلال إعطاء المرونة الكافية للعمل وللإصلاح وباستخدام مجموعة مشاريع مقترحة تساعد على إتمام الرؤية المقترحة لوضع السياسات والمقترحات المناسبة لتطوير الصناعة بكافة قطاعاتها وزيادة قدرتها على المنافسة داخلياً وخارجياً ووضع برامج التنفيذ ومتابعتها مع التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

الفصل الأول

واقع الصناعة

في الجمهورية العربية السورية

تمتلك سورية نسبياً قطاعاً صناعياً تاريخياً مقارنة بغالبية دول العالم الثالث رغم تراجع هذا الدور في العقدين الأخيرين، كما تمتلك قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه، وخاصةً الصناعات النسيجية و الغذائية و الكيميائية، وتتمتع بموقع جغرافي هام على شرق المتوسط بين أوربا و العراق و بلدان الخليج و السعودية.

يعاني القطاع من تدن بالغ في المستوى العلمي داخل قوة العمل الصناعية، إذ لا يتعدى حملة الشهادات الجامعية أكثر من ٦٪ عام ٢٠٠٧، في حين يشكل حملة الشهادة الابتدائية فما دون ٥٩٪ مما يؤشر على تدني إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية، كما أن نشاط البحث و التطوير محدود للغاية، ولا يبدي القطاع الخاص الصناعي اهتماماً أفضل بالبحث والتطوير، ولم يول مركز الاختبارات الصناعية أو مراكز البحوث العلمية الحكومية الاهتمام الكافي في هذا المجال، وبقيت الجامعة بعيدة عن المشاركة، ولا توجد جهات رسمية أو خاصة تتبنى نشاطات المخترعين و المطورين على نحو فعال يساعد في خلق تكنولوجية وطنية.

عانت الصناعة التحويلية لسنوات طويلة من ضعف في البنى التحتية الأساسية، مما أدى إلى خلق مشاكل عديدة تتعلق بتوفير الأراضي و الطرقات و الكهرباء و الماء و الهاتف و الصرف الصحي إلى مناطق إقامة المعامل، مما أدى إلى انتشارها في مناطق سكنية أو أرض زراعية، إضافة إلى مشكلة الترخيص الادراي المؤقت و مشاكله، مما ترك آثار سلبية كبيرة، وكل ذلك أدى إلى رفع تكاليف الانتاج الصناعي، وفي إلقاء الضوء على بعض جوانب هذا القطاع نفرد في هذا الفصل المجال للحديث عن واقع الصناعة السورية من خلال المؤشرات الصناعية الحالية من جهة (الاستثمار – الإنتاج – الناتج – العمالة ... وغيره)، وكذلك أسباب قصور هذا القطاع وسماته وخصائصه بفرعيه العام والخاص بما فيهما من نقاط قوة وضعف وبما ينتظرهما من فرص وتحديات مستقبلية، وذلك انطلاقاً من شرح مختصر للوضع الراهن للاقتصاد السوري بكافة قطاعاته .

المبحث الأول :الوضع الراهن للاقتصاد السوري

يعتبر الاقتصاد السوري اقتصاداً نامياً متعدد الموارد وتظهر تعدديته في كونه مزيجاً من القطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة والصناعة التحويلية و الاستخراجية والخدمات وغيرها .

وتعتبر قطاعات الزراعة والصناعات الغذائية والنسيجية إضافة إلى المقومات السياحية من النشاطات الاقتصادية الهامة في سورية كما يعد قطاع النفط والغاز من القوى الرئيسية في الاقتصاد السوري[1] .

اتسم الاقتصاد السوري في الفترة الماضية بتشوهات هيكلية عميقة جعلته يواجه تحديات وعوائق خطيرة اعترضت مسيرة نموه الاقتصادي نتج عنها ضعف أداء القطاع المالي والصناعي وارتفاع معدلات البطالة المقترنة بارتفاع معدلات النمو السكاني، ناهيك عن انخفاض معدلات الاستثمار وتدني مستويات الإنتاجية الصناعية والزراعية واستمرار الكثير من هذه العوائق نتيجة السير البطيء في عملية الإصلاح الاقتصادي، ولكن اعتباراً من عام ٢٠٠٠ بدأت البلاد تخطو خطواتها على طريق الإصلاح الاقتصادي بتوفير الإطار القانوني الملائم لزيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وتحرير التجارة، كمحاولة لحماية البلاد والاقتصاد من الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية العالمية[2]، ولعل الذهنية المنفتحة في الإصلاح التي تسعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية كانت أحد أبرز علائم التغيير التي ساقت البلاد من اقتصاد قائم على نهج منغلق ومرتكز على تخطيط مركزي إلى آخر يجمع بين قوانين السوق التي تحكم اقتصاديات مختلف دول العالم المتطور و الجانب الاجتماعي المطلوب دعمه ورعايته لتفادي الآثار السلبية المترتبة عن ظروف الانتقال، وصولاً إلى إرساء أسس وقواعد اقتصاد السوق الاجتماعي.

وفي سبيل ذلك استهلت الحكومة آنذاك جهودها الإصلاحية بتغيير البيئة التنظيمية في القطاع المالي، حيث قامت بفتح القطاع المصرفي أمام البنوك الخاصة، ثم تبعها تعديل قانون النقد الأساسي الذي يحكم القطاع النقدي بحيث يتناسب مع التطورات الحديثة، كما أنه تم إلغاء قانون يحظر استخدام القطاع الخاص للعملات الأجنبية، وصدر آخر يسمح للبنوك الخاصة المرخصة ببيع العملات الأجنبية إلى المواطن السوري وإلى القطاع الخاص بغرض تمويل الواردات علاوة على ذلك تم تخفيض رسوم المعاملات ورسوم الأختام بهدف تعجيل عمليات الإقراض وخفض التكاليف الإضافية الناجمة عن إجراءات تسجيل القروض.

---

[1]- الخطة الخمسية العاشرة للفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) , هيئة تخطيط الدولة , عام ٢٠٠٦

[2]- المركز الاقتصادي السوري, تقرير عام ٢٠٠٧

وفيما يتعلق بقطاع التأمين فقد صدر قانون ينظم قطاع التأمين ويسمح بتأسيس شركات سورية خاصة لمزاولة أعمال التأمين وإعادة التأمين، و منحت التراخيص إلى العديد من شركات التأمين، وعلى صعيد سوق رأس المال، فقد بدأت العمل التجريبي في سوق دمشق للأوراق المالية في بداية الشهر الثاني من العام الحالي ٢٠٠٩ بعد عدة تأجيلات أملاً في جذب استثمارات جديدة إلى قطاعات الأعمال المصرفية، السياحية، الغاز والتأمين بغية تنويع مصادرها الاقتصادية بعيداً عن الاعتماد على النفط والزراعة فقط [١] .

وكذلك من الخطوات الهامة على الصعيد المالي، هو إصدار قانون الأوراق المالية الحكومية الذي يهدف إلى تطبيق إدارة أكثر كفاءة للدين العام، ويساهم في تخفيض تكلفة التمويل التي تتحملها الدولة، كما أن هذه الأوراق ستوفر أداة جديدة قائمة على أسس السوق للتحكم النقدي، وسترفع مقدرة المصرف المركزي على التحكم في حجم السيولة في القطاع المالي من خلال عمليات السوق المقترحة، أي من خلال بيع وشراء الأذونات في السوق الثانوية وستتيح هذه الأداة غير المباشرة للسياسة النقدية للمصرف المركزي إمكانية تحديد مستويات أسعار الفائدة التأشيرية بصورة أكثر كفاءة من التحكم الإداري في أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية والذي لا يسمح بالتنافس الحر بين المصارف[٢].

ووفقاً للاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، تم تخفيض عدد كبير من الرسوم الجمركية كما ألغيت القيود غير الجمركية على بعض السلع .

كما حققت سورية تقدماً في تخفيف عبء ديونها الخارجية الثقيلة من خلال عقد اتفاقيات ثنائية لإعادة جدولة الديون مع معظم دائنيها الرئيسين، ومن ضمن الاتفاقات الكبرى لتسوية الديون تلك التي جرت في كانون الثاني من العام ٢٠٠٥ والتي قامت روسيا بموجبها بإلغاء ما يقارب (٧٣٪) من ديونها على سورية البالغ قيمتها (١٣) مليار دولار أمريكي، والتي كانت مستحقة منذ فترة طويلة لتصبح سورية بذلك أقل دول المنطقة مديونية، إلى جانب عقد اتفاقات مماثلة مع الدول الدائنة الأخرى من أجل تقليل أعبائها من الديون الخارجية .

وفي أوائل عام ٢٠٠٧ صدر قانونين جديدين بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي ودعم الصناعة السورية: يهدف القانون الأول إلى المساواة في جميع التسهيلات بين المستثمر السوري والمستثمر الأجنبي، كما يسمح هذا القانون للمستثمرين بتملك الأراضي أو العقارات أو تأجيرها وإقامة المشاريع في سورية، و يمنح القانون المستثمرين إعفاء من الضرائب مع إمكانية تحويل الأرباح لبلد المستثمر.

---

[1] -المركز الاقتصادي السوري, تقرير عام ٢٠٠٧ , مرجع سابق .

[2] - موقع Syria News الالكتروني .

أما القانون الثاني فيقضي بإنشاء هيئة الاستثمار السورية بغية تطبيق سياسات الاستثمار الوطنية وإدخال نظام النافذة الواحدة لتجاوز بعض الإجراءات البيروقراطية التي من الممكن أن تعرقل قيام الاستثمارات المحتملة[1].

وفيما يتعلق بالدعم الحكومي، فقد كانت بعض السلع الأساسية في سورية مثل (المازوت) تحصل على دعم حكومي كبير، كما يتم تقديم الخدمات الاجتماعية في مقابل رسوم رمزية، حيث أصبح الاستمرار في تقديم الإعانات المالية أمراً عسيراً مع استمرار النمو السكاني بمعدلات أسرع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى استفادة الكثير من الشرائح التي هي ليست بحاجة للدعم وخاصة الوافدين إلى سورية وسيارات الترانزيت والطبقات ذات الدخل المرتفع من السوريين على حساب الطبقة التي تحتاج هذا الدعم، وكان قد ازداد مقدار دعم السلع الأساسية و الخدمات الاجتماعية والصحية من (٤٩) مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى (٣٧٤) مليار ليرة في نهاية عام ٢٠٠٧ و (٣٥٧) ملياراً في عام ٢٠٠٨ ويعود انخفاض الدعم في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ إلى تعديل أسعار بعض حوامل الطاقة[2].

إلا أن قرارات اتخذت بهدف تقليل الخسائر الناجمة عن دعم سوق الطاقة المحلية، والذي قدر بحوالي (٢٠) مليار دولار أمريكي خلال الفترة (٢٠٠٣– ٢٠٠٧) ،تمثلت هذه القرارات برفع سعر ليتر البنزين إلى (٣٦) ليرة سورية، ثم إلى (٤٠) ليرة سورية، وكذلك تم رفع سعر ليتر المازوت من (٦) ليرات سورية إلى (٢٥) ليرة سورية، وذلك بهدف تحرير أسعار النفط بحلول العام ٢٠١٠، وبالفعل نتيجة تلك الإجراءات وتحديداً خلال السنوات الثلاث الأخيرة استطاعت سورية أن تنهي العام ٢٠٠٧ بانتعاش اقتصادي على صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية على الرغم من المشاكل السياسية التي أعاقت سرعة الإصلاح، وتمثل هذا الانتعاش وفقاً للبيانات والإحصائيات *بالمؤشرات التالية :*

١ – اتجاهات النمو الاقتصادي

[1] - تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧

[2] - موقع Syria News - الالكتروني , مرجع سابق

شهد عام ٢٠٠٧ زيادة في معدل النمو الاقتصادي بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة ليصل إلى (٦,٣ %) مقارنة بـ (٥,٢ %) عام ٢٠٠٦، ويتضح ذلك جلياً من خلال الشكل رقم (١)، حيث يمكننا التفاؤل في زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات القادمة[١] .

الشكل رقم (١) معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧)

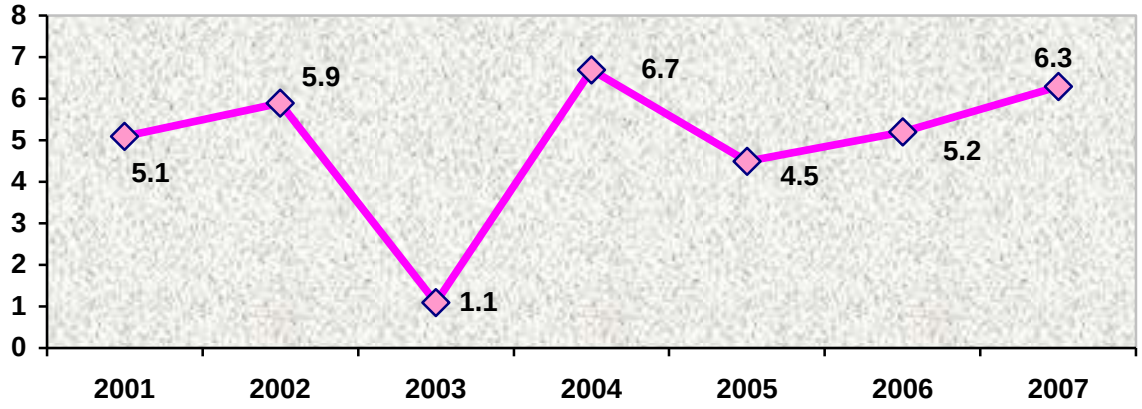

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وبالمقارنة مع معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٦ في الدول العربية بالأسعار الثابتة، نجد بأنه نحو (٥,٧٪)، وقد بلغ في بعض الدول العربية مثل (الإمارات ٩,٧٪ –قطر ٨,٨٪ – البحرين ٨٪ – اليمن ١١٪ –مصر ٦,٨٪ – الأردن ٦٪) نجد أنه لا بد من مضاعفة الجهود للوصول إلى معدلات نمو عالية (بحسب صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٧)[٢]

٢) الموازنة العامة[٣]

بالنظر إلى تطور الموازنة العامة للدولة يظهر ازدياد حجم الموازنة بشقيها (الاستثماري والجاري) خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٠٩) بنسبة (٦٣ %) لكامل الفترة، فازداد حجم الموازنة الاستثمارية بنسبة (٣٠ %)،وازداد حجم الموازنة الجارية خلال نفس الفترة بنسبة (٩٦ %)، كما نجد تطور في قيمة الإيرادات و النفقات الاستثمارية والجارية ، تظهر هذه المؤشرات من خلال الجدولين (١) و (٢)

جدول رقم (١): تطور الموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٣– ٢٠٠٩ (مليار ل.س)

- بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٧[1]

- تقرير ملامح التطورات الاقتصادية والصناعية العربية والدولية خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٦), الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية ٢٠٠٦[2]

-- تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧, مرجع سابق[3]

السنوات	الاستثماري	الجاري	المجموع
٢٠٠٣	٢١١	٢٠٩	٤٢٠
٢٠٠٤	٢١٧	٢٣٣	٤٥٠
٢٠٠٥	١٨٠	٢٨٠	٤٦٠
٢٠٠٦	١٩٥	٣٠٠	٤٩٥
٢٠٠٧	٢٥٨	٣٣٠	٥٨٨
٢٠٠٨	٢٣٠	٣٧٠	٦٠٠
٢٠٠٩	٢٧٥	٤١٠	٦٨٥
معدل الزيادة للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩)	% ٣٠	% ٩٦	% ٦٣

المصدر: بيانات وزارة المالية.

جدول رقم (٢) العمليات المنفذة الفعلية للموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (مليون ل.س)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالي الإيرادات	٢٤٥٥٧٤	٣٠٥٢٨٦	٣٠١٦٦٠	٣٢٠٩٣٩	٣٤٢٤٦٥	٣٥٦٢٩٠	٤٣٤٨٦٥	٥٠٣٦٨٦
إيرادات جارية	١٧٠٨٧٢	٢٢٦٣٢٥	٢٢١٥٨٣	٢٣٦١٢٢	٢٣٨٢٤٢	٢٥١٥٠٩	٢٩٦٦٢٥	٢٦٣٩٢٨
إيرادات استثمارية	٧٤٧٠٢	٧٨٩٦١	٨٠٠٧٧	٨٤٨١٧	١٠٤٢٢٣	١٠٤٧٨١	١٣٨٢٤٠	٢٣٩٧٥٨
إجمالي	٢٤٦١٩٣	٢٧٤٨٣١	٣١٤٠٥٠	٣٥٣٦٥١	٤٠٥١٤٥	٤٣١٤٠٢	٤٩٣٧٠٠	٥٨٨٠٠٠
نفقات جارية	١٥١٢٩٧	١٦٤٧٦١	١٧٨٣٣٢	٢٠٠٧٨٠	٢٤٨٤٩٧	٢٧٧٠٤٤	٣١٧٢١٣	٣٣٠٠٠٠
نفقات استثمارية	٩٤٨٩٦	١١٠٠٧٠	١٣٥٧١٨	١٥٢٨٧١	١٥٦٦٤٨	١٥٤٣٥٨	١٧٦٤٨٧	٢٥٨٠٠٠
العجز	-٦١٩	٣٠٤٥٥	-١٢٣٩٠	-٣١٦٠٧	-٦٢٦٨٠	-٧٥١١٢	-٥٨٨٣٥	-٨٤٣١٣
المنح	٣٧٩٢	٠	٠	١١٠٥	٠	٠	٠	٠
قروض خارجية	١٥١٨٠	١١٧٩٦	١١٤٥٦	٩٧٠٨	١١٥٧٢	١٤٧٦٩	١٤١٥٩	١٧٩٣٧

المصدر: بيانات وزارة المالية.

٣) المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وفق الحسابات القومية[1]

رغم تأثير العديد من العوامل السلبية على الخطط الموضوعة لمختلف الفعاليات الاقتصادية فقد حافظ كل من الإنتاج والناتج على الاتجاه العام للنمو في عام ٢٠٠٧ حسب ما أظهرته البيانات الخاصة بتقديرات الإنتاج والناتج لعام ٢٠٠٧، الذي يعتبر العام الثاني للخطة الخمسية العاشرة التي تضمنت توجهات وأهداف طموحة للاقتصاد السوري في السنوات الخمس القادمة من أهمها تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن (٧ %) في نهاية الخطة، وإعطاء الأهمية لقطاع الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة ومياه الشرب والإسكان.

٣-١- الإنتاج المحلي الإجمالي بحسب سعر المنتج وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠[2]

ارتفع معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ من (٤ %) في عام ٢٠٠٤ إلى (٥,٦ %) خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ثم ليصل في عام ٢٠٠٧ إلى ما مقداره (٢٢٣٣) مليار ل.س أي بزيادة عن عام ٢٠٠٦ نسبتها (٦,٦ %)، وقد شملت الزيادة بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة والنقل والمال والتأمين والخدمات والبناء والتشييد.

وقد أسهم قطاع الزراعة والري عام ٢٠٠٧ بنسبة (١٦,٨ %)، والصناعة الاستخراجية نحو (٧,٨٪)، والصناعة التحويلية (٢٤,٢ %)، والتجارة (١٥ %) والخدمات بحدود (١٢,٨ %)، والنقل والمواصلات والتخزين (١٠ %)، وباقي القطاعات بحدود (١٤,٦ %)، ويوضح ذلك الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣): الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر المنتج و بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (مليون ل.س)

[1] - تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧, مرجع سابق

[2] -المجموعة الإحصائية عام ٢٠٠٨ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

القطاعات الاقتصادية	٢٠٠٥		٢٠٠٦		نسبة الزيادة	٢٠٠٧		نسبة الزيادة
	قيمة الإنتاج	المساهمة	قيمة الإنتاج	المساهمة		قيمة الإنتاج	المساهمة	
الزراعة والري	٣٩٨١١٢	٢٠,١	٤٣٢٧١٣	٢٠,٧	٩	٣٧٥٦٧٥	١٦,٨	١٣-
الصناعات الاستخراجية	٢٠١١٥٨	١٠,١	١٩٣١٩٣	٩,٢	٤-	١٧٣٢٩٦	٧,٨	١٠,٣-
الصناعات التحويلية	٤٦٣٨٦٩	٢٣,٤	٤٧٣٤٦٧	٢٢,٦	٢	٥٤٠٧٥٨	٢٤,٢	١٤,٢
الكهرباء والمياه	٥٨٧٠٧	٣,٠	٦٤٣٤٦	٣,١	١٠	٦٠٠٤٨	٢,٧	٦,٧-
البناء والتشييد	٩٣٢٣٨	٤,٧	١٣٨٩٥٩	٦,٦	٤٩	١٥١٢٢٩	٦,٨	٩
تجارة الجملة والمفرق	٢٧٥٣٦٤	١٣,٩	٢٦٧٨٨٤	١٢,٨	٣-	٣٣٤٢١٨	١٥,٠	٢٥
النقل والمواصلات والتخزين	١٨٣٩٤٤	٩,٣	١٩٨١٢٦	٩,٥	٨	٢٢٢٠٨٤	٩,٩	١٢
المال والتأمين والعقارات	٦٣٣٠٥	٣,٢	٦٣٥٩٠	٣,٠	٠	٧٧٥٦٩	٣,٥	٢٢
خدمات المجتمع	٦٥١٦٠	٣,٣	٧٤٢٨٢	٣,٥	١٤	٨٢٦٤٤	٣,٧	١١
الرسوم	١٧٥٠٠	٠,٩	٢٣٠٠١	١,١	٣١	١١٨٩٧	٠,٥	٤٨-
خدمات حكومية	١٦٢٨٥٨	٨,٢	١٦٣٨١٦	٧,٨	١	٢٠٢٤٦٤	٩,١	٢٤
خدمات خاصة غير ربحية	٩٩٥	٠,١	١١٥٩	٠,١	١٦	١٢١٠	٠,١	٤
المجموع العام	١٩٨٤٢١٠	١٠٠	٢٠٩٤٥٣٦	١٠٠	٥,٦	٢٢٣٣٠٩٢	١٠٠	٦,٦

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يضاف إلى ذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي ارتفع من (٥٢,٣٪) في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٠,٥ %) في عام ٢٠٠٧، تناسب ذلك عكساً بتراجع مساهمة القطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي من (٤٧,٧ %) في عام ٢٠٠٠ ليبلغ (٣٩,٥ %) عام ٢٠٠٧ يبين ذلك الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤): مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج			نسب مساهمة الإنتاج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠٠	٧٤٢٣٠٣	٨١٤٨١٦	١٥٥٧١١٩	٤٧,٧	٥٢,٣	١٠٠
٢٠٠١	٧٢٢٠٠٧	٩٠٨٦٠٧	١٦٣٠٦١٤	٤٤,٣	٥٥,٧	١٠٠
٢٠٠٢	٧٤٩٠١٧	٩٦٠٧٥٢	١٧٠٩٧٦٩	٤٣,٨	٥٦,٢	١٠٠
٢٠٠٣	٧٢٠٤٠٢	١٠٢٥٠٤٠	١٧٤٥٤٤٢	٤١,٣	٥٨,٧	١٠٠
٢٠٠٤	٧٧٩٤٧٩	١٠٦٩٢٩٦	١٨٤٨٧٧٥	٤٢,٢	٥٧,٨	١٠٠
٢٠٠٥	٧٩٩١٣٣	١١٨٥٠٧٧	١٩٨٤٢١٠	٤٠,٣	٥٩,٧	١٠٠
٢٠٠٦	٨٢٨٩١٧	١٢٦٥٦٢٥	٢٠٩٤٥٤٢	٣٩,٥	٦٠,٥	١٠٠
٢٠٠٧	٨٨١٢٣٤	١٣٥١٨٥٨	٢٢٣٣٠٩٢	٣٩,٥	٦٠,٥	١٠٠

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٣-٢ – الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠[1]

ارتفع كذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (٤,٥ %) في عام ٢٠٠٥ ووصل في عام ٢٠٠٦ إلى حدود (٥,٢ %)، ثم إلى (٦,٣ %) عام ٢٠٠٧، فبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧ ما مقداره /١٢٨٨/ مليار ل.س بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ورافق ذلك زيادة مجمل الناتج في عام ٢٠٠٧ للقطاعات (البناء والتشييد، النقل والمواصلات، التجارة، المال والتأمين، الخدمات، الصناعة التحويلية)، وبالنظر إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الدول العربية البالغ (٦٣٨٠٠)مليار ليرة سورية بحسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ، نجد أن حصة سورية منه فقط ٢٪ وهي جداً نسبة متواضعة بالمقارنة مع حصة (الإمارات ١٢٪ – السعودية ٢٥٪ –مصر ٧٪)[2]

[1]-المجموعة الإحصائية عام ٢٠٠٨ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء , مرجع سابق

[2]-بيانات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عام ٢٠٠٧

وقد أثر ذلك على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت مساهمة قطاع الزراعة والري عام ٢٠٠٧ حوالي (٢٠,٤ %)، وقطاع الصناعة التحويلية (٨,٤٪) في حين تراجعت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية من (١٥,٩ %) في عام ٢٠٠٥ إلى (١٣٪) في عام ٢٠٠٧[1]

مساهمة القطاعات الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي

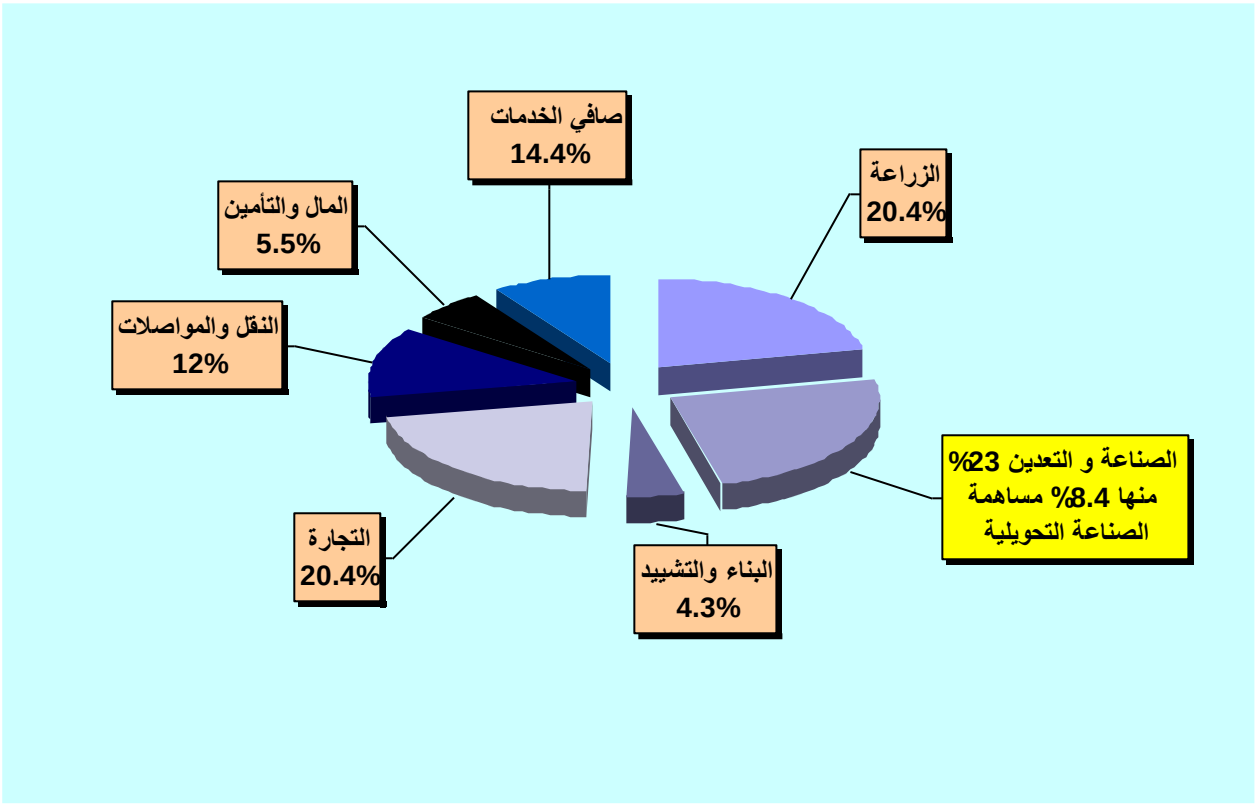

وارتفعت نسبة مساهمة النقل إلى (١٢,٠ %)، والمال والتأمين إلى (٥,٥ %)، والخدمات إلى (١٤,٥ %)، والجدول رقم (٥) يوضح نسب مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي:

[1] - تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧,مرجع سابق

جدول رقم (٥): الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	٢٠٠٥		٢٠٠٦		نسبة الزيادة %	٢٠٠٧		نسبة الزيادة %
	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة		قيمة الناتج	المساهمة	
الزراعة والري	٢٦٥٥٠٤	٢٣,١	٢٩٢٤٥٧	٢٤,١	١٠	٢٦٢٢٨٩	٢٠,٤	١٠-
الصناعات الاستخراجية	١٨٣٢٤٢	١٥,٩	١٧٦٦٦٢	١٤,٦	٤-	١٦٨٠٢٥	١٣,٠	٤,٩-
الصناعات التحويلية	٨٤٥٤٥	٧,٣	٩٠٠٥٤	٧,٤	٦	١٠٨١٦١	٨,٤	٢٠
الكهرباء والمياه	١٨٧٤٢	١,٦	٢١٤٢٤	١,٨	١٥	٢٠٠٦١	١,٦	٦,٣-
البناء والتشييد	٣٦٤٣٨	٣,٢	٥٠٥٩٣	٤,٢	٣٩	٥٥١٠١	٤,٣	٩
تجارة الجملة والمفرق	٢٣٣٩٤٥	٢٠,٣	٢٢٢٢٣٠	١٨,٣	٥-	٢٦٢٧٨١	٢٠,٣	١٨
النقل والمواصلات والتخزين	١٢٥٤٦٤	١٠,٩	١٣٦٩٠٢	١١,٣	٩	١٥٤٠٠٠	١٢,٠	١٢
المال والتأمين والعقارات	٥٦٥٨٢	٤,٩	٥٧٠٨٨	٤,٧	١	٧٠٢١٧	٥,٥	٢٣
خدمات المجتمع	٣١٢٥٩	٢,٧	٣٥٦٣٥	٢,٩	١٤	٣٩٦٤٧	٣,١	١١
خدمات حكومية	١٢٠٨٠٣	١٠,٥	١٢٨٦٩٩	١٠,٥	٧	١٦٥٨٣٦	١٢,٩	٢٩
خدمات لا تهدف للربح	٦٤٠	٠,١	٧٤٦	٠,١	١٧	٧٧٩	٠,١	٤
الرسوم الجمركية	١٧٥٠٠	١,٥	٢٣٠٠١	١,٩	٣١	١١٨٩٧	٠,٩	٤٨-
خدمات المال المحتسبة (-)	٢٣٢٠٢	٢,٠-	٢٤١٥٢	٢,٠-	٤	٣٠٧٩٣	٢,٥-	٢٧
المجموع العام	**١١٥١٤٦٢**	**١٠٠**	**١٢١١٣٣٩**	**١٠٠**	**٥,٢**	**١٢٨٨٠٠١**	**١٠٠**	**٦,٣**

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وتدل البيانات إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (٥٩,٢ %) في عام ٢٠٠١ إلى (٦٥,٥ %) في عام ٢٠٠٧، وبالمقابل تراجعت مساهمة القطاع العام في الناتج وفق الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٧) (مليون ل.س)

السنوات	الناتج			نسب مساهمة الناتج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠١	٣٨٧٥٢٩	٥٦٢٧١٦	٩٥٠٢٤٥	٤٠,٨	٥٩,٢	١٠٠
٢٠٠٢	٤٠١٥٣٤	٦٠٤٨٩٧	١٠٠٦٤٣١	٣٩,٩	٦٠,١	١٠٠
٢٠٠٣	٣٧٦١٢٣	٦٤١٤٩٦	١٠١٧٦١٩	٣٧	٦٣	١٠٠
٢٠٠٤	٤٢٤٩٠٢	٦٦١٠٨٩	١٠٨٥٩٩١	٣٩,١	٦٠,٩	١٠٠
٢٠٠٥	٤٢١٤٣٥	٧٣٠٠٢٧	١١٥١٤٦٢	٣٦,٦	٦٣,٤	١٠٠
٢٠٠٦	٤٣٢٤٤٨	٧٧٨٨٩١	١٢١١٣٣٩	٣٥,٧	٦٤,٣	١٠٠
٢٠٠٧	٤٤٤٣٦٠	٨٤٣٦٤١	١٢٨٨٠٠١	٣٤,٥	٦٥,٥	١٠٠

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الازدياد الملحوظ لقيم (الدعم الحكومي) لعدد من الأنشطة الاقتصادية أثر على معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق وعلى نسب مساهمة تلك القطاعات فيه .

٣-٣ – التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)[١]

بلغت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني (٢٦ %) في عام ٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ وبما يعادل (٣١٥) مليار ليرة سورية، ساهم فيها القطاع العام بنسبة (٤٦ %) من مجمل هذا التكوين، والقطاع الخاص بنسبة (٥٤ %)، مقابل نسبة تكوين رأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي (٢٦,٢ %) في عام ٢٠٠٥ وبما يعادل (٣٠٦) مليار ل.س، أسهم القطاع العام بنسبة (٤٨ %) من مجمل التكوين، والقطاع الخاص بنسبة (٥٢ %)، مما يلاحظ تقدم مساهمة القطاع الخاص عن القطاع العام في عملية التنمية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) مبيناً ذلك من خلال الشكل رقم (٢) و الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧): مساهمة القطاع العام والخاص في التكوين الرأسمالي (مليون ل.س)

السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠			نسبة المساهمة %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠٣	١٤٧٠٨٧	٨٧٧٣١	٢٣٤٨١٨	٦٢,٦	٣٧,٤	% ١٠٠
٢٠٠٤	١٣٥٧٧٠	١٤٥٦٤٩	٢٨١٤١٩	٤٨,٢	٥١,٨	% ١٠٠
٢٠٠٥	١٤٦٩٤٢	١٥٩١٨٧	٣٠٦١٢٩	٤٨	٥٢	% ١٠٠
٢٠٠٦	١٤٥٠٠٠	١٧٠٢٣٢	٣١٥٢٣٢	٤٦	٥٤	% ١٠٠

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

[1] - تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧,مرجع سابق

الشكل رقم (2) مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي

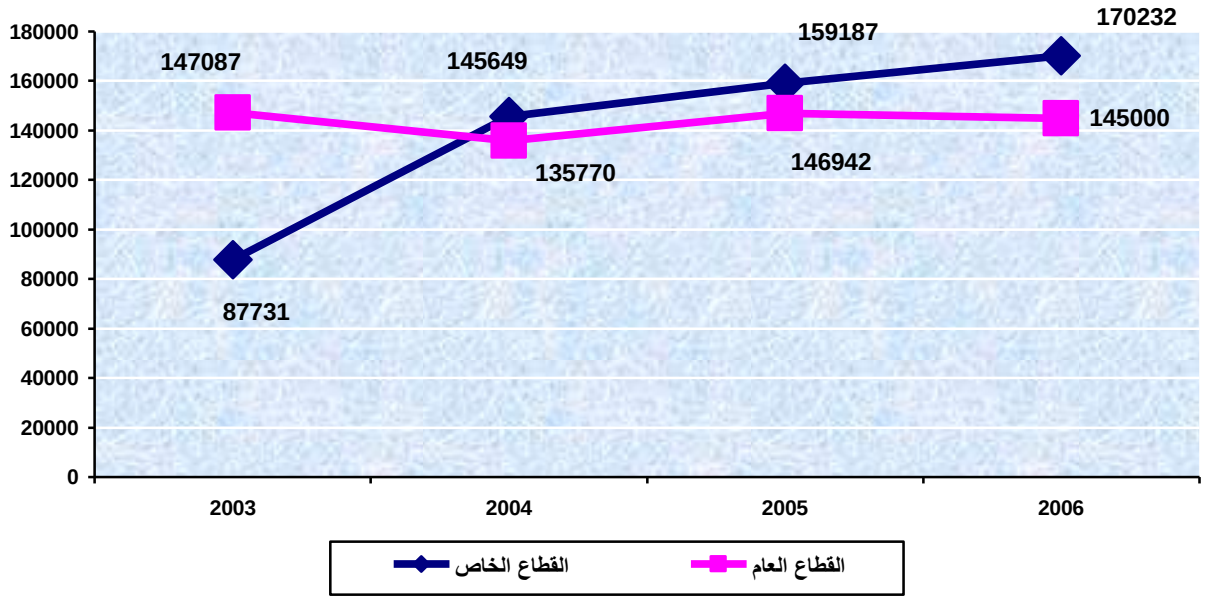

٤) التضخم[1]

تفيد البيانات الإحصائية إلى تغير حصل على معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧) الذي بلغ (٢,٥ %) في عام ٢٠٠١ وتأرجح ليبلغ (١٢,٩ %) في عام ٢٠٠٥، ثم تراجع إلى (٩,١ %) عام ٢٠٠٦، وتشير التقديرات إلى ارتفاعه نحو معدل قدره (٩,٦ %) في عام ٢٠٠٧، وهو بذلك مرتفع مقارنة ب(الأردن ٦٪ – تونس ٤,٣٪ – البحرين ٣٪-السعودية ٢٪ – موريتانيا ٦٪ – مصر ٨٪)[2]

جدول رقم (٨): معدلات التضخم خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٧

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدل التضخم	٢,٥	-١,٥	٣,٨	١٠,٩	١٢,٩	٩,١	٩,٦

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٥) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

[1] - المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٨

[2] -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧,الصادر عن صندوق النقد العربي .

تدل بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى ارتفاع نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج و بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة ليصل في عام ٢٠٠٧ إلى (٧٨٤٨٠)ل.س بينما كان في عام ٢٠٠٦ (٧٠٠٦١) ليرة سورية وفي عام ٢٠٠٥ (٦٣٧٠٢) ليرة سورية[1] .

٦) معدلات البطالة

تشير بيانات مسوح قوة العمل الواضحة في الجدول (٩)، والتي ينفذها المكتب المركزي للإحصاء للفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٧) إلى انخفاض ملموس في معدلات البطالة بدأ من (١٠,٩ %) في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي (٩ %) عام ٢٠٠٤ ثم إلى (٨ %) عام ٢٠٠٥ وارتفع نسبياً إلى حوالي (٨,٣ %) في عام ٢٠٠٧ ، حيث قدر عدد المتعطلين عن العمل في منتصف عام ٢٠٠٧ بحوالي (٤٦٨) ألف متعطل، وكان ذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من ظاهرة البطالة وزيادة الاستثمارات.

جدول رقم (٩): معدلات البطالة خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدل البطالة	٩,٥	١٠,٣	١١,٧	١٠,٩	٩	٨	٨,٢	٨,٣

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٧) الميزان التجاري

يميل الميزان التجاري لصالح المستوردات خلال السنوات (٢٠٠٠– ٢٠٠٦)، حيث ازدادت قيمة المستوردات من السلع والخدمات من (١٨٧,٥) مليار ل.س في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى (٦٨٥) مليار ل.س عام ٢٠٠٧، وكذلك ارتفعت قيمة الصادرات من (٢١٦) مليار ل.س عام ٢٠٠٠ لتصل إلى (٥٧٩) مليار ل.س خلال نفس الفترة[2]،و يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (١٠) و الشكل رقم (٣)

جدول رقم (١٠):الميزان التجاري للسنوات ٢٠٠٠– ٢٠٠٦ (مليون ل.س)

[1] - بيانات المكتب المركزي للإحصاء السوري, عام ٢٠٠٧, مرجع سابق

[2] - تقرير هيئة الاستثمار السورية, عام ٢٠٠٧ , مرجع سابق

السنوات	السلع والخدمات بالأسعار الجارية		
	الصادرات	المستوردات	الفائض + العجز-
٢٠٠٠	٢١٦١٩٠	١٨٧٥٣٥	28655
٢٠٠١	٢٤٣١٧٩	٢٢٠٧٤٤	22435
٢٠٠٢	٣٠١٥٥٣	٢٣٥٧٥٤	65799
٢٠٠٣	٢٦٥٠٣٩	٢٣٦٧٦٨	28271
٢٠٠٤	٣٤٦١٦٦	٣٨٩٠٠٦	-42840
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	٥٠٢٣٦٩	-78069
٢٠٠٦	٥٠٥٠١٢	٥٣١٣٢٤	-26312
٢٠٠٧	٥٧٩٠٣٤	٦٨٤٥٥٧	-105523

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (3) الميزان التجاري السوري خلال الفترة (2000-2007)

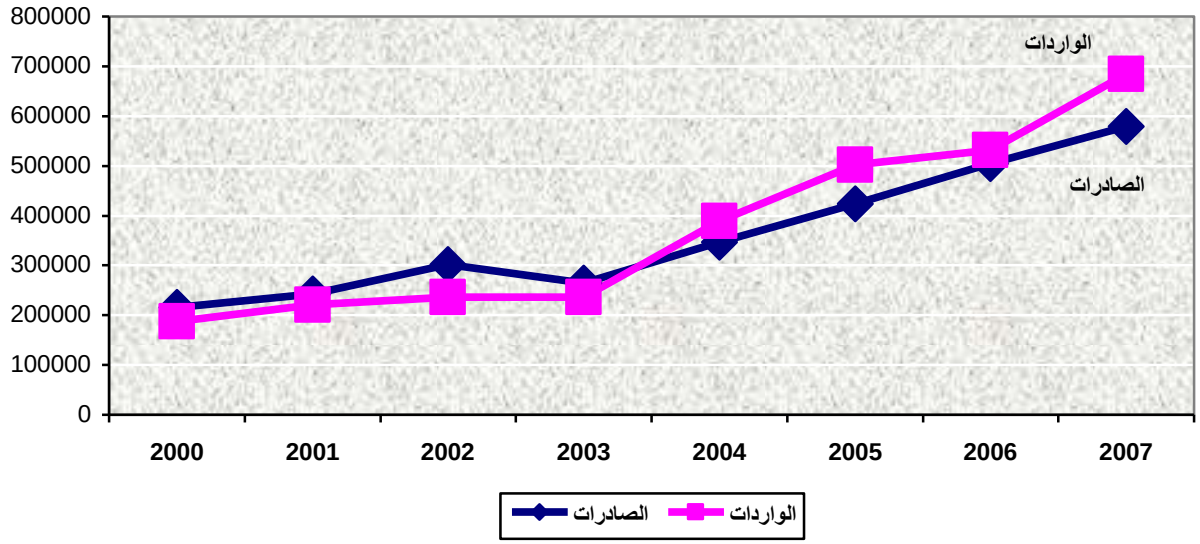

٨) ميزان المدفوعات

اتجه الميزان الكلي للمدفوعات (الحساب الجاري والرأسمالي والمالي) بالأسعار الجارية خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ لتسجيل عجز في ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٦ بلغ (٥٨٥١-) مليون ل.س[1]، ويبين ذلك الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١): ميزان المدفوعات للسنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٦) (مليون ل.س)

السنوات	نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي (بالأسعار الجارية)		
	دائن	مدين	الرصيد
٢٠٠٠	٤١٩٣٢٧	٣٨٣٣٠٨	٣٦٠١٩
٢٠٠١	٤٧٢٧٦٥	٤٤٢٥٠٨	٣٠٢٥٧
٢٠٠٢	٥٠٥١٧٨	٤٧٩٨٢١	٢٥٣٥٧
٢٠٠٣	٤٦٩٠٧٠	٤٣٧٨٧٠	٣١٢٠٠
٢٠٠٤	٦٧٢٢٩٠	٦٤٥٨٢٧	٢٦٤٦٣
٢٠٠٥	٧٩٧٧٦٢	٧٨٩٥٦٤	٨١٩٨
٢٠٠٦	٨٢١٠٦٠	٨٢٦٩١١	-٥٨٥١

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

[1] - تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧,مرجع سابق .

المبحث الثاني – دور الصناعة في الاقتصاد السوري

إن القطاع الصناعي والذي درجت تسميته بحسب التقسيمات الدولية بقطاع الصناعة التحويلية موضوع بحثنا، ورد تعريفه بحسب المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بأنه العملية التي يترتب عليها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية إلى منتجات سواء تم ذلك بواسطة المكائن أو يدوياً.

يعتبر هذا القطاع حجر الزاوية لإحداث أية نهضة تنموية شاملة، نظراً لما يقوم به من مساهمة في الدخل القومي وتنويع لمصادر الدخل، كما أن هذا القطاع يتمتع بمقوّمات وخصائص تؤهّله لتعظيم المُقدرات الحقيقية للاقتصاد القومي، فهو قادر على توفير فرص عمل واستيعاب التقنيات الحديثة، وتعميق التصنيع المحلي والتوسع في إنشاء الصناعات الصغيرة والتوزيع الإقليمي المناسب للأنشطة الصناعية، ولذلك فهناك علاقة قوية بين تطوير ونمو القطاع الصناعي وبين التطور الاقتصادي بشكل عام الذي يمكن من خلاله تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[1] .

بدايةً نورد من خلال الشكل رقم (٤) التركيب الهيكلي للقطاع الصناعي في سورية، حيث نجد قطاع الصناعة والتعدين الذي يشمل ثلاثة فروع من الصناعات (الاستخراجية –التحويلية –الماء والكهرباء)[2]

مشكلاً بدوره حوالي (٢٣ %) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم لنجد أحد مكوناته الرئيسية وهو قطاع الصناعة التحويلية موضح تركيبه الهيكلي في الشكل رقم (٥)، يساهم عام ٢٠٠٧ بحوالي (٨,٤ %)، والذي يتبع في عمله إلى مجموعة من الوزارات (الصناعة – الاقتصاد – النفط– الدفاع) وجهات مشتركة (غرف الصناعة – الاتحادات المهنية) تتابع عمل مؤسساته.

١ - التركيب الهيكلي للقطاع الصناعي[1]

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧,الصادر عن صندوق النقد العربي .

[2] - المنظمة العربية للتنمية الصناعية, مفاهيم اقتصادية

١-١ – قطاع الصناعة والتعدين

الشكل رقم (٤) التركيب الهيكلي للقطاع الصناعي السوري

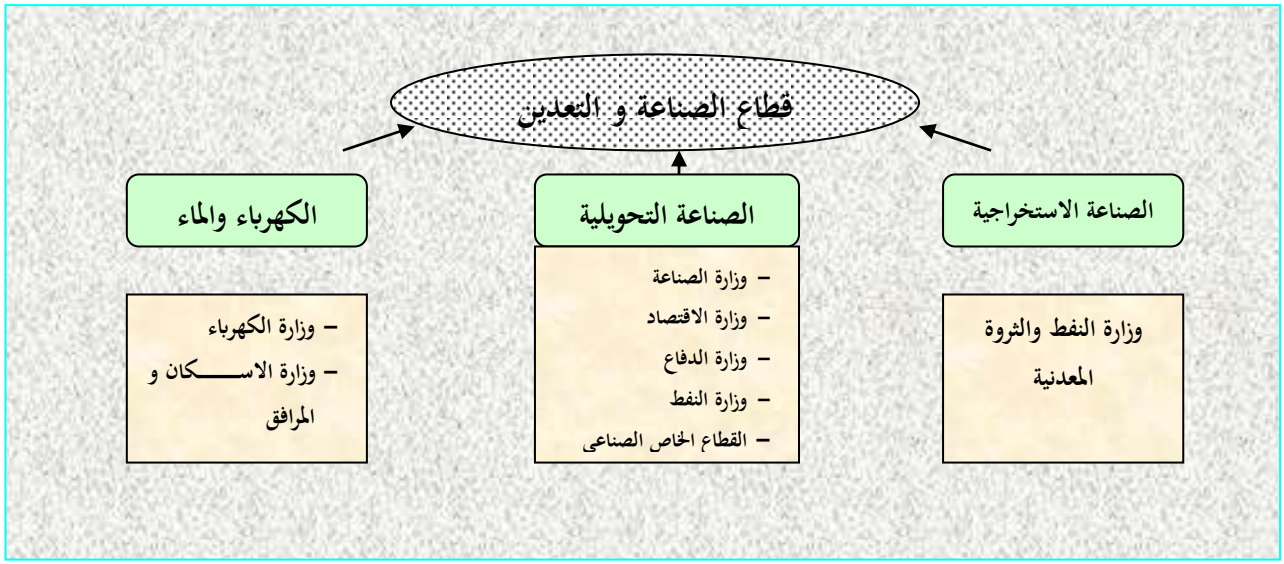

١-٢ – قطاع الصناعة التحويلية

الشكل رقم (٥) التركيب الهيكلي لقطاع الصناعة التحويلية

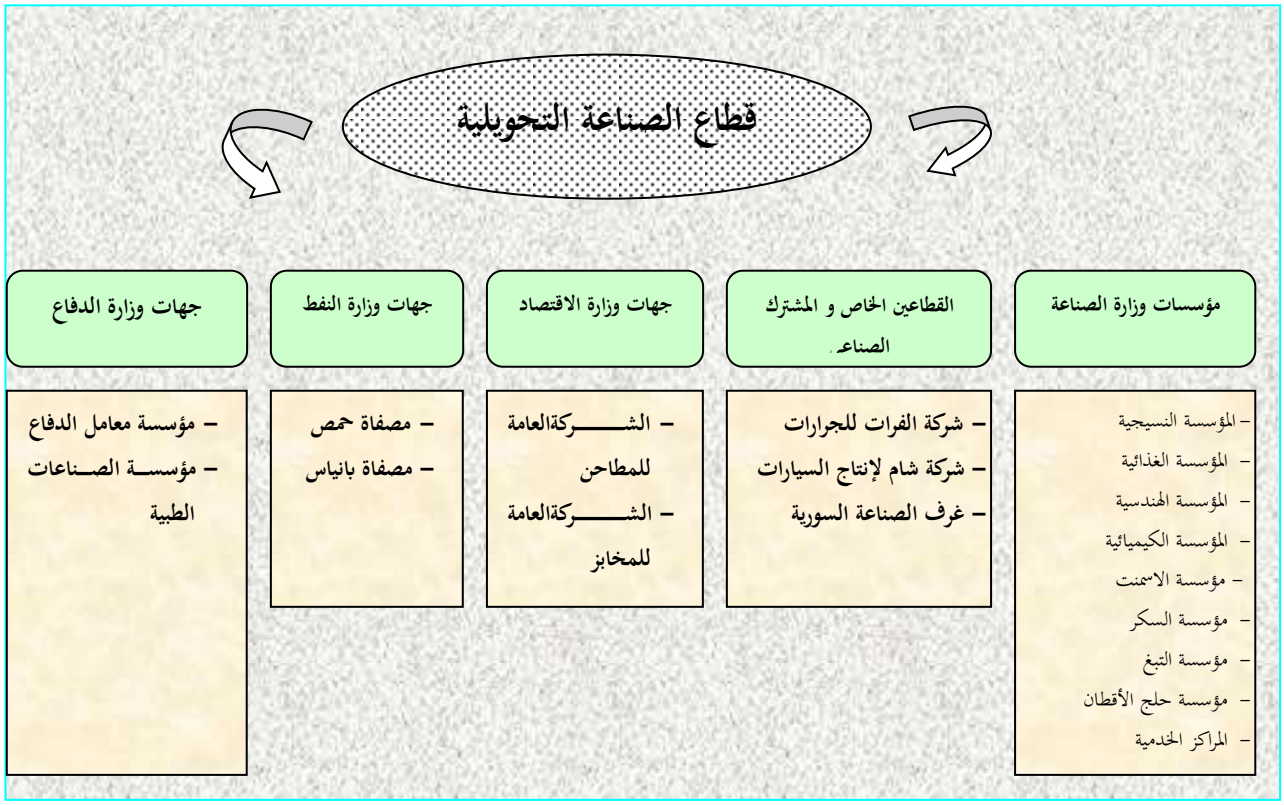

٢ – تحليل الوضع الراهن

[1]-المجموعة الاحصائية السورية ,عام ٢٠٠٧

إن الهدف من تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعات التحويلية هو إعطاء صورة واضحة عن أداء هذا القطاع حالياً، وخلال الفترة الزمنية المنقضية ودراسة نقاط القوة والضعف، وذلك بغية الاستفادة من الايجابيات التي حققها القطاع وترسيخها من جهة، والعمل على تجاوز الصعوبات ونقاط الضعف ومعالجتها من جهة أخرى، ومن ثم وضع التصورات واتجاهات التنمية المستقبلية لها[1] .

٢-١ – الخطوات الإصلاحية

في هذا المجال تم اصدار قانون حماية الإنتاج الوطني ويجري العمل على إنجاز قانون حماية الصناعات الناشئة الذي يعد من القوانين المهمة لحماية الصناعات السورية من المنافسة وتأمين شروط نضوجها لتستطيع منتجاتها الصمود أمام منتجات الصناعات الواردة إلى الأسواق المحلية، إضافة إلى الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم الصناعة الذي سيتيح ضم جزء كبير من الصناعات الحرفية إلى غرف الصناعة، الأمر الذي من شأنه تسهيل عمليات الترخيص والاستفادة من القرارات الصناعية المتعلقة بها[2].

ولاشك أن هذه الخطوات والمؤشرات تأتي في إطار تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية للأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) واستكمالاً لخطوات سبقتها خلال الأعوام القليلة الماضية جميعها تهدف إلى تطوير هذا القطاع والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي :

– فتح المجال أمام القطاع الخاص للترخيص والاستثمار في معظم الصناعات وتقديم التسهيلات اللازمة له.

– تقديم التسهيلات والمزايا الضريبية والجمركية اللازمة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص الصناعي كتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على مدخلات الإنتاج وإزالة المعيقات والقيود المفروضة على استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وهو ما توضح في مجموعة التشريعات التي صدرت وقضت بإلغاء ضريبة الآلات أو إلغاء الرسم القنصلي أو تعديل النسب الجمركية على الصناعات الغذائية والزراعية[3] ...الخ .

– إحداث المدن الصناعية في عدة محافظات كريف دمشق وحمص وحلب و دير الزور، والتوجه لإحداث المزيد من هذه المدن في باقي المحافظات (إدلب – الرقة – الحسكة– حماه)، وتوفير البنى التحتية اللازمة للمشاريع وإدراجها ضمن المخططات التنظيمية بالتنسيق مع غرف الصناعة المعنية، إضافة إلى إعداد التشريع اللازم لإحداث مناطق صناعية في كل البلديات، وحالياً يتم العمل على دراسة المنشآت الصناعية الواقعة خارج المدن الصناعية،

---

[1]- تقريرتحليل الوضع الراهن,وزارة الصناعة, عام ٢٠٠٣

[2]- وزارة الصناعة السورية, تقرير تقييم الأداء عام ٢٠٠٨

[3]- الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٠) مرجع سابق

كما أنه تم إحداث دوائر تراخيص في المدن الصناعية الجديدة في كل من عدرا وحسياء والشيخ نجار، وقد فوضت هذه الدوائر بإعطاء الترخيص الصناعي خلال ساعات دون العودة إلى الإدارة المركزية وهناك خطة لتعديل وتطوير قانون إحداث المدن الصناعية يتوقع أن يتم إنجازه وتنفيذه قريباً .

ولوحظ خلال الفترة الماضية دخول عدد كبير من المستثمرين إلى الصناعات التي كانت محصورة في القطاع العام مثل (صناعة التلفزيونات وقضبان التسليح والصفائح المعدنية والدرفلة والغلفنة والإسمنت وغيرها) الأمر الذي دعم هذه القطاعات ودعم معه سياسة التعددية الاقتصادية في القطاع الصناعي بصناعات جديدة، مما ساعد على توسيع تشكيلة المنتجات الصناعية السورية المعدة للتسويق المحلي أو التصدير الخارجي وأثره في الاقتصاد بشكل عام.

لكن مع ذلك تبقى الصناعة السورية تشهد صعوبات حقيقية وخاصةً إذا ما أردنا التحدث عن واقع القطاع العام فيها وغياب الرؤية الواضحة بخصوصه والتي لم نلحظ خلال الأعوام الأخيرة أنها جاءت بالجديد ، فالمشاكل والخسائر ما زالت قائمة وكذلك الجدل حول جدوى الاحتفاظ به أو تخصيصه .

٢-٢ – المؤشرات الصناعية الحالية

الإنتاج المحلي الصناعي [1]

بلغ الإنتاج المحلي في الصناعة التحويلية بسعر المنتج وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ما قيمته (٥٤٠٧٥٨) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٧، أي بمساهمة (٢٤,٢٪) من الإنتاج المحلي الإجمالي البالغ (٢٢٣٣٠٩٢) مليون ليرة سورية، بينما في عام ٢٠٠٦ بلغ نحو(٤٧٣٤٦٧) مليون ليرة سورية، وذلك بحسب الجدول رقم (١٢)

جدول (١٢) مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي — مليون ليرة سورية

القطاع	٢٠٠٥		٢٠٠٦		نسبة الزيادة %	٢٠٠٧		نسبة الزيادة %
	قيمة الإنتاج	المساهمة	قيمة الإنتاج	المساهمة		قيمة الإنتاج	المساهمة	
الإنتاج في الصناعات التحويلية	٤٦٣٨٦٩	٢٣,٤	٤٧٣٤٦٧	٢٢,٦	٢	٥٤٠٧٥٨	٢٤,٢	١٤,٢
الإنتاج المحلي الإجمالي	١٩٨٤٢١٠	١٠٠	٢٠٩٤٥٣٦	١٠٠	٥,٦	٢٢٣٣٠٩٢	١٠٠	٦,٦

المصدر: بيانات المكتب المركزي للاحصاء ٢٠٠٨

الناتج المحلي الإجمالي الصناعي

[1] - تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧, مرجع سابق

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة التحويلية بسعر السوق و بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ما قيمته (١٠٨) مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٧ ، أي بنسبة مساهمة (٨,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي البالغ (١٢٨٨) ملياراً، وبنسبة زيادة عن عام ٢٠٠٦ تبلغ (٢٠٪)، حيث تظهر قيمة الناتج عام ٢٠٠٦ نحو (٩٠) مليار ليرة سورية، الشكل رقم (٦) والجدول رقم (١٣) يوضحان ذلك، وذلك لا يتناسب مع أهمية النشاط الصناعي في المرحلة الحالية من عملية التحول الاقتصادي، ولعل تفسير سبب التباين بين نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي الضعيفة البالغة (٨,٤) و نسبة المساهمة بالإنتاج المحلي الإجمالي التي تقارب ربع الإنتاج الإجمالي يعود إلى النسبة الكبيرة لقيمة مستلزمات الإنتاج في الصناعة التحويلية، مما يعكس قيمة مضافة متدنية لهذا القطاع، من جهة أخرى بالمقارنة مع قيمة الناتج الصناعي العربي لعام ٢٠٠٦ البالغ (٣١٦٤٠) مليار ليرة سورية، وكذلك بالنظر إلى نسب مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية (الأردن ١٧,٥٪ – مصر ١٦٪ – المغرب ١٥,٧٪ – السعودية ٩,٥٪ – تونس ١٧٪)[1] نجد بأن النسبة جداً ضئيلة .

الشكل رقم (٦) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧

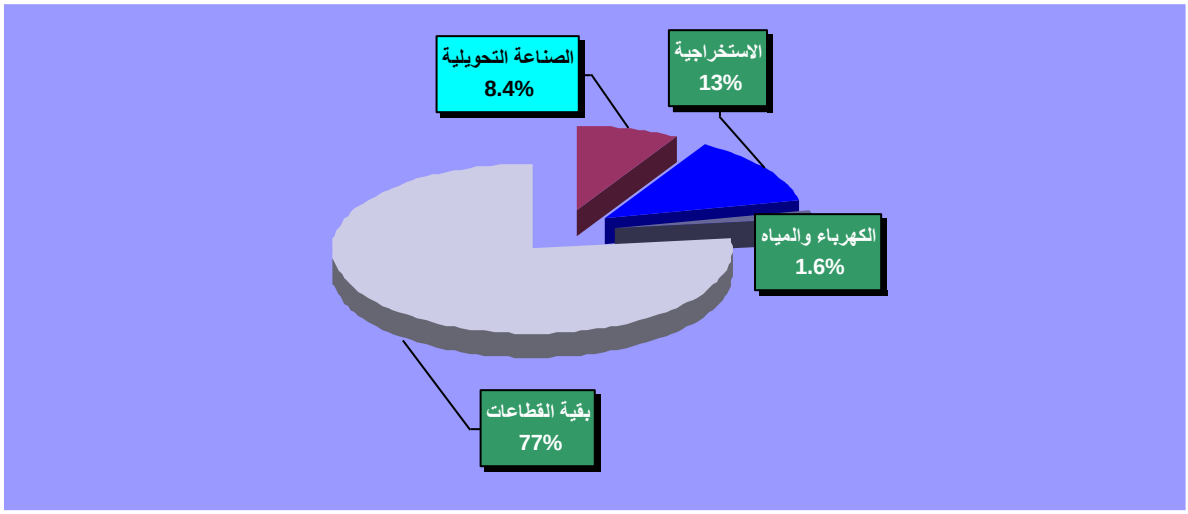

جدول رقم (١٣) مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي — مليون ليرة سورية

القطاع	٢٠٠٥		٢٠٠٦		نسبة الزيادة%	٢٠٠٧		نسبة الزيادة%
	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة		قيمة الناتج	المساهمة	
الصناعات التحويلية	٨٤٥٤٥	٧,٣	٩٠٠٥٤	٧,٤	٦	١٠٨١٦١	٨,٤	٢٠
الناتج المحلي الاجمالي	١١٥١٤٦٢	١٠٠	١٢١١٣٣٩	١٠٠	٥,٢	١٢٨٨٠٠١	١٠٠	٦,٣

[1] - التقرير الصناعي العربي , المنظمة العربية للتنمية الصناعية , عام ٢٠٠٧

يعتبر قطاع صنع المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية أول قطاع من حيث المساهمة في القيمة المضافة[1]، إذ ساهم عام ٢٠٠٧ بنسبة (٤٦,٥٪) من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية وبنسبة (٣,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد العاملين في هذا القطاع (١٥٢٩٥٧) عامل أي أكثر من ٣٢٪ من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية[2]، يلي ذلك قطاع صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ ثاني أهم القطاعات الصناعية، إذ يساهم بنسبة (١٢,٤ % من مجموع القيمة المضافة التحويلية، ويشغل حوالي (٩٦٣٥١) عامل أي حوالي ٢٠ % من مجموع العمالة في قطاع الصناعات التحويلية، والجدير ذكره هنا ارتباط الصناعات الغذائية بعدد من المنتجات الإستراتيجية (القطن – القمح – الشعير – التبغ – الشوندر السكري)، وجميعها لا تقع تحت إدارة واحدة مما يعرقل موضوع التخطيط السليم لمنظومة الأمن الغذائي، إلى جانب أن هذا القطاع يعاني من صعوبات تسويقية في السنوات الأخيرة، مما يستدعي الحاجة إلى ضخ استثمارات و تأمين التجهيزات الحديثة تفي بمتطلبات المنافسة العالمية، وخير أمثلة على ذلك (تقليدية صناعة الحليب – مشاكل تخزين ومعالجة زيت الزيتون ومكننة عملية الفرز والتغليف، ثم بالنظر إلى قطاع الكيماويات والبتروكيماويات فإنه سجل أعلى قيمة إنتاج مقارنة بالقطاعات الأخرى من الصناعة التحويلية، والتي بلغت (١٤٤٨٧٥) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٧، غير أن حصته انخفضت من القيمة المضافة التحويلية لتصل إلى نسبة سالبة (–١٠٧٣٧) مليون ليرة سورية ، ويوظف هذا القطاع (٣٣٩٠٣) عامل أي بنسبة (٧٪) من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية، وهو قطاع متخصص إساساً في صنع منتجات البلاستيك والصباغة والمنتجات الخاصة بالزراعة من مبيدات حشرية وأسمدة، ولعل ما يميز هذا القطاع في سورية السمعة الجيدة للصناعات الدوائية، حيث يغطي الإنتاج الوطني (٨٦٪) من حاجة السوق بأكثر من (٣٠٠٠) منتجاً محلياً[3] .

ويمكن من خلال الجدول رقم (١٤) توضيح مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة و بسعر السوق[4].

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد, صندوق النقد العربي , عام ٢٠٠٧, مرجع سابق[1]

- بيانات المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٨, مرجع سابق[2]

- التقرير الصناعي العربي, المنظمة العربية للتنمية الصناعية,٢٠٠٧، مرجع سابق[3]

- المجوعة الإحصائية عام ٢٠٠٨ , المكتب المركزي للإحصاء , مرجع سابق[4]

جدول رقم (١٤) تركيب الصناعة التحويلية عام ٢٠٠٧ بسعر السوق و بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ القيمة بملايين الليرات السورية

القطاع	الإنتاج المحلي الإجمالي الصناعي بسعر المنتج و بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠		الناتج المحلي الإجمالي الصناعي بسعر السوق و بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	
	عام ٢٠٠٧	النسبة %	عام ٢٠٠٧	النسبة %
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٢٧٦٠٥	٢٣,٥	١٣٤٦٠	١٢,٤
صنع المنسوجات والملابس والجلديات	١٠٩٢٦٢	٢٠,٢	٥٠٢٨٣	٤٦,٥
صنع الخشب و الأثاث	٢٩٢٧١	٥,٤	١٠٣٨٢	٩,٦
صنع الورق والطباعة والنشر	١١٧٦٨	٢,٧	٥٢١٨	٤,٨
صنع الكيماويات والبتروكيماويات	١٤٤٨٧٥	٢٦,٧	١٠٧٣٧-	٩,٢-
صنع منتجات غير معدنية	٤٥٤٣٤	٨,٤	٢٣٤٤٥	٢١,٧
صنع المعادن الأساسية	٨٨١٣	١,٦	١٤٨١	١,٤
صنع المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	٦٢١٩٩	١١,٥	١٣٩٠٧	١٢,٨
صناعات تحويلية أخرى	١٥٣١	-	٧٢٢	-
إجمالي الصناعات التحويلية	٥٤٠٧٥٨	١٠٠	١٠٨١٦١	١٠٠

المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٨

القوى العاملة

يشغل قطاع الصناعة التحويلية (٤٩٢٠٥٠) عامل بحسب إحصائيات عام ٢٠٠٧ مشكلاً بذلك نسبة (٣٪) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي العربي، وهي تساوي أيضاً (٩٪) من إجمالي العاملين في سورية، وتبلغ حصة القطاع الخاص الصناعي منها (٣٨٨٥١٥) عامل وحصة القطاع العام (١٠٣٥٣٥) عامل، أي بنسبة (٧٩٪) للقطاع الخاص و (٢١٪) للقطاع العام (موضحة في الجداول الملحقة رقم ١٠-١٣-١٦)، وتعتبر نسبة عمال الصناعة بالنسبة للعدد الإجمالي لعمال الدولة نسبة صغيرة مقارنةً بدول مثل (ماليزيا ٣٢٪ – المكسيك ٢٥٪ – تركيا ٢٢,٨٪) [1]هذا وقد توزعت العمالة قطاعياً كما في الجدولين رقم (١٥) و (١٦)

[1]- المجموعة الإحصائية السورية, المكتب المركزي للإحصاء, ٢٠٠٨، مرجع سابق

جدول رقم (١٥) العمالة في القطاع الخاص الصناعي لغاية عام ٢٠٠٧[1]

نوع المنشآت	اسم القطاع	عدد العمال
الصناعات الحرفية	الهندسية	١٣٠٧٤٨
	الكيميائية	٢٩٧٣٣
	الغذائية	٢٥٠٩٤
	النسيجية	٤٧١٣٥
بحسب قانون الاستثمار رقم (١٠) وتعديلاته	الهندسية	١٨٢٦٢
	الكيميائية	٥٧٨٨
	الغذائية	٧٨٧٧
	النسيجية	٩٣٨٢
بحسب القانون (٢١)	الهندسية	٦١٩٥
	الكيميائية	٤٣٤٥٥
	الغذائية	٣٤٨٨١
	النسيجية	٢٩٩٦٥
الإجمالي		**٣٨٨٥١٥**

المصدر: تقرير القطاع الخاص الصناعي, وزارة الصناعة السورية, عام ٢٠٠٨

جدول رقم (١٦) العمالة في القطاع العام الصناعي

اسم المؤسسة	عدد العمال
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	٢٨٥٤١
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	٤٢٤٧
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	٥٦٨٩
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	١٠٣١٠
المؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء	٨٩٢٤
المؤسسة العامة للسكر	٣٢٥٨
المؤسسة العامة للتبغ	٩٧٥٦
المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان	٦٣١٤
مؤسسات الاقتصاد والنفط والدفاع	٢٦٤٩٦
المجموع	١٠٣٥٣٥

المصدر: وزارة الصناعة السورية

[1] - تقرير القطاع الخاص الصناعي عام ٢٠٠٨, وزارة الصناعة , مديرية الاستثمار الصناعي

إن العمالة في القطاع العام الصناعي تتصف بضعف التكوين الفني والتعليمي، وتحتاج إلى المزيد من التأهيل و التدريب اللازم لمواكبة التطور العالمي، وذلك يفسر ضعف الإنتاجية وضعف ثقافة الإبداع والابتكار يظهر ذلك في الشكل رقم (٧)

الشكل رقم (٧) العمالة في القطاع العام الصناعي

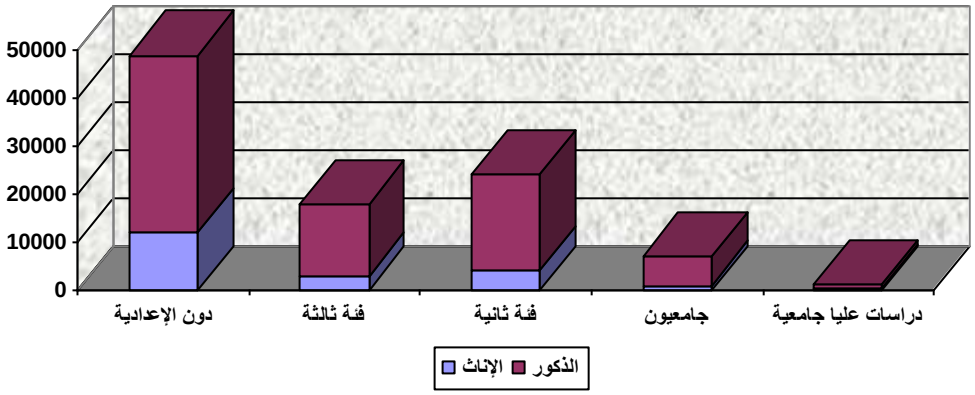

المصدر: وزارة الصناعة السورية

نصيب العامل من الناتج الصناعي

أما ما يتعلق بنصيب الفرد الواحد من الصناعة التحويلية إنتاجاً وناتجاً، فتشير المعطيات المتاحة إلى أنه يبلغ بالنسبة للإنتاج الإجمالي (١,٢٦) مليون ليرة سورية، وبالنسبة للناتج يبلغ (٢٧٥٠٠٠) ليرة سورية بحسب إحصائيات عام ٢٠٠٦ الصادرة عن هيئة الاستثمار السورية .

المستوى التكنولوجي[١]

بلغت النسبة المئوية للتكنولوجيا العالية والمتوسطة في القيمة المضافة للتصنيع (١٣,٢٪) فقط في عام ٢٠٠٦ وهي نسبة منخفضة قياساً لمصر (٤٠٪) والأردن ٢٨,٨٪،بينما بلغت نسبة الصادرات السورية التي تعتمد على كثافة التكنولوجيا (١,١٪) فقط من مجموع الصادرات التي شكلت المواد الأولية منها (٨٩,٩٪) (بحسب نشرة أسكوا-٢٠٠٦) .

الاستثمارات الصناعية

١- القطاع الخاص الصناعي[٢] : بلغ عدد المنشآت الاستثمارية الصناعية (الحرفية – القانون (٢١) – قانون الاستثمار رقم (١٠) وتعديلاته لغاية عام ٢٠٠٧ ما يساوي (١٢٥٠٢٢) منشأة القسم الأكبر منها هي منشآت حرفية (موضحة في الجداول الملحقة رقم ١١-١٤-١٧).

١- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، ٢٠٠٧

٢- تقرير القطاع الخاص الصناعي , عام ٢٠٠٨ , وزارة الصناعة السورية , مديرية الاستثمار الصناعي , مرجع سابق

إجمالي رأسمال هذه المنشآت بلغ (٢٢٠) مليار ليرة سورية أي ما يعادل ٤,٧٦٠ مليار دولار، حازت المشاريع المرخصة بموجب القانون رقم (٢١) على القسم الأكبر منها (موضحة في الجداول الملحقة رقم ١٢-١٥-١٨)

بلغ عدد العمال و فرص العمل التي ولدتها تلك المنشآت (٣٨٨٥١٥) فرصة عمل، الاستقطاب الأكبر لفرص العمل ولدته الصناعات الحرفية، حيث شغلت ٦٠٪ من إجمالي العمالة الصناعية (موضحة في الشكل رقم (٨) والجدول رقم (١٧)

جدول رقم (١٧) يوضح توزع هذه المنشآت قطاعياً ورأس مالها وعدد العمال ضمن كل قطاع (مليون ليرة سورية)

التصنيف	اسم النشاط	عدد المنشآت	رأس المال	عدد العمال
الصناعات الحرفية	الهندسية	57560	٨٥٩٨	١٣٠٧٤٨
	الكيميائية	١٣٩٣٤	٤٠٨٢	٢٩٧٣٣
	الغذائية	١٠٨٢٤	٢٩٣٤	٢٥٠٩٤
	النسيجية	١٢٦٤٥	٤٢٤٧	٤٧١٣٥
	المجموع	**٩٤٩٦٣**	**١٩٨٦١**	**٢٣٢٧١٠**
حسب قانون الاستثمار رقم (١٠) وتعديلاته	الهندسية	١٤٠	١٩٦٩١	١٨٢٦٢
	الكيميائية	١٧٠	٢٢٠٣٥	٥٧٨٨
	الغذائية	١٦٤	٣١٣١٨	٧٨٧٧
	النسيجية	١٧٦	٢٢٨٨٦	٩٣٨٢
	المجموع	**٦٥٠**	**٩٥٩٣٠**	**٤١٣٠٩**
حسب قانون رقم (٢١)	الهندسية	٧١٢٧	٢٤٥٥٩	٦١٩٥
	الكيميائية	٦١٩٥	٢٩٦٥٠	٤٣٤٥٥
	الغذائية	٥٤٤٨	٣٠٧٥٠	٣٤٨٨١
	النسيجية	١٠٦٣٩	١٩٠٩٧	٢٩٩٦٥
	المجموع	**٢٩٤٠٩**	**١٠٤٠٥٦**	**١١٤٤٩٦**
المجموع العام		**١٢٥٠٢٢**	**٢١٩٨٤٧**	**٣٨٨٥١٥**

المصدر: تقرير القطاع الخاص الصناعي , وزارة الصناعة السورية , ٢٠٠٨

الشكل رقم (٨) رسم بياني يوضح عدد العمال في القطاع الخاص الصناعي بحسب نوع الترخيص

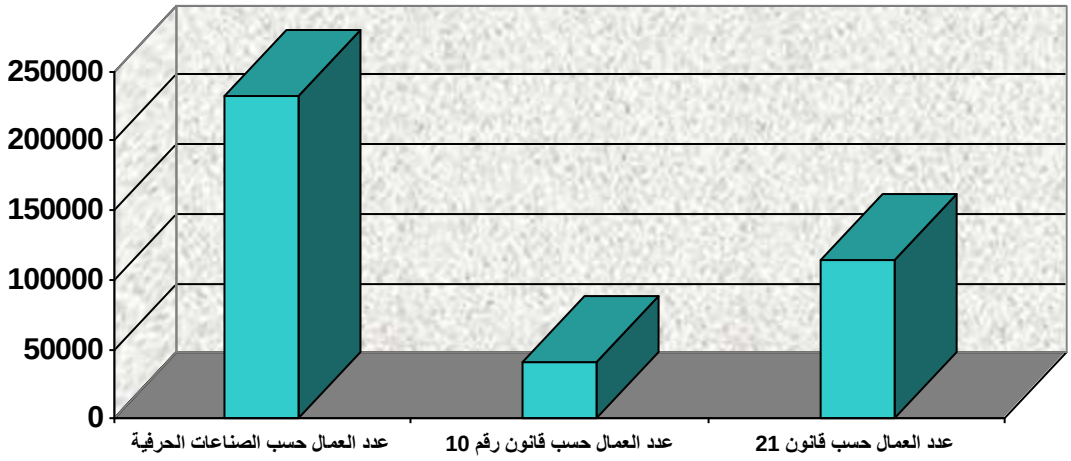

المصدر : وزارة الصناعة السورية

بدايةً يمكن لأي متابع للشأن الصناعي من أن يلحظ بأن الإحصائيات السابقة لا تعبر عن الواقع الحقيقي سواء لجهة رأسمال هذه المشاريع أو عدد العاملين في تلك المنشآت، إذ لا يعقل أن يكون إجمالي رأسمال هذه المشاريع و المنشآت كافة في حدود /٤,٧/ مليار دولار أمريكي، كما أنه لا يعقل أن يكون عدد العاملين على مدى أربعين عاماً ونيفاً في المجال الصناعي بمنشآته المختلفة حوالي أقل من نصف مليون عامل، والسبب في هذا عدم صحة المعلومات التي تم تسجيلها لدى الدوائر الصناعية و ذلك خوفاً من الدوائر المالية و كشف الدخل الفعلي لأصحاب تلك المنشآت وما يقال عن رأسمال هذه المنشآت ينسحب أيضاً على عدد العاملين نظراً لارتباط عدد العاملين المسجلين في التأمينات الاجتماعية بالإنتاج و انعكاس ذلك على الدخل المحقق فضلاً عن أن محاولة التهرب من سداد بدلات التأمينات الاجتماعية (حصة رب العمل) البالغة ١٧,١٪ و التي تؤدي إلى زيادة التكاليف[١].

إن الاستثمارات الصناعية الخاصة المنفذة لغاية ٢٠٠٧ وبالاستناد إلى إحصائيات وزارة الصناعة لعام ٢٠٠٨ وبحسب الجداول الملحقة رقم (١٢-١٥-١٨) تتمركز في محافظتين اثنتين رئيسيتين هما حلب و ريف دمشق و تنضم إليهما محافظة حمص في بعض الأوقات بدلالة الآتي:

أ- وفق مشاريع الاستثمار المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته بلغت حصة المشاريع المنفذة في محافظة حلب /٢١١/ مشروع من أصل ٦٥٠ أي ما يعادل ٢٨٪ في حين بلغت حصة المشاريع المنفذة في

١- تقرير القطاع الخاص الصناعي , وزارة الصناعة السورية , ٢٠٠٨, مرجع سابق

محافظة ريف دمشق /٢٢٢/ مشروع من أصل ٦٥٠ مشروع أي ما يعادل ٣٠٪ و هذا يعني أن ٦٠٪ من إجمالي المشاريع تم تنفيذها في هاتين المحافظتين (بحسب الجدول الملحق رقم ١١) .

ب – وفق القانون رقم (٢١) لعام ١٩٥٨ فقد بلغت حصة المشاريع المنفذة في محافظة حلب حوالي /١١٤١٨/ منشأة من أصل /٢٩٠٤٩/ منشأة و هو ما يعادل حوالي ٣٩٪ في حين بلغت حصة المشاريع المنفذة في محافظة ريف دمشق /٦٨٣٢/ منشأة من أصل /٢٩٤٠٩/ ألف منشأة و هو ما يعادل حوالي ٢٣٪ و هذا يعني أن ٦٢٪ من إجمالي المشاريع المنفذة في هاتين المحافظتين (الجدول الملحق رقم ١٤)[١] .

ج – بالنسبة للمنشآت الحرفية فقد بلغت حصة المشاريع المنفذة في محافظة حلب /٢١٠٨٧/ منشأة حرفية من أصل /٩٤٩٦٣/منشأة و هو ما يعادل ٢٢٪ في حين بلغت محافظة ريف دمشق /٨٧٣٨/ منشأة حرفية و هو ما يشكل حوالي ٩٪ من إجمالي المنشآت في حين بلغت حصة محافظة حمص حوالي ١١٪(الجدول الملحق رقم ١٧).

و تشير هذه الإحصائيات إلى أن النمو الاقتصادي في المحافظات الأخرى هو نمو متواضع و في بعض المحافظات يكاد يكون منعدماً كما هو الحال في المحافظات الشرقية (دير الزور– الرقة– الحسكة) أو في المحافظات الجنوبية (القنيطرة – درعا– السويداء) (بحسب الجداول الملحقة ١–٩) و هذا يدل على المعطيات التالية:

١– عدم التوازن في البنية الصناعية بين محافظات الجمهورية العربية السورية .

٢ – عدم وجود الاهتمام بالقطاع الصناعي في المحافظات التي تنعدم فيها المشاريع الصناعية

٣– نتيجة تمركز المشاريع الصناعية بفئاتها وقطاعاتها المختلفة في محافظين رئيسيتين فمن الطبيعي أن تتمركز اليد العاملة في هاتين المحافظتين بدلالة:

– إن عدد العاملين وفق أحكام قانون الاستثمار رقم (١٠) وتعديلاته في محافظة ريف دمشق قد بلغ /٢٤٢٣١/ عاملاً من أصل (٤١٣٠٩) عامل وهو ما يشكل نسبة مقدارها ٥٨٪ وتأتي بعد ذلك محافظة حلب إذ بلغ عدد العاملين /٧٥٠٥/ عامل أي ما يعادل ١٩ % من إجمالي عدد العمال وهاتين تشكلان ما نسبة حوالي ٧٧٪ من إجمالي اليد العاملة في هذه المشاريع.

– إن عدد العاملين وفق المنشآت المرخصة بموجب القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ يؤكد ذات المنحى السابق الذكر إذ بلغ عدد العاملين في محافظة حلب /٥٧٨٢٨/ عامل وهو ما يشكل نسبة مقدارها ٣٨٪ بما في ذلك المدينة الصناعية في الشيخ نجار يليها محافظة ريف دمشق بلغ عدد العمال /٤٥٤٦٧/عامل وهو ما يعادل ٣٠٪.

١– تقرير القطاع الخاص الصناعي , وزارة الصناعة السورية , ٢٠٠٨, مرجع سابق

– إن عدد العاملين في المنشآت الحرفية في محافظة حلب حوالي /٤١٠٦٤/ عامل وهو ما نسبة ١٨ % من إجمالي عدد العاملين البالغ(٢٣٢٧١٠)عامل، بينما محافظة دمشق بلغ عدد العاملين /٥٥١٠٠/ عامل من إجمالي عدد العاملين، وهو ما يشكل نسبة مقدارها ٢٤ %، ومن ثم محافظة ريف دمشق حيث بلغ عدد العاملين /٣٦٢٠٠/ عامل وهو ما يشكل نسبة مقدارها ١٦ % أي أن المحافظات الثلاث تحتوي على ٥٨٪ من إجمالي اليد العاملة

إن هذه الأرقام تؤكد أن ٦٠٪ من اليد العاملة والمشاريع الصناعية تتواجد في ثلاث محافظات مما يلقي عليها عبء كبير من جهة الخدمات المقدمة والتوسعات العمرانية العشوائية و استمرار الهجرة من الريف للمدينة .

٤– إن حجم الاستثمارات الصناعية المنفذة وفقاً لقانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ ومن ثم المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ قد بلغ /٩٦/ مليار ليرة سورية لغاية عام ٢٠٠٧ وهو ما يعادل حوالي /٢/ مليار دولار وهذا الحجم ضئيل جداً على مدى /١٧/ سنة، ولكن الغريب فيه أنه يشكل حوالي ٤٤٪ تقريباً من إجمالي رؤوس الأموال الموضوعة في المنشآت الصناعية بمنشآتها وقطاعاتها المختلفة منذ أكثر من أربعين عاماً مما يؤكد على عدم صحة المعطيات الرقمية المتوفرة في الجهات العامة[1] .

ومما ذكر أعلاه نجد ضرورة القيام بما يلي[2] :

– إعادة التقويم للموجودات بشكل علمي للوصول إلى أرقام حقيقية تعبر عن الوقائع وقد تؤدي إلى تغيير الكثير من المعطيات في الإحصائيات .

– إعطاء المحافظات المهملة تنموياً مزايا إضافية غير الموجودة في القوانين النافذة وتحسين البيئة و المناخ اللازمين لإنشاء المنشآت الصناعية فيها من خلال إنشاء الطرق و تأمين البنى التحتية اللازمة من (هاتف – مياه – صرف صحي – كهرباء)

– حث غرف التجارة والصناعة و الزراعة و رجال الأعمال على إنشاء مشاريع متوسطة أو صغيرة لتنمية المنطقة الأقل نمواً.

– عدم وجود عمال مدربين يستوجب التعاون والتنسيق بين مراكز التدريب المهني وغرف الصناعة والتجارة والزراعة على إعداد دورات تدريبية للعمال الذين يمكن استخدامهم في منشآت صناعية تقوم على أساس المواد الأولية اللازمة والمتوفرة في تلك المناطق.

١- تقرير القطاع الخاص الصناعي , وزارة الصناعة السورية , ٢٠٠٨, مرجع سابق

٢- عن موقع www.worldbank.org

٢- الاستثمارات في القطاع العام الصناعي[1]

بلغ الإنفاق الاستثماري في القطاع العام الصناعي للسنوات الست الأخيرة ما يعادل (٤٠٢٤٩) مليون ليرة سورية، وقد كان لقطاع الاسمنت النسبة الأكبر منها، حيث بلغ لنفس الفترة (١٤٨١٧) مليون ليرة سورية، أي ما يعادل نسبة ٣٧٪، يليه قطاع التبغ (٦٢٤٩) مليون ليرة سورية، أي بنسبة (١٦٪)، الجدول رقم (١٨) و الشكل رقم (٩) يوضحان الإنفاق في القطاع العام الصناعي.

جدول رقم (١٨) الإنفاق الاستثماري في القطاع العام الصناعي للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

القيمة بملايين الليرات السورية

اسم المؤسسة	عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٤	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	٢٢٢٨	١٢٥٢	٦٣٩	٧٧٦	٧٥٠	٣٣١
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	٢٩١	٢٥٤	٥٠٢	٦٦٢	٣٣٥	٧٦
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	٣٢٧	٥٧٦	٤٥١	٥١٩	٥٠٢	١٥٩
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	٤٠٠	٣٦٤	٤١٤	٢٣٢	٤٦٥	١٤١٥
المؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء	٢١٩٨	١٢٠٠	٣٤٤٨	٢٩٩٣	٣٠٩٥	١٨٨٣
المؤسسة العامة للسكر	٣٦٨	٨٨٩	٢٩٢	٢٨٥	٤٢٦	١٩٧
المؤسسة العامة للتبغ	١٥٢٩	١١٢٥	١١٦٣	١٧٩١	٤٦٥	١٧٦
المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان	٣٦٣	٤٥١	٢٢٠	٢١٤	١٧٢	٢١٢
المراكز الخدمية الصناعية	١٥٦	١٦٦	٢١٤	١٨٩	٢١٧	٢٢٢
المجموع	**٧٨٦٠**	**٦٢٧٧**	**٧٣٤٣**	**٧٦٦١**	**٦٤٢٧**	**٦٤٢٧**

المصدر: تقرير تقييم الأداء لعام ٢٠٠٨ ، مديرية التحليل المالي , وزارة الصناعة

[1] - تقرير تقييم الأداء, وزارة الصناعة , ٢٠٠٨, مرجع سابق

الشكل رقم (٩) يوضح حجم الاستثمارات في القطاع العام الصناعي للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

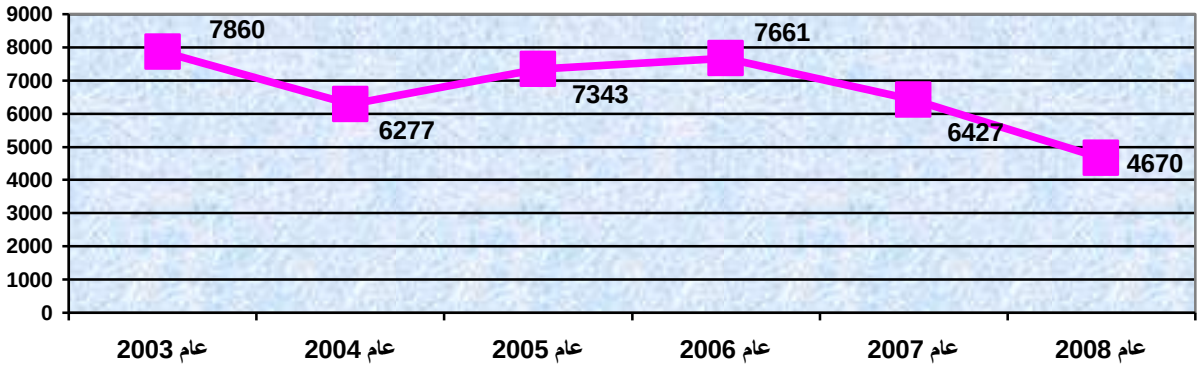

٣- الاستثمار في المدن الصناعية السورية

إن تجربة المدن الصناعية تجربة واعدة وتستحق العمل والمثابرة لتطوير القطاع الصناعي السوري، لا سيما أن المدن القائمة حالياً استقطبت مجموعة لا بأس بها من المشاريع ضمن قائمة من المزايا والتسهيلات الداعمة لهذا القطاع، إلى جانب ضرورة التفاؤل بتنفيذ المزيد من هذه المدن بحسب ما تضمنته الخطة الخمسية العاشرة[١]، حيث من المخطط إنجاز مجموعة مدن في محافظات (إدلب – درعا– الحسكة – حماه) إضافةً للمدن القائمة حالياً وهي (عدرا – الشيخ نجار – حسياء – دير الزور مؤخراً)[٢]، الجداول رقم (١٩-٢٠-٢١) توضح الواقع التنفيذي للمشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ وتعديلاته و القانون رقم (٢١) لعام ١٩٥٨

جدول رقم (١٩) المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم (١٠) في المدن الصناعية الثلاث للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	٣٤	٦	١٥	٤	٢٥	٪٧٣,٥	٢٣٢٦٧	٤٠١١
٢٠٠٥	٣٤	٦	١٠	٨	٢٤	٪٧٠,٦	٧٨٧٥	١٧٠٨
٢٠٠٦	٧٠	٧	٣٣	١	٤١	٪٥٨,٦	٤٩٦٢٩	٦٦٩٨
٢٠٠٧	١٨	٥	٥	٠	١٠	٪٥٥,٦	٤٤٢٨	٩٧٠
المجموع	**١٥٦**	**٢٤**	**٦٣**	**١٣**	**١٠٠**	**٪٦١,١**	**٨٥١٩٩**	**١٣٣٨٧**

المصدر : مجلة المال , اتحاد غرف الصناعة السورية

[1] - الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠), هيئة تخطيط الدولة , مرجع سابق

[2] -مجلة المال,إتحاد غرف الصناعة السورية, الملحق الخاص بالمؤتمر الصناعي السوري الثاني, عام ٢٠٠٨ ,ص (٢٧)

جدول رقم (٢٠) تطور توزع المشاريع الصناعية المنفذة في المدن الثلاث وفق نوع النشاط للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
٢٠٠٤	٥	١٨	٧	٤	٠	٣٤
٢٠٠٥	٠	١٥	٧	٧	٥	٣٤
٢٠٠٦	١٣	٩	٢٨	١٨	٢	٧٠
٢٠٠٧	٥	١	٢	٥	٥	١٨
المجموع	**٢٣**	**٤٣**	**٤٤**	**٣٤**	**١٢**	**١٥٦**

المصدر : مجلة المال , اتحاد غرف الصناعة السورية،٢٠٠٨

جدول رقم (٢١) المنشآت المنفذة في المدن الصناعية الثلاث وفق القانون (٢١) لعام ١٩٥٨ للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

السنوات	عدد القرارات	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
٢٠٠٤	١٧	١٧	٣٩٤	٤١١
٢٠٠٥	١٠٧٨	٢٨٩	١٥١٦٩	٧٩٣١
٢٠٠٦	١٠١١	٧٧٤	٢١١٥٦	٨١٨٧
٢٠٠٧	٩٨٠	٤٧٦	٢٧٣١٩	١٠٢٠١
المجموع	**٣٠٨٦**	**١٥٥٦**	**٦٤٠٣٨**	**٢٦٧٣٠**

المصدر : مجلة المال, اتحاد غرف الصناعة السورية،٢٠٠٨

المبحث الثالث – خصائص الصناعة السورية

لا جدال بأن الصناعة التحويلية هي المحرك الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، فهي التي من شأنها تحويل البنية الاقتصادية في العالم الثالث من أنشطة بسيطة ذات نمو بطيء وقيمة مضافة منخفضة إلى فعاليات ذات عائد أكبر و نمو أرحب[1]، وبالفعل فإن معدلات النمو الصناعي أسرع من معدلات نمو القطاع الأولي في إجمالي التجارة العالمية، وأقل تعرضاً للصدمات الخارجية وتقلب الأسعار وسياسات المنافسة غير المشروعة التي تحيق بالقطاع الأولي الذي يسوده تدهور شروط التبادل التجاري، كما أن الصناعة التحويلية تعتبر القاطرة الرئيسة للتطور التكنولوجي في الدول المتقدمة والنامية، وهي تدفع من جهة أخرى بعملية التجديد الناجمة عن جهود البحث والتطوير أو الناجمة عن تطوير المنتج وسيرورة الإنتاج وتنظيم العمل في المنشأة، وهي أخيراً التي تحرض الطلب على زيادة وتحسين الخدمات في المصارف والاتصالات والنقل كما تقوم بدور ايجابي ذي شأن كبير في تطوير القطاعات الأخرى[2] .

القطاع الصناعي السوري حالياً هزيل الهيكل ويتسم عامةً بأنه مؤلف من الحلقات الأخيرة في السلسة التكنولوجية، مما ينعكس في انخفاض الناتج لهذا القطاع وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة لا تتجاوز (٨٪)، وهو لا يستطيع أن يفيد من الاتجاهات التكنولوجية الجديدة، ومن ثم فهو معرض لمزيد من التهميش ما لم توضع إستراتيجية واضحة وواعية للتنمية الصناعية التي من شأنها الارتقاء بالهيكل الصناعي إلى مستوى أعلى بكفاءة أكبر وقدرة تنافسية أرفع، و لاستيضاح بعض خصائص الصناعة السورية نورد ما يلي :

١– تتكون بنية الصناعة السورية أساساً من صناعات قامت على قاعدة الموارد المتاحة محلياً، وبالذات الصناعات الغذائية عامة وصناعة الغزل والنسيج القطني وصناعة الأسمدة الفوسفاتية وصناعات أخرى غذائية ونسيجية وكيميائية وهندسية تعتمد على المواد الخام والوسيطة ونصف المصنعة المستوردة (تمثل هذه الأخيرة (٥٥٪) من مجموع الاستيراد) وهي تنتج سلعاً استهلاكية أو معمرة تقوم على تجميع المكونات المستوردة وتقتصر إجمالاً على الحلقات الأخيرة من السلسة التكنولوجية مما يترتب عن ذلك أمران :

---

[1] - بقاعي , علي نايف, مناهج المحدثين العامة والخاصة, الصناعة الحديثة, دار البشائر, بيروت, ٢٠٠٣ , ص ٧٧

[2] - الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية, هيئة تخطيط الدولة ، ٢٠٠٦ , مرجع سابق

أولهما : ضعف شديد في التشابكات داخل النسيج الصناعي السوري وهو مؤشر هام يدلل على ضرورة دعم الصناعة الوطنية لزيادة صلابتها و تماسكها .

وثانيهما : هزال القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني لأن مستلزمات الإنتاج المستوردة تشكل القسم الأكبر من التكلفة .

وهذا يتضح جلياً من مقارنة ناتج الصناعة التحويلية بإنتاجها الإجمالي إذ لم تتجاوز نسبة الأول إلى الثاني حوالي (٢٠٪) أو ناتج أحد الأنشطة الصناعية بإنتاجه حيث لا تتجاوز النسبة المذكورة في الصناعات الغذائية حوالي (٢٠٪) .

يترتب على هذا كله تصاعد الاستيراد لتلبية حاجة الصناعة التحويلية من المدخلات اللازمة، ويترافق ذلك مع تناقص في التصدير، مما يعني مزيداً من تعميق تبعية هذا القطاع ، ويصعد عجز الميزان التجاري الذي ظل الاقتصاد السوري يشكو منه طيلة الأعوام السابقة بالرغم من صادرات النفط الخام[1] .

٢- هزال معدلات الاستثمار وإن كانت تشكل ظاهرة تنسحب على الاقتصاد السوري ككل فإنها تنطبق على الصناعة التحويلية بصورة أبرز، وهو القطاع الذي كان يستوجب دفعه وشموله برعاية مركزة ليكون قارب النجاة للاقتصاد السوري أمام شح و نضوب النفط، إذ لا يعقل أن يقتصر الاستثمار الخاص الصناعي على (١٢) مليار ليرة سورية بالمتوسط سنوياً و (٢١٩) مليار على مدى سنوات امتدت منذ عام ١٩٥٨ كما سبق ذكره في الجدول رقم (١٧)، حيث لم يتجاوز عدد المنشآت المقامة منذ العمل بقانون (٢١) عام ١٩٥٨ وقانون الاستثمار رقم (١٠) وتعديلاته لعام ١٩٩١ حوالي / ١٢٥٠٢٢/ منشأة برأسمال قدره (٢١٩) مليار ليرة سورية، شغلت أقل من نصف مليون فرصة عمل وهو رقم يقارب ضعف العمالة الوافدة لسوق العمل سنوياً[2] .

وما يلفت النظر أن نسبة التنفيذ الفعلي للمشاريع التي قامت في ظل قانون الاستثمار رقم /١٠/ مقارنة بما تم تشميله لم تتعد الربع بالنسبة لعدد المنشآت وحوالي (٩٪) من رأس المال و(١٤٪) من فرص العمل. واقتصرت نسبة التنفيذ بالنسبة للمشاريع المرخصة على حوالي (٥٣٪) من عدد المنشآت و (٤٣٪) من رأس المال و (٣٤٪) من فرص العمل.

---

[1] -الحجار, صلاح, التوازن البيئي وتحديث الصناعة , دار الفكر العربي, القاهرة, ٢٠٠٣,ص ٤٥

[2] - هيئة الاستثمار السورية, مرجع سابق

٣- ارتفاع الطاقات الإنتاجية المعطلة لدى القطاع العام الصناعي بسبب تراكم المخزون الناجم عن تدني جودة المنتجات، أو عدم ملائمتها لأذواق المستهلكين أو لتقادم التكنولوجيا، وهذا ينسحب على القطاع الخاص أيضاً، حيث يقل الإنتاج الفعلي عن الطاقات التصميمية بنسب عالية أيضاً، الأمر الذي ساهم في تدني نسبة الإنتاج وارتفاع التكاليف وغياب القدرة التنافسية[١].

٤- يتسم النسيج الصناعي السوري بطابعه الأسري من جهة، وبالتفتت من جهة أخرى فشركات الأموال نادرة جداً وشركات الأشخاص هي السائدة، ولا يزيد عدد المنشآت التي تستخدم /١٠/ عمال فأكثر عن (٥٪) من إجمالي عددها، والتي تشكل الصناعات الغذائية والنسيجية حوالي (٦٠٪) منها، كما لا تتجاوز نسبة المنشآت التي تستخدم (٦-٩) عمال (٦٪) أما الـ (٨٩٪) الباقية فإنها تضم بين (١-٥) عمال[٢] .

٥- انخفاض القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة التحويلية وتدني نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧ التي تبلغ حوالي (٨,٤٪) بحسب إحصائيات عام ٢٠٠٨ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في حين تبلغ في تونس (١٧٪) ومصر (١٦٪) .

٦- عجز في الميزان التجاري للصناعات التحويلية مترافق مع خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية لهذه الصناعة، حيث تنحصر معظم الصادرات الصناعية بالمواد الأولية ونصف المصنعة، في حين تنحصر معظم المستوردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة، مما يؤدي إلى خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تحقق من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نصف مصنعة ومنتجات نهائية.

٧- ضعف التشابك داخل قطاع الصناعات التحويلية، وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنقل وغيرها من خلال توفير مستلزمات كل قطاع واستيعاب مخرجاته.

٨- تدني المستوى والمكون التكنولوجي للصناعات القائمة، واعتمادها على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وعلى موارد زراعية وتعدينية محلية وبدائل المستوردات .

٩- عجز بيئة العمل التنظيمية والإدارية والتشريعية عن تحفيز ومواكبة التطوير والتحديث، حيث نجد العديد من القوانين والتشريعات التي تحتاج إلى تعديل بحسب مستجدات المرحلة، إضافة إلى القيود الإدارية والروتين اليومي

[1] - تقرير تقييم الأداء لعام ٢٠٠٧ ,وزارة الصناعة السورية

[2] - بيانات اتحاد غرف الصناعة السورية, ٢٠٠٧

الذي يزيد من التكاليف والزمن اللازم للتنفيذ، ويتضح ذلك من خلال قصور واضح في عمل المؤسسات الداعمة من ناحية، إضافة لكونها تعمل ضمن أنظمة وقوانين لا تنسجم مع طبيعتها والدور المطلوب منها من ناحية أخرى.

١٠- تدني كفاءة الإدارة بشكل عام وضعف الخبرات التسويقية والتدريب والتأهيل مع ضعف ثقافة العمل التي تعتبر أساس نجاح وتطور الاقتصاديات.

١١- غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والشركات العائلية والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الخاص الصناعي، وعدم الاهتمام بأشكال الملكية الأخرى كالقطاع المشترك والتعاوني والشركات المساهمة الواسعة[١] .

١٢- ضعف مناخ الاستثمار بكافة مكوناته وقصور واضح في نشاط ترويج الاستثمار وخاصة الصناعي، حيث تركزت الاستثمارات حتى الآن في القطاعات الخدمية (السياحية والمال والتأمين والعقارات والتجارة)، في حين لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية نسبة (١٣٪) من مجمل الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

١٣- تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة وخاصةً في القطاع العام، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية من حيث الجودة والسعر[٢] .

١٤- ضعف المستوى التعليمي للقوى العاملة، حوالي (٧٥٪) من العاملين من مستوى الإعدادية وما دون و (٦٪) من خريجي الجامعات[٣] .

١٥- غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة لتطوير الصناعة وتأمين مستلزمات هذا التطوير من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والإدارية والموارد المالية والبشرية.

١٦- ضعف التمويل الصناعي من المصارف العامة والخاصة، والذي لم يتجاوز حتى الآن نسبة (٦٪) لقطاع الصناعة التحويلية و (٦٣٪) للتجارة (١٩٪) خدمات و (١٤٪) للزراعة، إضافة إلى ارتفاع تكاليفه مما أدى إلى الاعتماد على التمويل الذاتي للمشاريع الصناعية الخاصة.

وفي ضوء ما ذكر من خصائص تعتبر في غالبيتها معوقات أمام تطور القطاع الصناعي، نلقي الضوء على عناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر التي تواجه هذا القطاع، والتي تعرف بتحليل (SWOT).

---

[1] - هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية ، ٢٠٠٦, مرجع سابق

[2] - الحجار, صلاح, التوازن البيئي وتحديث الصناعة , دار الفكر العربي, القاهرة, ٢٠٠٣,مرجع سابق ,ص ١٠٢

[3] - تقرير حصر العاملين , مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري, وزارة الصناعة السورية, ٢٠٠٨

عناصر القوة :

إن مسيرة تطوير الصناعة لا بد أن تنطلق من النقاط و العناصر الإيجابية التي تمتلكها، وذلك من أجل البناء على هذه الايجابيات و استثمارها بالشكل الأمثل، ويمكننا أن نذكر فيما يلي أهم هذه العناصر:

١– تمتلك سورية تقاليد صناعية تاريخية وقوية فهي غنية بالنفط والزراعة ولديها بنية تحتية جيدة وقوى عاملة متعلمة ورخيصة، كما تملك قدرات في النشاطات التقليدية وتقع سورية بالقرب من الأسواق الأوربية الكبيرة ولديها ميزة الوصول إلى الأسواق العربية، الأمر الذي يشكل أساس التنمية الصناعية في النشاطات القائمة على تصنيع المواد الأولية والتكنولوجيا المنخفضة (شرط أن تتجاوز نقاط الضعف الهيكلية)، كما يشكل قاعدة لدخول سلاسل الإنتاج العالمية في حال كان هناك عملية جذب للاستثمار الأجنبي المباشر[١] .

٢– إن موقع سورية الجغرافي بالقرب من الاتحاد الأوربي يعطيها ميزة حيوية، فالشركات متعددة الجنسيات تعمل حالياً على نقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول القريبة ذات الأجور المنخفضة ويمكن لسورية أن تعد نفسها بحيث تستفيد من عملية تقسيم العمل هذه (معظمها يذهب حالياً إلى شرق أوربا وشمال أفريقيا) .

٣– تعتبر العقلية الريادية للقطاع الخاص ميزة كبرى لسورية، لم يتم استغلالها خلال الفترة السابقة فبسبب القيود والضوابط حصر القطاع الخاص الصناعي نشاطه إلى حد كبير بالعمليات صغيرة الحجم الموجهة إلى الأسواق المحلية ولكن مع بعض الدعم يستطيع هذا القطاع أن يقوم بتطوير نشاطه ليصبح أكثر حداثة وتنافساً[٢] .

٤– يمتلك القطاع الخاص خزاناً كبيراً من الإداريين والعمال المهرة ولديه المرونة الكافية للانخراط في سلاسل الإنتاج العالمية المتنامية، ويمكن تحقيق هذه الإمكانيات غير المستثمرة من خلال تقوية المهارات والقاعدة التكنولوجية وبناء العلاقات مع المنشآت المحلية الكبيرة أو مع الشركات متعددة الجنسيات .

عناصر الضعف[٣] :

تشكل عناصر الضعف في الصناعة السورية لائحة طويلة جداً نذكر منها :

١– على مستوى الظروف الهيكلية ورغم التحسينات التي تمت مؤخراً، يبقى هناك عوائق تواجه المنشآت الصناعية وهي تتراوح بين أنظمة التجارة وسعر الصرف إلى البنية الصناعية، وتشير الظروف الهيكلية إلى الانعزال بدلاً من الاندماج مع المحيط العالمي في وقت أصبح الاندماج والتخصص والتشابك أمور أساسية للحصول على الديناميكية في التشغيل .

---

[1] - الإستراتيجية الصناعية للفترة ٢٠١٥, وزراة الصناعة, ٢٠٠٨

[2] - الخضيري, محسن أحمد, صناعة المزايا التنافسية,منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية, مجموعة النيل العربية,القاهرة, ٢٠٠٤, ص ٧٩

[3] - وزارة الصناعة السورية ، تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية ،٢٠٠٤, مرجع سابق

٢- شركات القطاع العام تواجه صعوبات رهيبة في تحديث الإدارة والتطوير التكنولوجي فالقطاع الصناعي مختص في النشاطات البسيطة القائمة على المواد الأولية، وهو في مركز ضعيف يجعل من الصعوبة بمكان اللحاق بديناميكية الصناعة الحديثة القائمة على التكنولوجيا، وهناك غياب كامل للصناعات المتوسطة، والفجوة كبيرة بين العدد الهائل من المنشآت الصغيرة جداً في القطاع الخاص والمنشآت الكبيرة في القطاع العام والصناعات المتوسطة الضرورية للتنوع والعمق والمرونة الصناعية.

٣- تعاني الصناعات التقليدية من انخفاض الإنتاجية وضعف المهارات والتخلف التكنولوجي وغياب الاستثمار المطلوب لتطوير المهارات والتكنولوجيا، كما تواجه سوق عمل تنخفض فيه المهارات مع انخفاض الملتحقين في التعليم الصناعي، وكذلك إن ضعف ملائمة المهارات المتخصصة لحاجات الصناعة وهيكلية الأجور شبه الثابتة وغير المتمايزة يضعف الحافز على تطوير المهارات واعتماد تقنيات حديثة في الإدارة[١].

٤- إن النظام الداعم للصناعة التحويلية متخلف ومليء بالفجوات، فهو غير مرتبط مع المنشآت الصناعية وبالأخص مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاجه بشدة، وهذه المؤسسات الداعمة لا تقدم المعلومات والتكنولوجيا والمهارات المناسبة للزبائن وهناك فقدان متبادل لأي تعاون مشترك، كما أن القطاع المصرفي غير قادر على تلبية الاحتياجات الاستثمارية والتكنولوجية للصناعة السورية.

٥- تكمن نقطة الضعف الأكبر للصناعة السورية في تزايد هامشيتها بالنسبة لحركة نظام الإنتاج العالمي الذي حرك عملية النمو والقدرات التنافسية الصناعية في معظم دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوربا، ومن الجدير بالذكر أن سلاسل الإنتاج في أوربا تنقل نشاطاتها في الصناعات التجميعية إلى دول عربية مستوى الأجور فيها أعلى من سورية (مثل المغرب والجزائر) ونشاطات في الصناعة الهندسية ذات القيم المرتفعة إلى هنغاريا و تشيكوسلوفاكيا وبولندا، وبمجرد إقامة هذه السلاسل من الصعوبة بمكان نقلها لأن المبادرين الأوائل ضمن السلسة سوف يقومون بتجميع وبناء المهارات والتكنولوجيا المطلوبة ضمن مجمعات يصعب على من يلحق بالركب متأخراً تكرارها [٢].

---

[1] - العنزروتي, ريما أحمد راتب, تطوير صناعة الأحذية في سورية, جامعة دمشق, ٢٠٠٤,ص ٨١

[2] - التقرير الصناعي العربي, المنظمة العربية للتنمية الصناعية,٢٠٠٧, مرجع سابق

٦- يعتبر غياب الرؤية الإستراتيجية وتخطيط السياسات وقدرات التنفيذ من أهم نقاط الضعف في الصناعة السورية، إذ لا توجد أية مؤسسة أو هيئة مكلفة بصياغة إستراتيجية واضحة لتنمية الصناعة و رفع القدرة التنافسية تمتلك المعلومات والقدرات التحليلية للقيام بذلك، فيما عدا برنامج التحديث والتطوير الصناعي الذي بدأ نشاطه مؤخراً، كما لا تتم دراسة المواضيع الحيوية وذات الأهمية لتنمية الصناعة ومثال جيد على ذلك غياب الجهات المكلفة بالدراسات المفصلة تماماً التي تظهر انعكاسات الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة والشراكة الأوربية على الصناعة التحويلية في سورية.

٧- تتطور السياسات بشكل جزئي ودون تنسيق وبصورة عشوائية دون أن يكون هناك فهم ورؤية واضحة للحاجات المحلية أو المفهوم الدولي لذلك، الأمر الذي يظهر أنه ليس هناك إجماع على هيكلة التنمية الصناعية التي يتوجب اعتمادها، فالحديث عن إعادة هيكلة صناعة أو تجارة أو أي قطاع آخر بمعزل عن الانطلاق أساساً من إعادة هيكلة للاقتصاد السوري بخطوات عملية بعيداً عن الإطار النظري الفضفاض الذي تم طرحه منذ أعوام وهو اقتصاد السوق الاجتماعي يجعلنا نراوح مكاننا.

يبقى أن متطلبات التكنولوجيا الحالية وقوى العولمة تشكل تحدياً كبيراً لدرجة أنه حتى الاقتصاديات الحرة التي تتمتع ببنية اقتصادية متطورة ومؤسسات ذات كفاءة بحاجة مستمرة لتحليل الاستراتيجيات ومتطلبات المنافسة وفي دولة كسورية فيها نقاط ضعف في البنية الاقتصادية والمؤسساتية. هناك حاجة أكبر لإستراتيجية متماسكة تأخذ أبعاداً على المدى المتوسط والطويل، وبالتالي فالضرورة الملحة هي بناء القدرات في مجال وضع السياسات الإستراتيجية[1] .

الفرص

إن سورية مؤهلة للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط والاتحاد الأوربي، كما يمكن للمنشآت المحلية وبقليل من التطوير (لجهة التكنولوجيا وسهولة الوصول إلى مدخلات الإنتاج) أن تجد أسواقاً جديدة لمنتجاتها القائمة على تصنيع المواد الأولية كالنسيج والملابس، حيث تستطيع بوجود ميزة الأجور المنخفضة أن تستثمر في نشاطات التصنيع كثيفة العمالة و من خلال تحسين مناخ الاستثمار والشروع في تطوير وإعادة بناء البنية الصناعية سوف يتم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للنشاطات الموجهة للتصدير والسوق المحلية ،كما أن تفعيل فرص الشراكة بين العام والخاص سوف يفتح المجال لفرص جديدة[2] .

---

[1] - المعهد العربي للتخطيط في الكويت, البرنامج التدريبي في السياسات القطاعية, ٢٠٠٦ , ص ٦٣

[2] -عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (٢٥)

المخاطر :

إن الحديث عن الاستفادة من الفرص المتاحة لتطوير الصناعة السورية يجعلنا أيضاً نؤكد على ضرورة أخذ الحيطة من المخاطر المحتملة، والتي من شأنها أن تشكل عقبة و حجر عثرة أمام عملية التحديث الصناعي ومن هذه المخاطر يمكننا أن نذكر ما يلي:

١- التحدي الأساسي لتنمية الصناعة السورية ينبع من عدم ملاءمة الوضع السياسي لخطوات التطوير الذي بمعظمه خارج نطاق سيطرتها المباشرة فعلى الجبهة الاقتصادية ستتراجع قيمة ميزة الأجور مقارنة مع أوربا ودول المنطقة مع تحرير التجارة والاقتصاديات الآسيوية، التي ستشكل منافساً مباشراً لأن تكلفة الأجور فيها أكثر انخفاضاً من سورية، والتحدي الأكبر هو في صناعة النسيج والألبسة الأمر الذي سيضع سورية أمام منافسة شديدة من الدول التي تمتلك صناعات نسيجية أكبر وكفاءة أعلى وكلفة أجور أدنى وتتمتع باندماج أكبر بسلسة الإنتاج العالمي، ولا يمكن لسورية أن تستمر كمصدرة في هذه الصناعة إلا إذا قامت بعملية تطوير سريعة وتخصصت في شرائح من السوق لا تشكل تكلفة الأجور الأعلى عائقاً أمام الوصول إليها [١].

٢- التهديد الآخر يأتي من آليات انتشار أنظمة الإنتاج العالمي كما أشير سابقاً ففي حال تم إنشاء سلاسل الإنتاج في شرق أوربا أو شمال أفريقيا، سيصبح من الصعب على سورية أن تدخلها، لأن ميزة الأجور المنخفضة لا تضاهي ميزات الدول المشار إليها في مجال المهارات والقدرات والبنية التحتية، والوقت ذو قيمة في التحرك إلى أنظمة الإنتاج العالمي والتأخير ثمنه باهظ لجهة ضياع الفرص الثمينة، ورغم أن بعض الإصلاحات الصناعية قد ينجز سريعاً، إلا أن بعض القدرات لا يمكن بناؤها على المدى القصير، وبالأخص المهارات والتكنولوجيا التي تتطلب وقتاً وجهداً وفي حال لم يتم التصرف بسرعة وبعزم لتلبية الاحتياجات فإن التهديدات ستتفاقم من المنافسين في المنطقة .

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا, زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية, دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان, نيويورك, الأمم المتحدة, ٢٠٠٥

المبحث الرابع– أسباب قصور أداء الصناعة السورية

يتسم الإنتاج الصناعي في المنطقة العربية – بما في ذلك سورية و البلدان العربية – بغياب التنوع و بضعف في الأداء الكمي والنوعي مقارنةً بأداء مناطق أخرى بدأت عمليات التصنيع مع أو بعد الدول العربية، وذلك نتيجة سياسات الحماية الزائدة، وربما بسببها، كما يشكو الإنتاج الصناعي من غياب معايير ونظم الجودة و الرقابة، و الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية، وهناك قصور في القدرة التكنولوجية ونظام البحث العلمي ، ويمكن تصنيف الأسباب التي تقف وراء هذا الضعف و القصور في فئات ثلاث، فئة تخص الدولة وفئة ثانية تخص القطاع الخاص وثالثة مشتركة بين الطرفين .

١– الأسباب المتعلقة بالدولة :

يوجد مجموعة من الأسباب تخص عمل مؤسسات الدولة و سياساتها الاقتصادية المتبعة، وآلية تعاطيها مع القطاع الصناعي.

١–١– أول هذه الأسباب هو غياب إستراتيجية للتنمية الصناعية تصاغ من خلال رؤية شمولية اقتصادية متكاملة تشكل الدستور الاقتصادي الصناعي للبلاد تتحدد فيها أولوية الصناعات التي يجب إنشاؤها أو تطويرها، والإجراءات واجبة الاتخاذ لتحقيقها بما في ذلك التسهيلات والمزايا التي تمنح لها والمؤسسات التي يناط بها تنفيذها، و أيضاً تلك المعنية برصد هذا التنفيذ ومتابعته، الوضع الحالي يقتصر على أسلوب إدارة الأزمة لإيجاد حل منفرد لكل أزمة، قد يختلف في سياساته وآثاره على الحل الذي يقرر لأزمة أخرى، الأمر الذي نجم عنه العديد من القرارات الاستثمارية في القطاع العام التي أوصلنا تنفيذها إلى مأزق ذو تكلفة عالية أو انتهاج سياسات مجزأة من شأنها حل مشكلة من جهة وخلق واحدة أو أكثر من جهة أخرى ناهيك عن كبح الاستثمار لأن المستثمر لا يستطيع أن يتبين طريقه للمستقبل بسبب حالة عدم اليقين السائدة وانعدام القدرة على التنبؤ[١].

١–٢– استحواذ قطاع الغزل والنسيج على حوالي (٦٥٪) من إجمالي الاستثمار العام التراكمي في الصناعة التحويلية، انفردت صناعة الغزول القطنية بحوالي أربعة أخماس هذا النسبة (حوالي ٢٨ مليار ليرة سورية) لتمويل إقامة مشاريع الغزل في ادلب واللاذقية وجبلة[٢]، ولكن لم يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري مشكلة

١– منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ، 2003

- تحليل الوضع الراهن, وزارة الصناعة, مديرية التخطيط والاحصاء,٢٠٠٤, مرجع سابق[2]

التسويق المحلي والخارجي بالذات، الذي يمثل ثلثي إنتاج هذه المشاريع وهي عملية معقدة تخضع لتقلبات سعر القطن في البورصة ولمنافسة شديدة من الهند والباكستان خاصةً، كما لم يؤخذ بالاعتبار أيضاً هامش القيمة المضافة المحدودة جداً في مرحلة الغزل، و الذي كان يستوجب استتباعه بمرحلتين هما النسيج والألبسة لتحقيق التكامل الرأسي بين المراحل الثلاث.

١-٣- قامت الدولة بتطبيق سياسة دعم الزراعة، وهذا توجه استراتيجي سليم وضروري، ولكن تم تنفيذه بمعزل عن الصناعة والتجارة، إذ لم يقترن هذا التوجه بسياسة موازية سواء من حيث ربط النمو الزراعي بالصناعة التحويلية ومتطلبات الصناعات من مخرجات الزراعة بالأنواع والمواصفات المطلوبة ولا باحتياجات الأسواق الخارجية، ولم يتخذ أي إجراء في هذا السبيل مثل ربط الإقراض الزراعي بزراعة أنواع ومحاصيل محددة وترتب على ذلك وجود فوائض المحاصيل الزراعية، وخاصةً من الثمار والخضار التي يتحمل عبئها المنتجون الزراعيون أنفسهم كما تتحملها بصورة غير مباشرة الدولة نفسها جراء عجز هؤلاء المنتجين عن تسديد قروضهم، ناهيك عن الهدر الذي يتحمله الاقتصاد الوطني، كما لم تفعل سورية العكس بمعنى توسيع استغلال الصناعة التحويلية للموارد الزراعية المتاحة فلم يتم استغلال القمح القاسي ذو الميزة النسبية في صناعة المعجنات – إلا في حدود ضيقة جداً – خاصة بإقامة مشاريع مشتركة مع الجهات الإيطالية التي تملك الخبرة والأسواق كما لم تفعل إلا القليل في استنفاذ السلسة التكنولوجية لثمرة الزيتون[1] .

١-٤- تتسم الصناعة السورية بأنها قامت في إطار الإحلال محل الواردات وانصبت على المنتجات النهائية بأمل انتشار تقانات الإنتاج الحديثة وتحفيز صناعة السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية (المعدات والمكونات والأجهزة والآلات) وتحقيق مزيد من التشابك الصناعي وتوفير الإنتاج المحلي بدلاً من الاستيراد، لكن خابت كل هذه التوقعات إذ أن شيئاً من ذلك لم يحدث والاستيراد لم يتقلص بل ازداد وبمعدلات مرتفعة، ولم تستطع هذه الصناعات التي تركزت على الحلقات النهائية في تصنيع المنتج النهائي أن تخلق طلباً كافياً على المنتجات الوسيطة والرأسمالية، التي تنطوي على محتوى تكنولوجي أرفع و قيمة أعلى، وخاصةً أن الحماية على المنتجات النهائية بدلاً من تبني العكس، لذلك ظلت سورية حبيسة تكنولوجيا متدنية .

١-٥- تنطوي سياسة الإحلال محل الواردات على الحماية الشديدة بما فيها منع استيراد المنتجات المماثلة لتلك المنتجة محلياً، وعلى هذا نشأت الصناعة السورية في ظل ستار واق من الحماية وفي مأمن من المنافسة دون أن

[1] - واقع الصناعة السورية, وزارة الصناعة, ٢٠٠٣

تتمكن من قطف ثمار إيجابياتها من خلال تدعيم لكيانها في فترة الطفولة حتى تشب عن الطوق والارتقاء بجودة إنتاجها وفق المواصفات المطلوبة، حيث تمت المبالغة في تطبيق هذه الحماية دون تمييز بين صناعة وأخرى بحسب الأولويات التي كان من المفترض أن تحددها سياسة الدولة انطلاقاً من استراتيجيتها المعتمدة[1]، وبذلك أصبحت الحماية أسلوب حياة الصناعة السورية ووصل الأمر في بعض الحالات إلى تمتع البعض – ولا يزال – عملياً باحتكار إنتاج سلعة محددة تباع محلياً بالسعر التعسفي الذي يفرضه المنتج يتجاوز ضعف السعر العالمي، بحيث أصبحت مصدراً لدخل ريعي يتحمله المستهلك يدفعه للمنتج مباشرة إن كانت سلعة استهلاكية أو بصورة غير مباشرة عبر الصناعي الذي يستخدمها كمدخل رئيسي في إنتاجه، وذلك وضع يجافي المنطق الاقتصادي والاجتماعي. كما أن تطبيق الحماية دون تمييز وبصورة تبسيطية لم يقترن قط بسياسة اقتصادية ديناميكية لتشجيع التصدير كما فعلت الدول الآسيوية، إذ اعتمدت توليفة بين الالتزام بالحماية المتدرجة والمتنوعة في السوق الداخلية وبين الانفتاح وتشجيع التصدير بكافة السبل في الأسواق الخارجية[2] .

١-٦- لم توفر الدولة التمويل المصرفي اللازم للمشاريع الاستثمارية إلا في حالات نادرة، إذ يقتضي الوضع الراهن عملياً أن يقوم المستثمر الصناعي السوري بتمويل نشاطه كاملاً من موارده الخاصة إلا في بعض الحالات،وهذا وضع فريد من نوعه في العالم، وذلك لأنه لا يتجاوز عادةً رأس المال الذي يجب أن يوفره المستثمر (رأس المال النقدي Capital Equity) أكثر من (٤٠٪) من مجموع التكاليف الاستثمارية، ويغطى الباقي عادةً بالقروض المصرفية، يضاف إلى ذلك ندرة توفر التمويل اللازم لتشغيل المشاريع الصناعية أو لتشجيع الصادرات، إذ لم يتجاوز نصيب التسليف الصناعي من إجمالي التسليف ولفترة طويلة (٦٪) وحين يتم إقراض البعض فإن هذه العملية تتحقق ضمن شروط بالغة التعقيد وببطء نموذجي في اتخاذ القرار، وفي الوقت ذاته تشكو سورية من غياب شبه كلي لشركات الأموال وبالذات الشركات المساهمة التي أثبت تاريخ التطور الاقتصادي فعاليتها في تعبئة الادخار الفردي لتمويل المشاريع الصناعية وغيرها سواءً في الدول المتقدمة أو الصناعية الجديدة، غير أن السياسات الضريبية المعمول بها في مواجهة هذه الشركات تشكل عاملاً أساسياً في تفسير غيابها، فرسم الطابع (١٪ من رأس المال) كان يشكل عبئاً يجب تسديده منذ البداية كجزء من نفقات التأسيس، وكذلك ضريبة ريع العقارات و الآلات لتصبح جزءاً من التكاليف المباشرة للإنتاج، ويشكل هذا العامل أهمية خاصة في حالة الشركات المساهمة لأنها تتميز بحساباتها النظامية وانخفاض احتمالات التهرب الضريبي فيها إلى الحد الأدنى.

---

[1] - الأمم المتحدة,اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا, ملخص عام ٢٠٠٥

[2] -عبد النور, خالد, السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣, ص (٢٧)

١-٧- لم تعر سورية القاعدة التقانية الوطنية الاهتمام الذي تستحق، علماً أنها تشكل الهيكل الإرتكازي للتطور الصناعي ببعديه الكمي بتوسيع النشاط الصناعي باستمرار والارتفاع بنصيب الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأبعد حد ممكن من جهة، والكيفي بالارتقاء بالمستوى التقاني بالانتقال من التقانة المتدنية إلى التقانة المتوسطة والعالية اللتين تتطلبان خبرات ومهارات أعلى تقانياً وتنظيمياً وإدارياً وتدر عائداً أكبر وآفاق تطور أرحب بكثير من جهة أخرى[١]، حيث لم يبدو بوضوح أن هناك إستراتيجية متكاملة وواضحة لبناء هذه القاعدة قط، والتي كان من شأنها أن توجه النشاط الصناعي للقطاعين العام والخاص، وتوفر لهما مقومات تطورهما بما تعنيه من سياسات ومؤسسات داعمة، وبحيث يتمكن المهندسون والفنيون السوريون من تطوير قدراتهم على اكتساب وتطبيق التقانات الجديدة وإدخال التجديدات اللازمة على الصناعات القائمة، الأمر الذي انعكس تقصيراً على العديد من المجالات *نسوق منها على سبيل المثال أربعة :*

١- تنمية الموارد البشرية إذ أن مناهج التدريس في الجامعات والمعاهد المتوسطة والكتب المقررة وطرق التدريس تحتاج إلى إعادة نظر جذرية، فهي بعيدة عن أن تشحذ عقول الطلاب وتدفعهم إلى التفكير المنهجي وتطوير قدراتهم الإبداعية، وبعيدة أيضاً عن تلبية حاجات سوق العمل وينطبق الأمر ذاته على معاهد ومراكز التدريب المهني، إضافة إلى أن منتسبيها يتدربون على تجهيزات وآلات بالية تعود لعشرات السنين إلى الوراء .

٢-مجال البحث والتطوير الذي لم تعرفه الصناعة السورية قط، فلم يوجد أي مركز متخصص لتطوير صناعة ما غذائية كانت أم نسيجية أو غيرها، ومركز البحوث والاختبارات الصناعية القائم حالياً تقلص عمله ليتركز في الاختبارات دون البحوث الصناعية[٢] .

٣- بيوت الخبرة الاستشارية الوطنية، وهي التي تعنى بدراسة جدوى المشاريع الصناعية، واختيار المنتج المناسب والبدائل التقنية وتصميم الخط الإنتاجي وخطة تدريب، وتأهيل المدراء والمهندسين والفنيين منذ توقيع عقد التوريد، حيث أهملت هذه البيوت في الاستثمارات التي نفذتها الدولة خلال العقود الفائتة مفضلة التعاقد بطريقة المفتاح باليد، مع أنها تمثل مراكز هامة لاكتساب وتراكم الخبرة وتشكل عنصراً أساسياً في تكوين قاعدة التقانة الوطنية.

٤- عدم الحرص على الاستفادة القصوى و اكتساب التقانة والخبرة الضرورية من عقود الاستثمار والتوريد المبرمة مع الشركات الأجنبية من خلال سبيلين كان من المفروض الاستفادة من خلالهما و هما[٣] :

---

[1] - الأمم المتحدة,اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا, ملخص عام٢٠٠٥ , مرجع سابق

[2] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، البرنامج الوطني لتحديث وتطوير الصناعة السورية, ٢٠٠٤

[3] - الخضيري, محسن أحمد,صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية , مجموعة النيل العربية ,القاهرة, ٢٠٠٤, مرجع سابق, ص ٨٩

أ- بدء التدريب منذ الاتفاق مع الشركة الأجنبية الموردة للمصنع أو للخط الإنتاجي بإيفاد العدد اللازم من المهندسين والفنيين إلى مكاتب الشركة المذكورة ليعملوا يداً بيد، ومنذ البداية مع المعنيين لديها في تصميم الخط الإنتاجي والآلات وتصنيعها وتركيبها وتشغيلها .

ب- تصنيع كل ما يمكن تصنيعه والقيام بكل ما يمكن عمله محلياً وتحت إشراف ومسؤولية الشركة الأجنبية الموردة، بحيث يكتسب المتعاقدون المحليون الخبرات اللازمة أولاً وينفق من قيمة العقد ما أمكن محلياً ثانياً، وبحيث يكون فريق العمل الوطني جاهزاً للقيام بمهمته منذ لحظة التركيب إلى التجريب ثم التشغيل ثالثاً.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة بدعم وتشجيع التصدير مثل إلغاء ضريبة الدخل على عوائد التصدير وتعديل سعر الصرف وغير ذلك، إلا أنه ما زال هناك العديد من الإجراءات التي يجب ويمكن اتخاذها بدءاً بمصرف الصادرات الذي يتوجب إقامته بأقصى سرعة، حيث يكتسب هذا الموضوع أهمية حيوية في وقت تراجعت فيه الصادرات الصناعية السورية بعد عجزها عن تعويض سوق الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بأسواق الاتحاد الأوربي، على الرغم من الفرصة المتاحة بدخول صادراتها الصناعية لدول الاتحاد المعفاة من الجمارك، كما كان أداء هذه الصادرات بدخولها إلى سوقيها الرئيسيين الدول العربية (وحصتها ٤٠٪) من جهة والاتحاد الأوربي (٣٥٪) من جهة أخرى هزيلاً جداً، مقابل ارتفاع الواردات الصناعية من كلا السوقين وخاصةً من الدول العربية إذ نمت بمعدل أكبر كثيراً من نمو الصادرات، وبالتالي فقد تدهور الميزان التجاري في المنتجات الصناعية مع المنطقة العربية بصورة محسوسة، أما صادراتنا إلى الاتحاد الأوربي فيشكل النفط ومنتجات تكريره (٩٣٪)، إلى جانب الغزول القطنية التي تمثل (٢,٣٪) منها[1].

٢- الأسباب المتعلقة بالقطاع الخاص

الحديث حول مسؤولية وواجبات مؤسسات الدولة العامة تجاه الصناعة يفرض النظر أيضاً إلى ما هو مطلوب من الشريك الآخر في ذلك، وهو القطاع الخاص الصناعي، حيث يمكن ذكر الأسباب التالية:

٢-١- إهمال مرحلة ما قبل الاستثمار التي تنطوي على دراستي الجدوى المبدئية والتفصيلية، على الرغم من أهميتها بحكم ما يترتب عليها من آثار تحكم مستقبل المشروع، إذ لا يزال الصناعي السوري عامة ينفق عشرات لا بل مئات الملايين أحياناً على الآلات والأعمال الإنشائية ويبخل بالجزء اليسير منها (أقل من ١٪) على هذه

[1]-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية, تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق

الدراسات التي يجب أن تقوم بها بمستوى مهني عال مكاتب استشارية متخصصة، وبالفعل ليس من المبالغة أن نؤكد ندرة المشاريع التي تمت دراستها بصورة علمية منهجية من حيث اقتصادية المشروع واختيار المنتج المناسب والبديل التكنولوجي الأفضل، وليس فقط لمجرد استكمال شكلي لملف الترخيص، وهذا يفسر إلى حد كبير العديد من الظواهر السلبية بانخفاض معدلات التشغيل، وارتفاع التكلفة وإقامة منشآت متماثلة في كثير من الأحيان تؤدي إلى منافسة ضارة بالجميع .

٢-٢- غياب الاهتمام الجدي والمنهجي بتكوين وتدريب المهندسين والفنيين اللازمين للمشروع في مرحلتي التصميم والتنفيذ، إذ أن مشاركة المهندسين الدوليين في مرحلة تصميم المشروع من الناحية الفنية والإنشائية ومرحلة تصنيع الآلات وتدريبهم على تشغيلها أمر حاسم في اكتساب التقانة، بحيث لا يقتصر هذا التدريب على تشغيل الآلة وكيفية استعمالها بل يمتد ليشمل تعلم ميكانيكية عمل هذه الآلات واستيعاب تقانتها والأسلوب الأمثل لصيانتها[1] .

٢-٣- ندرة الكفاءات الإدارية لقيادة المشاريع بطريقة فعالة وحديثة ترفع من كفاءة الإنتاج وجودته مع تخفيض تكلفته ورفع القدرة التنافسية للمنشأة والعمل وفق الأنظمة الحديثة في محاسبة التكاليف وإدارة المستودعات وإدارة الأفراد، و كذلك نظام تدفق المعلومات داخل المنشأة، وذلك بسبب ندرة الطلب على هذه الكفاءات والتي ترجع غالباً إلى خطأ شائع مفاده من امتلك رأس المال امتلك الكفاءة الإدارية بالضرورة .

٢-٤- إهمال عملية الصيانة وهذا داء عضال ينهش العالم الثالث إجمالاً باعتباره مصدراً هاماً بين تلك التي تؤدي إلى تبديد الثروة القومية وعدم نمو الإنتاجية، وذلك بدلاً من إيلائها اهتماماً خاصاً وجهداً مكثفاً ليس فقط باعتبارها وسيلة لإطالة عمر الآلات والمعدات وتشغيلها بأعلى كفاءة ممكنة فحسب بل باعتبارها قاعدة ومنهجاً سلوكياً يلتزم بهما الجميع من الحارس إلى المدير العام[2]، بما يعنيه ذلك من وضع أنظمة للصيانة واضحة سهلة الاستيعاب وتتم متابعة تنفيذها باستمرار وحزم.

٣- الأسباب المشتركة بين القطاعين العام والخاص

[1] - بقاعي, علي نايف, مناهج المحدثين العامة والخاصة, الصناعة الحديثة, دار البشائر الاسلامية, بيروت, ٢٠٠٣, مرجع سابق,ص ٣٩١

[2] - الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات مختارة, ٢٠٠٦

هناك مجموعة أخرى من أسباب قصور أداء الصناعات التحويلية تشارك في مسؤولياتها الجهات العامة إلى جانب القطاع الخاص نذكر منها :

٣-١- غياب المؤسسات التجارية المتخصصة في عمليات التصدير أو ما يعرف بشركات التجارة (TRADING COMPANIES) لتشكل صلة الوصل الفعالة بين المنتج المحلي والمستورد الخارجي كما هو الحال في دول شرق وجنوب شرق آسيا احتذاءً باليابان، فهي العنصر الفاعل في تنشيط عملية التصدير بمواصفات دولية تستجيب لحاجة الأسواق الأجنبية وأذواق المستهلكين لديها وتضمن تنفيذ العقود وفق الشروط المتفق عليها، وتكون على علم تام بتطورات الأسواق وتوجهاتها وبمصادر المنافسة[1]، وهذا عمل يتطلب معرفة متخصصة ومهارة محددة ومتابعة مستمرة لا تتوفر لكثير من الصناعيين القادرين على التصدير، وتكلفة يعجز عن تحملها الصناعيون منفردين، لكن الصناعيين لم يأبهوا لها والدولة لم تفعل شيئاً للترويج أو لوضع الحوافز المناسبة لها.

٣-٢- يسري الأمر نفسه على غياب الشركات المحلية التي تعمل على اكتشاف واختيار فرص الاستثمار وتقوم بدراسة جدواها وتعبئة المستثمرين للمشاركة فيها وتساهم هي بنسبة محدودة (٥٪ عادةً) لتضفي على المشروع المصداقية التي تجتذب المستثمر وتحصل هي بالمقابل على حصة المؤسسين في الشركة التي أقيمت إضافة إلى مساهمتها في رأس المال، وعلى الرغم من الدور الهام الذي كان يمكن لمثل هذه الشركات أن تلعبه في تنظيم وتعبئة الاستثمار الصناعي، إلا أن الصناعيين والمستثمرين عموماً لم يألفوا مثل هذا التوجه، والدولة باستثناء بعض المزايا الضريبية التي نص عليها تعديل قانون الاستثمار رقم (١٠) وتعديلاته، لم تفعل شيئاً للترويج لمثل هذه الشركات، حيث كان من الممكن إقامة شركة مشتركة تساهم هي بربع رأسمالها كي تقدم نموذجاً يحتذى فيما بعد .

٣-٣- إذا كان من مهام الدولة الأساسية تزويد سوق العمل بفنين من خريجي المعاهد الفنية المتوسطة والمدارس الصناعية المزودين بأرضية من المعرفة تخولهم من خلال تدريب عملي لاحق اكتساب الاختصاص اللازم ، فإن واجب المنشأة نفسها أن تكون مسؤولة عن عملية التدريب هذه (داخلها أو من خلالها) حيث أن القطاع الخاص في معظم الدول الصناعية أصبح يلعب دوراً متزايداً في توفير فرص التدريب المتخصصة وما انفكت هذه الأخيرة تولي اهتماماً متعاظماً لهذا النشاط التدريبي في المنشات وتدعمه بمختلف السبل من إعادة الدولة للشركة ما أنفقته في هذا السبيل إلى إعفاء ما ينفق على التدريب من الضريبة بل ذهبت ماليزيا إلى إعفاء ضعفه، وإذا كان أي نشاط تقوم به الدولة في إطار تكوين الموارد البشرية أو أي إصلاح تتبناه في هذا المجال هو استثمار يعطي أكله في المدى

[1]-الأمم المتحدة,اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا, ملخص عام٢٠٠٥ , مرجع سابق

المتوسط والطويل خاصة، فإن نشاط المنشأة في العملية التدريبية استثمار ينتج ثماره على المدى القصير والمباشر، غير أن هذا النشاط لم يدخل بعد كعنصر مستقر في سلوك المنشأة الخاصة ولا العامة أيضاً لأنها لا تزال تعتبره عبئاً وتكلفة لا استثماراً [1]، ولم تفعل الدولة شيئاً سواء لإقناع القطاع الخاص بجدوى هذا النشاط أو لتحفيزه على ممارسته من خلال سياستها الضريبية .

٣-٤- وأخيراً وليس أقلها شأناً هناك العامل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص وهو استشراء الفساد الظاهرة التي يلقى بوزرها عادةً على الجهات العامة، في الوقت الذي تنطوي فيه هذه العملية على طرفين يشاركان معاً وسوياً في المسؤولية هما الراشي والمرتشي.

وفي سبيل التأكيد على أهمية و ضرورة معالجة أسباب القصور المذكورة أعلاه يتوجب تشخيص التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري عامةً، والصناعة التحويلية خاصةً، والتي من شأنها أن تزيدنا إصرارنا و تصميماً على بذل جهود مضاعفة للوصول إلى خطوات إصلاحية سليمة .

المبحث الخامس – التحديات التي تواجه الصناعة السورية

[1] - UN . analysis of performances and assessment of growth in the Escwa . 2005

يواجه النسيج الصناعي السوري ضعف شديد في التكامل و تحديات كبيرة، وهو غير مؤهل لمواجهة هذه التحديات، والتكيف معها بالشكل المطلوب بسبب سرعة المتغيرات الدولية و متطلبات العولمة الاقتصادية من جهة و الصعوبات الداخلية التي يعاني منها من جهة أخرى، وبالتالي فإن تجاوز هذه التحديات يعتبر خطوة ضرورية في الارتقاء بالمستوى التكنولوجي و رفع القدرة التنافسية للصناعة، وفيما يلي يمكننا ذكر أهم التحديات العامة ذات المصدر الخارجي وتلك النابعة من ظروفها الخاصة ذات المصدر الداخلي.

١- التحديات الخارجية[1] :

١-١- يسود الآن وضع عالمي جديد حيث التغير التقاني فائق السرعة وما انطوى عليه من انخفاض في تكلفة الاتصالات، الأمر الذي أدى إلى تقليص المسافات إن لم نقل زوالها من جهة، وإلى سيادة الانفتاح التجاري ومزيد من التبلور في أنظمة الإنتاج الشاملة من جهة أخرى، مما جسد مفهوم العولمة الاقتصادية وما اقتضاه ذلك من بروز مفهوم (التنافسية الدولية)، التي لا يمكن الصمود أمامها دون الأخذ بمقومات التنمية و التحديث الصناعي، وهذا يعني أن لابد لكل بلد إذا ما حرص فعلاً على تقدمه وتطوره إلا أن يكون منافساً أي قادراً على إنتاج السلع بجودة عالية وأسعار مناسبة[2] .

كل ذلك خلق مناخاً جديداً يشكل تحدياً واضحاً في تحقيق نمو صناعي مستدام ويمكن ذكر أهم ما يميز هذا المناخ بما يلي :

١-١-١- تقود الشركات دولية النشاط هذه المسيرة فهي المصدر الأساسي لهذا التطور التقاني السريع وللتقانات الجديدة وهي التي تحقق ثلاثة أرباع التجارة الدولية، ولئن أدت هذه التقانات بدورها إلى تسريع وتيرة نمو هذه الشركات واتساع نفوذها، فإنها أدت أيضاً تحت ضغط وتصاعد المنافسة إلى أن تغير تلك الشركات في تنظيم تقسيم العمل الدولي، بحيث تحتفظ بالفعاليات الأساسية والجوهرية المتمثلة ببداية السلسة أي التصميم وبنهايتها أي التسويق وتتخلى عن جزء أو كل ما بينهما بما في ذلك عملية الإنتاج ذاتها التي تتجاوزها عبر (عقود تصنيع) محكمة الصياغة مع شركات أخرى مستقلة قادرة على تنفيذها، والتحدي الحقيقي الذي يواجه قطاع الصناعة في سورية هو التغيرات العالمية السريعة في مجال الصناعة فيما يخص الأساليب والعمليات والمعدات المستعملة في

---

[1]-عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (١٦), مرجع سابق

[2]- مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،١٩٩٩ ص ٣٢

تصميم وإنتاج كل سلعة بدءاً من السيارات حتى رقائق الحاسب الآلي لتحقيق احتياجات المستهلك المتزايدة ولتلاحق تحديات المنافسة ومتطلبات التكنولوجيا[1]

حيث ينتج عن هذا التقدم الحديث في مجال نظم المعلومات والتقنيات الهندسية وإدارة الأعمال وعلوم الإنتاج للشركات إنتاج منتجات حديثة ومتطورة بشكل أسرع وبتكلفة أقل من ذي قبل، والمعروف عالميا بأن العناصر التالية سوف تشكل البيئة الصناعية العالمية في القرن الواحد والعشرون :

- التسارع في التغيرات التكنولوجية .
- الحصول على المعلومات وسرعة تداولها ونشرها .
- التوسع السريع للدخول في التكنولوجيات الحديثة .
- التنبؤ السريع باحتياجات المستهلكين .
- عوائق ومتطلبات البيئة وندرة الموارد.
- زيادة الكثافة المعلوماتية في مجال المنتجات والتكنولوجيا والقوى العاملة .
- عولمة الأسواق والمنافسة .
- زيادة التنوع في نوعية القوى العاملة .

وهذه العناصر مضافاً إليها الابتكارات سوف تقود تحولات عميقة في القواعد الصناعية خلال العقود القادمة وبالرغم من أن هذه التحولات جارية بالفعل، فإنه لا يمكن التنبؤ بانتهائها بل على العكس من المتوقع حدوث مزيد من التحولات في المستقبل تكفل تخفيض التكلفة وتعظيم العائد .

١-١-٢ _ ترتب على التطور التقاني المذكور سرعة التحرك والبحث عن أماكن تتوفر فيها الموارد الثابتة الملائمة لتتزاوج معها، على أن الموارد الثابتة لم تعد تعني كما كان عليه الحال سابقاً الموارد الطبيعية ورخص العمالة وإنما توفر المهارات التقنية والتنظيمية وتأمين المدخلات والمستلزمات والهياكل الأساسية بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار رخيصة والخدمات الداعمة من تدريب وتقانة وبحث وتطوير إذ لم تعد هذه العناصر مجرد عناصر منافسة للإمساك ببعض حلقات السلسة التكنولوجية، وإنما أيضاً شروطاً مسبقة لابد منها كي يتمكن البلد

[1] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق

من أن ينهل من مخزون المعرفة الذي أتاحته التقانات الجديدة وكي ينخرط البلد في مسيرة التصنيع بصورة جدية وفعالة[1] .

١-١-٣ _ يكمن جوهر التنافسية الدولية فيما يعرف بـ (التعلم والتجديد) المستمرين، لكن مسيرة التعلم التكنولوجي طويلة ومعقدة وتتطلب الكثير، فالمؤسسات الحالية لا تستطيع أن تعطي لوحدها المؤشرات الهادفة للفاعلين الاقتصاديين كي يحددوا خياراتهم ويعبئوا إمكاناتهم تبعاً لذلك، ولابد بالتالي من تدخلات حكومية إستراتيجية، وخير تجربة على ذلك هي تجربة نمور شرق آسيا التي تظهر بوضوح كيف يمكن أن تستخدم التدخلات الحكومية لتحقيق تنمية سريعة للصناعة والتقانة[2] .

١-١-٤ _ يرجع نجاح التصنيع في العالم النامي إلى عوامل عدة فالانفتاح على الخارج واستقرار الاقتصاد الكلي وقاعدة العمالة المتعلمة والمتدربة وتوفر الهياكل الأساسية هي قواسم مشتركة بين الدول الناجحة أي دول شرق آسيا، غير أنها فيما عدا ذلك تختلف في الاستراتيجيات المعتمدة وفقاً لرؤيتها التنموية ومواردها وقدرتها على تحليل الحاضر ووضع السياسات للمستقبل، إلا أنه يصعب الآن ولأسباب عدة تطبيق الاستراتيجيات التي اعتمدت في الماضي، وفي الوقت ذاته فإن قواعد التجارة والاستثمار الدولية تحول أو تعرقل جداً الأخذ بعدد من السياسات الصناعية القديمة مثل حماية الصناعات الناشئة ودعم التصدير والقروض، ولكن تظل سبل أخرى مفتوحة مثل :

- **التنمية التكنولوجية الصناعية**
- **تكوين المهارات القيادية الصناعية**
- **إقامة التجمعات الصناعية العنقودية**
- **إرساء البنية التحتية للاستثمارات المستهدفة .**
- **إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة**

١-٢ – تواجه الصناعة السورية تحدياً يتمثل بضغوط تنافسية من مصادر ثلاثة هي[3] :

---

[1] - عبد النور, خالد, السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣, ص (١٢), مرجع سابق

[2] - الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو و الانتاجية في منطقة الأسكوا,٢٠٠٥, العدد الثالث

[3] عبد النور, خالد, السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣, ص (٢٢), مرجع سابق

١-٢-١ – الدول العربية التي انفتحت اقتصادياً في وقت مبكر واتخذت إجراءات إيجابية لتعظيم قدرتها التنافسية كتونس والمغرب والسعودية جزئياً، أضف إلى ذلك الضغوط الناجمة عن سوء تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقيات الثنائية الأخرى، وبالذات ما يتعلق بشروط شهادة المنشأ (من حيث عدم احترام توافر المكون المحلي بنسبة ٤٠٪)[١] .

١-٢-٢- الدول الآسيوية والدول الشرقية التي تمارس ضغوطاً تنافسية من خلال هيكلها الإنتاجي المتقدم مستخدمة عمالة فنية وخطوطاً إنتاجية حديثة وكثيفة رأس المال لتنتج سلعاً بقيمة مضافة أعلى وجودة أفضل .

١-٢-٣_ الدول التي تتوفر فيها العمالة رخيصة الأجور كالصين والهند وحتى بنغلادش – فيما يخص الألبسة القطنية – التي تمكنت من دخول الأسواق العالمية بقوة ممارسة هي الأخرى ضغوطاً تنافسية على دول أخرى كسورية ذات الأجور الرخيصة ولكن صادراتها الصناعية محدودة الجودة .

٢- التحديات الداخلية

٢-١- النفط ثروة ناضبة كمصدر لموارد مالية من التصدير خلال فترة محددة قد لا تتجاوز عشرة سنوات ولابد بالتالي من إيجاد البديل عن هذا الموارد وهذا هو التحدي الأول .

٢-٢- يتزايد السكان في سورية بمعدل عالٍ يبلغ (٢,٤٪) وهي نسبة تزايد مرتفعة على المستوى العالمي، ويترتب على ذلك أن تستقبل سوق العمالة كل عام ٢٠٠-٢٥٠ ألف طالب عمل جديد، وإذا ما أخذنا بالحد الأدنى وافترضنا أن التكلفة الاستثمارية للعامل الواحد هي (١,٥) مليون ليرة سورية فقط، فيصبح مبلغ الاستثمارات الضرورية (٢٠٠) مليار ليرة سورية بحد أدنى، أي ما يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا هو التحدي الثاني[٢] .

٢-٣- أما التحدي الثالث فهو ما سيترتب على الانفتاح التجاري الناجم عن منطقة التجارة العربية الحرة، أو ذاك الناجم عن اتفاقية الشراكة السورية الأوربية، أو من خلال الانتساب المحتمل لعضوية منظمة التجارة العالمية من هزة عنيفة تصيب النسيج الصناعي السوري، لأن عدداً لا يستهان به من المنشآت السورية لن يصمد بعد أن عاشت طويلاً في ظل الحماية، فإذا ما عرفنا أن الدراسات التي أعدت في تونس بصدد آثار اتفاقية الشراكة التونسية الأوربية قد توقعت انهيار ثلث نسيجها الصناعي وتهديد الثلث الثاني ما لم يدعم ويعاد تأهيله على الوجه

---

[1] - بيانات وزارة الاقتصاد، عام ٢٠٠٨

[2] - هيئة تخطيط الدولة, الخطة الخمسية العاشرة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق

المطلوب وصمود الثلث الأخير، وإذا ما عرفنا إن تونس قد بدأت بسياسة الإنفتاح المتعاظم منذ /٢٠/ عاماً (١٩٨٧) وأنها قد حققت تطوراً صناعياً ملحوظاً، فلنا أن نتوقع أن يكون الوضع كذلك بالنسبة لسورية إن لم يكن أسوأ ما لم يتم تدارك الموضوع بتبني وتنفيذ إستراتيجية صناعية[١]، كما تقدم في بداية هذا البحث، والجدير بالذكر أن سورية كانت من أوائل الدول العربية المنخرطة في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، حيث تم تحرير السلع الصناعية كلياً بدون استثناء، هذا بالإضافة إلى توقيعها اتفاقيات ثنائية لإقامة منطقة تجارة حرة مع عدد من الدول اكتمل بعضها والبعض الآخر في طريقه للاكتمال، وكذلك التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة الأوربية للمرة الثانية، ولاشك أنها خطوة ايجابية إذ من شأنها توسيع السوق، مما يجذب الاستثمار ويسمح بإقامة صناعات تفيد من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير، وتوفر مزيداً من حرية حركة الموارد وتسرع من إعادة هيكلة الصناعة السورية والعربية. إلا أن الانخراط فيها دون دراسة متأنية للآثار السلبية التي ستترتب عليها، بسبب التماثل في الهياكل الإنتاجية وعدم التكافؤ الجلي في شروط العمل الصناعي بين الدول الأعضاء في وقت واحد من شانه أن يحول موضوعياً، دون تطبيقها الفعلي أو على الأقل يعرقل تنفيذها[٢]، خاصةً وأن قواعد المنشأ العربية التفصيلية التي تحسم الخلافات المنتظرة وهي غير قليلة لم تقر بعد ومن ثم يفترض الانطلاق في هذا السبيل من دراسات دقيقة للتناقضات المحتملة والإجراءات التي يتوجب اتخاذها والهياكل التي يتطلب الأمر إقامتها حتى تكفل لمنطقة التجارة الحرة هذه كل سبل النجاح بعد أن سئمنا المحاولات الفاشلة السابقة، وبالفعل فقد وجدت الصناعة السورية نفسها أمام منافسة عنيفة تهددها جدياً دون استعداد مسبق بمعنى اتخاذ ما يلزم لإعادة هيكلة النسيج الصناعي السوري العام والخاص من خلال تنفيذ برامج لتحديث وإعادة تأهيل الصناعات القائمة كما فعلت تونس ، فيما عدا الخطوة الأخيرة المتمثلة بمشروع التحديث والتطوير الصناعي، الأمر الذي أفرز جملة من النقاط التي يمكن تلخيصها بما يلي[٣] :

---

[1] - برنامج تحديث الصناعة التونسي, تقارير و توصيات

[2] -منظمة الأمم المتحدة, التقرير السنوي لمنظمات الأمم المتحدة في سورية,٢٠٠٥-٢٠٠٦,

[3] - المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، البرنامج التدريبي في السياسات القطاعية ، ٢٠٠٦ ، مرجع سابق

١- انتقال عدد من الشركات من نشاط الإنتاج إلى الاستيراد للاستفادة من منطقة التجارة العربية الحرة باستيراد السلع الاستهلاكية والمعمرة لبيعها في السوق الداخلي بدلاً من تصنيعها .

٢- دخول المنتجات العربية (سواء المصنعة فعلاً في الدول العربية أو عن طريق شهادات المنشأ غير الصحيحة) ومنتجات الدول الآسيوية والصين تحديداً إلى الأسواق المحلية.

٣- ارتفاع تكاليف الإنتاج للمواد الخام ومستلزمات الإنتاج ونقص الخامات المحلية والاعتماد على الخامات المستوردة .

٤- عدم التزام المصنعين بمتطلبات وشروط المواصفات القياسية .

٥-إغلاق عدد من المنشآت الصغيرة والحرفية نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة .

تلك هي التحديات التي تواجه الصناعة السورية التي يجب أن تبقى ماثلة في الذهن حين صياغة وإعداد الإستراتيجيات الصناعية ووضع السياسات اللازمة لذلك.

الفصل الثاني

إستراتيجية التحديث الصناعي

والرؤية المستقبلية

إن التحديث الصناعي هو تعبئة لجهود المجتمع من أجل التوصل بقدرات المؤسسات و الأفراد العاملين في مجال الإنتاج إلى المستوى القادر على الصمود والمنافسة، وهو ليس اختياراً بل واجب مفروض في ظل المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، كما أنه يعتبر عملية متصلة ومتواصلة، لذلك إن وضع خطة عمل مفصلة تساهم في تطوير القطاع الصناعي يتطلب مزيداً من تحليل معمق و قاعدة عريضة من المعلومات و البيانات، ولكن على الرغم من ذلك توجد حالياً معطيات عن الوضع الراهن للصناعة السورية تكفي للبدء بوضع خطوط عريضة للسياسة الصناعية[1]، حيث يمثل فيها عامل الوقت جوهر الإستراتيجية الصناعية، علماً أن أي تأخير في بناء القدرة التنافسية واللحاق السريع بالمتغيرات التكنولوجية سيفرض مزيداً من التكلفة، وهذا يقتضي أن تقوم سورية بصياغة إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون فيها القطاع الصناعي حجر الزاوية و تتضمن مجموعة متكاملة من السياسات و الإجراءات الاقتصادية و الإدارية و التشريعية تقوم على ما يلي :

- **رؤية مستقبلية متكاملة وواضحة مترافقة بتحليل معمق وتقييم نقدي موضوعي للسياسات الصناعية التي اتبعت في الفترة السابقة وتنسيق متناغم بين المؤسسات والجهات كافة .**
- **تحديد الأولويات الاقتصادية ودور الصناعة فيها .**
- **بللورة وتعزيز نظام اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتمدته سورية نهجاً لها، الأمر الذي يتطلب تنمية المهارات ورفع القدرات الوطنية و تنسيق السياسات مع القطاع الخاص ومراقبتها باستمرار و تكييفها تبعاً للظروف و المستجدات .**

هذا ويمكن بلورة أية إستراتيجية صناعية من خلال تفسير ماهية هذه الإستراتيجية تبعاً لوجهات النظر المتعلقة بالدور المناسب على صعيد الأسواق و الحكومات.

ولذلك هناك مقاربتين أساسيتين[2] هما(النيوليبرالية والبنيوية) : تؤيد الأولى إقصاء الدولة عن توزيع الموارد، وإدارة الاقتصاد بحكمة، وإجراء انفتاح سريع وشامل على الأسواق العالمية وسياسات غير انتقائية في تطوير المهارات والمؤسسات والبنية التحتية (دون أي تحيز لصناعات معنية أو شركات محددة)كما تؤيد هذه المقاربة خصخصة شركات القطاع العام، والاعتماد على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية ويقوم ذلك على إيمان راسخ بكفاءة السوق (غياب انهيارات رئيسية للأسواق) وشكوك قوية بقدرات الدولة في توزيع الموارد بكفاءة

[1] - تحليل الوضع الراهن للصناعة السورية, وزارة الصناعة, مرجع سابق, ص ٩٨

[2] - عبد النور, خالد, السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣, مرجع سابق,ص٣٥

وتتلقى هذه المقاربة دعماً قوياً من القوانين الدولية للتجارة و منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والدول الصناعية الكبرى .

أما المقاربة البنيوية فتستند على دور نشط للحكومة وهي تقر بضرورة الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي وإجراء انفتاح أكبر في التجارة، وتدفق التكنولوجيا والاستثمار، وقوانين ثابتة وشفافة، على أنها تؤكد أنه في ظل انتشار انهيارات السوق والشركات من الضروري أن تلعب الدولة دوراً هاماً وانتقائيا في عملية توزيع الثروات ولا تعتبر الخصخصة دواء لمشاكل القطاع العام، وبالمقابل يعتبر الإصلاح والتطوير أساس الإستراتيجية الناجحة[1]

إن الخيار النهائي لأي بلد في انتقاء الإستراتيجية المناسبة يعكس مستوى التنمية الصناعية في هذا البلد وقاعدة الموارد الطبيعية ومستوى تطور الأسواق والمؤسسات وبنية الملكية (عام – خاص – مشترك) وقدرة الحكومة على إطلاق سياسات صناعية مناسبة، وذلك يقودنا للحديث عن الخطوات اللازمة لرسم الرؤية الصناعية المطلوبة.

المبحث الأول ـ الخطوات التنفيذية للإستراتيجية الصناعية

[1] - عبد النور, خالد, السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣, مرجع سابق,ص٩٥

إن عملية إعداد إستراتيجية لتحديث الصناعة السورية تتطلب حشد وفاق وطني واسع لذلك، عن طريق إشراك أكبر عدد ممكن من المؤسسات الوطنية والحكومية في بناء فلسفة هذه الإستراتيجية، ومن المهم – وفقا لتجارب جرت في دول شقيقة كتونس والمغرب ومصر، وأيضا وفقا للتجربة البرتغالية في هذا الشأن – أن يشعر أكبر قطاع ممكن من المستفيدين أن الإستراتيجية تعبر عن حل يرون وجاهته ويمكن أن يحقق مصلحة للجميع، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مواكبة المتغيرات الجارية في قواعد العمل الاقتصادي وشروط التجارة و الاستثمار في ثلاثة دوائر رئيسية :

أ- المستوى العالمي : متابعة كل ما يخص منظمة التجارة العالمية، ومفاوضات التجارة متعددة الأطراف.

ب- المستوى الإقليمي : السياسات الاقتصادية و قواعد التجارة التي تتبناها التكتلات الإقليمية والتي تحدد حجم المنافسة والملاءمة الاقتصادية للإنتاج الصناعي.

ت- المستوى الوطني: تحديد أهداف وتوجهات السياسات الوطنية، عن طريق حوار تديره الحكومة وأجهزة صناعة القرار مع مجموعات الخبراء وأصحاب المصالح، بهدف توفير التناغم بين السياسات التي تتبناها الدولة وبين تحمس مجتمع الأعمال لمساندتها والتفاعل معها.

إن ما سبق الحديث عنه يتطلب القيام بمجموعة من الخطوات التي تتمثل بالمراحل والنماذج والسياسات الممكنة التي تساعد على وضع الرؤية المناسبة.

أولاً– مراحل الإستراتيجية الصناعية: إن صياغة إستراتيجية فعالة وناجعة ليست أمراً سهلاً وهي تنطوي على أربع مراحل[1] يمكن إيجازها فيما يلي :

المرحلة الأولى : إجراء تقييم مفصل للقطاع الصناعي والقطاعات الفرعية الرئيسية ويشمل ذلك تقييم أداء الصناعة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير إضافة إلى أداء المحركات الأساسية (الظروف الهيكلية – الموارد البشرية – التكنولوجيا – الاستثمار الأجنبي المباشر – التمويل – البنية التحتية والمؤسسات الداعمة) ويجب قدر الإمكان أن تستخدم عملية التقييم مقارنات كمية مع دول مختارة تعتبر دولاً منافسة إلا أنه هناك العديد من المؤشرات لا يمكن قياسها كمياً، وهذا يتوجب على المقارنة أن تقاس نوعياً أي مقارنة مع أفضل أداء لدى الدول المنافسة وينتشر استخدام هذا المنهج في تحليل الإستراتيجية في الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع .

[1] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق, ص٨٧

المرحلة الثانية : بناء رؤية إستراتيجية وطنية تعكس مصالح جميع الشركاء بمن فيهم القطاع الخاص والحكومة والمؤسسات والتنظيمات العمالية، واتحادات التجارة وغير ذلك، في هذه الخطوة على الحكومة أن تعرف وتحدد أهدافها الصناعية على المدى القريب والمدى البعيد وأن تبدأ بتخطيط كيف يمكن أن تقوي وتخلق القدرات للوصول إلى الهدف.

المرحلة الثالثة : تصميم السياسات والبرامج .

إن وضع خطة نظرية وتشخيصية لا يكفي لأنه بدون وضع إجراءات تنفيذية عملية وبرامج تنفيذية تبقى هذه الخطة حبراً على ورق، لذلك لا بد من تصميم البرامج التنفيذية من خلال وضع مصفوفة تنفيذية توضح مسؤولية كل جهة ودورها و الخطوات و الإجراءات المطلوبة من قبلها.

المرحلة الرابعة : تنفيذ هذه السياسات والبرامج .

في هذه المرحلة يتم البدء بتنفيذ الإجراءات الموضوعة في المصفوفة التنفيذية وقيام كل جهة ذات صلة بتنفيذ ما هو مطلوب منها و بما يتوجب عليها.

المرحلة الخامسة : مراقبة تقدم الإستراتيجية وتقييم النجاح المحقق وتعديلها حيث تستدعي الحاجة.

إن وضع البرامج و المباشرة بتنفيذ الخطوات غير كاف، لذلك فإنه لا بد من المتابعة الحثيثة لما يتم تنفيذه وتقييم مستمر ودائم في سبيل إعادة النظر بالإجراء الذي لا يخدم الهدف العام، وتقويم الإجراءات غير الصحيحة والتي أثرت سلباً على التنفيذ.

مراحل الإستراتيجية

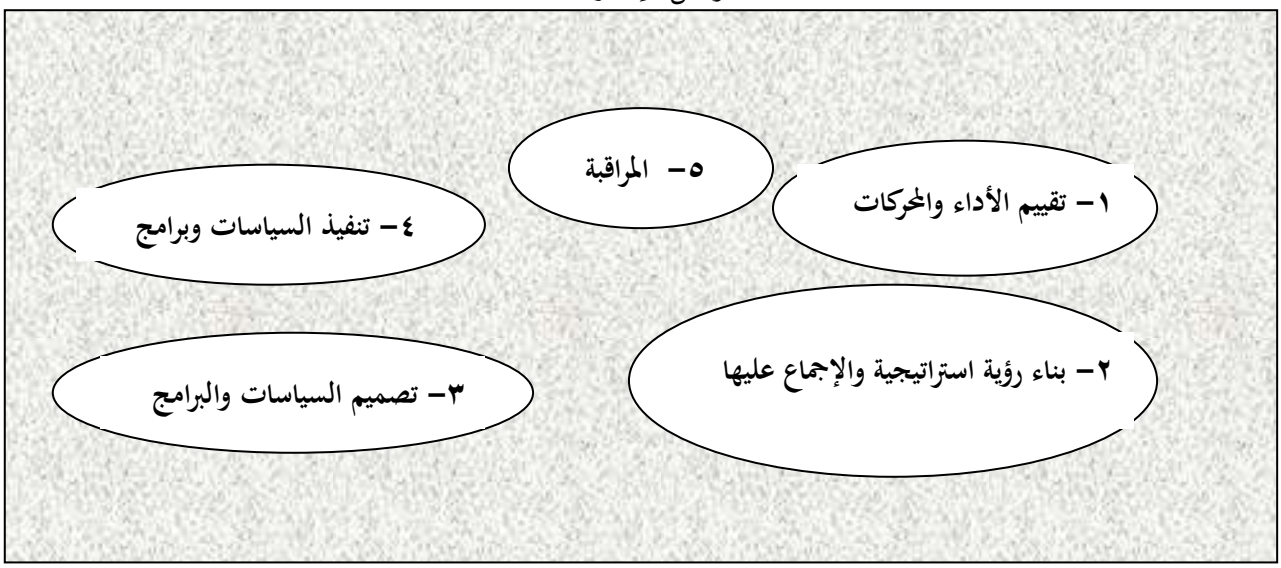

ثانياً– نماذج الإستراتيجية الصناعية: يمكن تبني حزمة من الأدوات الاقتصادية التي ربما تجمع بين الانفتاح على العالم من جهة، وبين حماية الصناعات الوليدة من جهة أخرى وتتجلى هذه الأدوات في المجالات التالية:

١– استخدام التجارة الخارجية كقاطرة للنمو

تبنت تجارب دول شرق وجنوب شرقي آسيا سياسات تنمية آليات التصدير مع درجات معتدلة من الحماية وتجنب سياسة إحلال الواردات، لتمكين المصنعين المحليين من المنافسة العالمية، وقد تبنت دول عربية سياسات في نفس الاتجاه، ولكن بصورة أقل سرعةً، وتنتقصها الرؤية الشاملة. فقامت مثلاً مصر بخطوات في تحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية، حيث تبنت متوسط للتعريفة الجمركية بلغ ٤٠٪ رغم أن متوسط نسبة ارتباطها تجاه منظمة التجارة العالمية تبلغ ٧٠٪، وخفضت المغرب تعريفتها من ٣٦٪ إلى ٢٣٪، وتونس من ٣٣٪ إلي ٢٩٪، غير أن التحدي الذي يواجه سورية والدول العربية الآن يعد أكثر ضراوة من ذلك الذي واجهته دول جنوب شرق آسيا خلال عقد التسعينيات نظراً لتغير نوعية التحديات وصعوبة معاودة تكرار نفس النموذج.

٢– الاعتماد على القطاع الخاص

تستخدم بعض نماذج النمو، القطاع الخاص كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق النمو الاقتصادي، والإسهام في تنمية المؤسسات، والتوصل إلى نسيج من الأدوات اللازمة لوضع السياسات الضرورية لدفع عجلة التصدير، وكذلك تستخدم هذه النماذج عمليات بيع القطاع العام لجذب الاستثمارات الوطنية والعربية المهاجرة، باستعادتها بما تملكه من تمويل وكفاءات للإدارة وقدرات تكنولوجية، وقد درجت بعض النظريات على عدم الربط بين الأداء الاقتصادي للمؤسسات وشكل الملكية فيها سواء كانت من القطاع الخاص أو العام، على أساس أن كفاءة الأداء الاقتصادي لأية مؤسسة تعتمد أساسا على قوى السوق والفرص المتاحة فيه، بينما تخالف نظريات أخري هذا الافتراض على أساس أن هناك علاقة ارتباط بين كفاءة الأداء الاقتصادي وشكل ملكية المؤسسة، والقدرة على توسيع فرص العمل بصورة مؤثرة عن طريق الاستثمارات الجديدة وكفاءة الإدارة.

وقد اتسعت عمليات التحول إلي القطاع الخاص مؤخراً. فقامت أكثر من مائة دولة بتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكانت المكسيك وتشيلى من أفضل الدول التي حققت نتائج في عمليات التحول، ويعتبر تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص أحد المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح

الاقتصادي في مصر والذي بدأ تطبيقه منذ عام ١٩٩١، غير أن تنفيذ برنامج التحويل يعتبر من أصعب مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي نظراً لحساسية الموضوع لدى قطاعات من الرأي العام واتحاد نقابات العمال .

لكن التحول إلى القطاع الخاص ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لرفع كفاءة الإدارة وزيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل، والوصول إلى معايير الجودة والتكلفة اللازمين لزيادة كفاءة الصادرات وتحسين الميزان التجاري، ومن ثم فليس من المتصور نجاح عمليات التحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على نفس نظم الإدارة. كما أن تحويل ملكية مؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص قد لا يكون كافياً لحل مشاكلها، والمهم هو زيادة الاعتماد على دور القطاع الخاص كأداة للتنمية خاصةً بالنسبة للصناعة مع التأكد من كفاءته على إنجاز هذه المهمة.

في جميع الأحوال وأياً كان القرار السياسي في هذا الشأن، فمن المهم أن يكون التوجه واضحاً عند رسم إستراتيجية للتحديث على مدى الاعتماد على القطاع العام، فلا يوجد ما يحول دون الإبقاء على قطاع عام في سورية، لكن ينبغي أخذ ذلك في اعتبار الإستراتيجية من حيث تمويل عمليات الإستبدال والتجديد، والاستثمارات الجديدة اللازمة للتوسع في الإنتاج لتوفير متطلبات النمو والنفاذ للأسواق الجديدة في ظل اتفاقات التجارة العربية والأوربية.

٣-التنمية بتوفير السياسات الاقتصادية الملائمة

نجحت كثير من برامج الإصلاح الاقتصادي في تحسين السياسات الكلية ونظم الإدارة على المستوى القطاعي وأيضا بالنسبة للمؤسسات، وأنعكس ذلك على تحسين المؤشرات الأساسية للاقتصاد من حيث انخفاض معدلات التضخم، والتحكم في عجز الميزانية، والوصول إلى سعر صرف مستقر، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار والصادرات، فضلاً عن تأثير الإصلاح المالي والضريبي والجمركي، وينصح بشكل دائم باختيار النموذج المناسب للعوامل والظروف والبيئة القائمة الخاصة بكل اقتصاد على حدا [1]، مع أهمية اتباع التوصيات التالية:

- الشفافية في القرارات الاقتصادية والقدرة على التنبؤ وتحقيق الكفاءة في الإدارة .
- تشجيع المنافسة لتحقيق الجودة وتحسين المنتج وتطوير البنية الأساسية.

1 W.B. The Role of Trade Policies & Enterprises in Export Support – 1995

- ضبط أداء الأجهزة البيروقراطية المستفيدة من تثبيت الأوضاع الحمائية، والذين يسعون لعرقلة جميع الخطوات المرتبطة بالتحرير.
- الاستفادة من فرص التعاون مع الاتحاد الأوروبي لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع التبادل التجاري .

٤- نموذج مشروع التحديث و التطوير الصناعي السوري

بالتوازي مع التسارع التقاني وتعميم تطبيقاته في مجالات عديدة وجديدة خلال عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينات، لجأت العديد من الدول مثل (تونس – مصر – لبنان – الجزائر) إلى الاستفادة من هذا التطور ومواكبته بوضع رؤية صناعية متكاملة واعتماد برامج للتحديث الصناعي كمكون أساسي في هذه الرؤية، وتسارع الاهتمام بتنفيذ السياسات الصناعية الجديدة في العديد من دول العالم بما فيها الناشئة منها، لتتأقلم مع التحولات الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي وتطبيق نهج اقتصاد السوق والانفتاح والتحرير التجاري وما أفرزته هذه التحولات من تغيرٍ جذري في مفاهيم البحث والإنتاج والتسويق الصناعي وأدوات التمويل.

وانطلاقاً من اشتداد أهمية التحول من صناعة مبنية على الريع الطبيعي كالنفط إلى الصناعات التحويلية المولدة للقيم المضافة، ومواجهةً لتحديات التحرير واتفاقيات الشراكة المتعددة والثنائية وآثارها على الشركات الصناعية، اعتمدت سورية في الخامس من أيار عام **2007** ، برنامج التحديث والتطوير الصناعي، الذي يتم تنفيذه بالتعاون بين وزارة الصناعة السورية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، و مؤسسة التنمية الإيطالية.

4-1- الغايات و الأهداف

يهدف مشروع التحديث والتطوير الصناعي عملياً إلى تقديم المساعدة الفنية الضرورية لوزارة الصناعة في تحديث وتحسين تنافسية وإنتاجية القطاع الصناعي، مع التركيز على قطاع النسيج كقطاع رائد، وقد تركزت الأهداف الرئيسية للمشروع بما يلي:

٤-١-١- صياغة برنامج وطني لتطوير وتحديث الصناعة السورية، يكون بمثابة رؤية صناعية لكافة القطاعات الصناعية السورية، متضمناً الخطوات التنفيذية اللازمة للنهوض بهذا القطاع.

٤-١-٢- رفع قدرة الاستشاريين الوطنيين من خلال دورات تأهيلية وشراكة عمل مع الخبراء الدوليين في مجالات متعددة تشمل حاجات الشركات والمعامل الصناعية السورية (المجالات الفنية والإنتاجية – المجالات التسويقية وخلق الشراكات الدولية – المجالات المحاسبية والمالية – مجالات إدارة وتنظيم الموارد البشرية)

٤-١-٣- تحديث وتطوير أربعين شركة نسيج و ألبسة منها ثلاث شركات من القطاع العام الصناعي، كون قطاع النسيج قطاع رائد ومهم يتبعه قطاعات أخرى مثل (الغذائي – الهندسي – الكيميائي)

٤-٢- النتائج المحققة من تنفيذ المرحلة الأولى

على الرغم من عدم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع، إلا أنه قد تم تنفيذ معظم الأهداف الموضوعة، حيث تم إنجاز برنامج وطني للصناعة السورية نال الموافقة أصولاً من الجهات الحكومية و اعتمد كجزء من الخطة الخمسية العاشرة، و أنجز المشروع بواسطة خبراء دوليين ووطنيين دراسات تشخيصية لأوضاع الشركات الصناعية التي تم اختيارها في عملية التحديث، والتي تبلغ (٣٦) شركة نسيج و ألبسة منها (٣) شركات من القطاع العام الصناعي، حيث تمت هذه الدراسات في مجالات متعددة (فنية – تسويقية – مالية – موارد بشرية)، كما يقوم البرنامج بتنفيذ خطط التطوير الخاصة بالاستثمارات غير المادية التي تضمنتها الدراسات التشخيصية من خلال تقديم الاستشارات الفنية اللازمة و المساعدات البيئية و التسويقية والمحاسبية.

ومن الجدير ذكره هنا ضرورة تكثيف الجهود لوضع وثيقة برنامج التحديث الصناعي الوطني المعد من قبل مشروع التحديث موضع التنفيذ بما تضمنه من مصفوفة تنفيذية، و إجراءات واجبة التنفيذ لتذليل العقبات أمام تطور الصناعة السورية ونهوضها.

ثالثاً- السياسات الصناعية المقترحة

تقف الصناعة اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تتفاعل فيها متغيرات ومستجدات من المحتم التعامل معها ومواجهة تحدياتها بأسلوب وفكر جديدين، وبرؤية تتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة، ويستلزم ذلك توافر منظور استراتيجي تلتف الجهود من حوله وتتبنى أطروحاته كشرط لازم لضمان الاستقرار المطلوب في سير عملية التنمية وتأمين استدامتها[1]، من هذا المنطلق نسوق السياسات الصناعية التالية الممكن إتباعها، والتي تساهم في

[1]-الخضيري, محسن أحمد,صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية , مجموعة النيل العربية ,القاهرة, ٢٠٠٤, مرجع سابق, ص٧٤

إرساء دعائم قاعدة صناعية موسعة تتميز بمقومات تكفل تحقيق رفع حقيقي في نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، وكذلك تساعد في إعادة بناء الهيكل الصناعي وفق أولويات التنمية الصناعية المحددة، وتكوين قاعدة علمية وتقنية معلوماتية متقدمة تساعد على دفع عملية التصنيع

١- السياسة الأولى

جذب الاستثمارات الصناعية السورية والعربية و الأجنبية وخاصةً رأس المال الاغترابي من خلال ما يلي :

- إعداد خارطة صناعية استثمارية متكاملة مع التركيز على الصناعات الصغيرة.

. منح مزايا وإعفاءات تفضيلية للاستثمارات الصناعية التي ستقام خلال الـ ٥ سنوات القادمة

- تحديث السياسة المالية والنقدية على المستوى القومى، وكذلك النهوض بالبحث العلمى والتكنولوجى، وتشجيع وحدات البحث والتطوير.

. تبسيط الإجراءات الادراية والتنظيمية للمستثمرين وتسهيل تأمين البنية التحتية والمرافق الداعمة للصناعة .

- إطلاق مشروع صناعة البرمجيات والتقنيات، وتأمين البنية التحتية للتكنولوجيا وخلق شراكات عالمية .

٢- السياسة الثانية[1] (دعم الصادرات الصناعية) من خلال :

. إنشاء صندوق تمويل الصادرات وضمانها بمشاركة غرف الصناعة وإشراف وزارة الصناعة .

. تحفيز إنشاء شركات التسويق الخارجي ومنحها الميزات اللازمة .

. إنشاء هيئة تنمية الصادرات .

٣- السياسة الثالثة

إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية ورفع القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية القائمة من خلال[2] :

. إنشاء صندوق التنمية الصناعية.

. إنشاء مجلس للتنمية الصناعية .

. تنظيم التجمعات الصناعية القائمة وإدراجها ضمن المخططات التنظيمية للمحافظات .

1- منشورات مركز الأعمال و المؤسسات السوري ٢٠٠٧

2-عبد النور, خالد, السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣, ص (٨٨), مرجع سابق

. إنشاء شركات لتسويق منتجات مراكز البحوث العلمية.

. تأسيس مراكز للسياسات الصناعية ينبثق عنها هيئات قطاعية للنهوض بالقطاعات الصناعية .

٤- السياسة الرابعة

دعم الصناعات الزراعية، وخاصةً المنتجات ذات الطبيعة العضوية مع ضمان التجانس بين المحاصيل الزراعية كماً ونوعاً، وذلك عبر إطلاق مجموعة من البرامج التطويرية مثل برنامج تطوير زراعة وصناعة وتسويق زيت الزيتون أو الحمضيات أو الحليب[1] . . الخ .

٥- السياسة الخامسة (إصلاح القطاع العام الصناعي) من خلال :

. اعتماد عدة مبادئ منها مبدأ الإدارة الاقتصادية، و مبدأ فصل الإدارة عن الملكية, و مبدأ الاستقلال المالي والإداري للشركات والمؤسسات .

. العمل وفق أحكام قانون التجارة في مجال التسعير والاستخدام والأجور ووفق آلية السوق فيما يتعلق بالمنافسة والربح .

- التركيز على العنصر البشرى فى عملية خلق المعرفة والتأكيد على مراحل الإدارة الاستراتيجية للمعرفة

. تحديد العلاقة مع وزارة المالية من خلال دفع حصة الدولة من الأرباح (الضريبة) وتوحيد جهة الإشراف على القرار الصناعي

- إقرار قانون حماية الصناعات الناشئة، بما ينسجم مع خصوصية القطاع العام الصناعي .

. إعادة تقييم الموجودات الثابتة في المؤسسات والشركات الصناعية، وإعادة تحديد دور وزارة الصناعة وصلاحياتها ومهامها باعتبارها جهة مسؤولة عن توجيه وتطوير قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد الوطني.

٦- السياسة السادسة

تطوير أشكال الملكية الأخرى في القطاع الصناعي الخاص والمشترك والتعاوني وذلك من خلال :

. منح مزايا تفضيلية لشركات القطاع المشترك، وبشكل خاص الشركات المساهمة منها للتشجيع على استثمارها

. اعتماد مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المشتركة، وحصر دور المالك من خلال مشاركته في الجمعية العمومية .

- اعتماد وزارة الصناعة كمرجعية في رسم السياسة الصناعية في كافة القطاعات (العام والمشترك والخاص) .

---

[1] - الخضيري, محسن أحمد,صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية , مجموعة النيل العربية ,القاهرة, ٢٠٠٤, مرجع سابق, ص ٤٣

٧- السياسة السابعة (تطوير أداء القطاع الخاص الصناعي، وتحسين بيئته) من خلال الإجراءات التالية :

. إعادة هيكلة غرف الصناعة لتتماشى بخدماتها ونشاطاتها الجديدة مع متطلبات المرحلة المقبلة .

- رفع مستوى المشاركة المؤسساتية للقطاع الخاص من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات على شكل شركات مساهمة تعمل على تأمين الخدمات .

المبحث الثاني - الهيكل الصناعي المقترح

يكمن نجاح عملية التحديث الصناعي، في وجود قطاع صناعي يضم نسيجاً متماسكاً من الصناعات المتشابكة فيما بينها، ذات ترابطات أمامية وخلفية، والتي يتصاعد باستمرار محتواها التكنولوجي والمعرفي وتتزايد فيها القيمة المضافة، وتكبر مساهمتها في الناتج المحلي، وتزيد حصتها في السوق الدولية .

وقبل تحديد الصناعات ذات الأولوية في الهيكل الصناعي المرتجى، والتي يجب أن تنصب عليها التدخلات الحكومية الوظيفية لتدعم القدرة الصناعية، لابد من استيضاح الأسس التي تشكل هادياً ومنهجاً في الاختيار وهي[1]:

[1]-- عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (١٦), مرجع سابق

١- التركيز على الصناعات التي تستخدم الموارد المحلية وتخلق فرص العمل.

٢- الاهتمام بالارتقاء في السلم التكنولوجي من خلال تنمية الصناعات كثيفة المهارات والتكنولوجيا والقيمة المضافة المعتمدة على المعلومات، وذلك بالتوازي مع ما سبق ذكره.

٣- التعرف على تجارب الدول حديثة التصنيع الناجحة والمشابهة في مستواها ومواردها، وعلى الأساليب المتبعة و الفعاليات التي رفعت من معدلات نموها.

٤- وأخيراً معرفة المنتجات التي تشكل نجوماً صاعدة، وهي المنتجات الديناميكية التي يرتفع شأنها في التجارة الدولية، وتلك التي تسمى النجوم الهابطة التي يتناقص وزنها في المبادلات الدولية، إضافة إلى المنتجات التي تجسد الفرص الضائعة. حيث يتعاظم وزنها دولياً بينما تنخفض صادرات البلد منها، واستناداً إلى الميزة التي تمتلكها سورية من قاعدة لا بأس بها من الموارد المحلية والمواد الأولية، ومخرجات القطاع الزراعي الواسع من جهة، و إلى حاجتها للاهتمام بقطاع الصناعات الواعدة ذات القيمة المضافة الكثيفة من جهة أخرى، إضافة إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها في بعض الصناعات، والتي تساعد في تحقيق جدوى اقتصادية.

واستناداً إلى الأسس التي ذكرناها، والتي تشكل القاعدة لاختيار الصناعات ذات الجدوى الإقتصادية يمكن التركيز على القطاعات التالية:

١-الصناعات الغذائية

وهي من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، والتي شكلت في سورية الخطوة الأولى على طريق التصنيع والبدء بتحويل اقتصادها من زراعي إلى صناعي، حيث تملك سورية مزايا تنافسية في أربع فعاليات هي : تصنيع الخضار والفواكه ومنتجات الألبان وزيت الزيتون سواء من حيث (توفر الإنتاج الزراعي والحيواني المناسب)، أم من حيث (إمكانية التصدير الكامنة وخاصةً إلى الدول المجاورة ودول منطقة الخليج العربي) .

إلا أن استغلال هذه المزايا ظل قاصراً، فالفائض لا يزال قائماً وحجم التصدير يقل كثيراً عن الإمكانات الكامنة ولا يزال محدوداً، وكذلك لا تزال صناعة الألبان عاجزة عن استيعاب الفائض من الحليب، وتشكيلة منتجاتها

تقتصر على اللبن والحليب المعقم والجبنة، في الوقت الذي تستورد فيه سورية الزبدة والجبنة وحليب البودرة، لذا فمن الضروري تعزيز وتنمية هذه الصناعة لتغطية الطلب المحلي وتخفيض التبعية للاستيراد

كما أن تصنيع الخضار والفواكه، وكذلك زيت الزيتون باعتباره ثروة قومية بلغت عدد أِشجاره (١٠٠) مليون شجرة عام ٢٠٠٧ يصدر قسمه الأكبر بحالته الخام، ما زالت تستخدم طرق تقليدية، مما يستوجب إدخال تكنولوجيات حديثة ومهارات جديدة لتكون المنتجات بمواصفات عالية .

٢–صناعة الغزل والنسيج والألبسة

إن صناعة الغزل والنسيج والألبسة هي صناعة متدنية التكنولوجيا ذات تقنيات واسعة الانتشار وعلى الرغم من عراقتها في بلدنا، وتوفر المادة الأولية الرئيسية، وهي القطن فإن سورية لم تستفد من الموجة العارمة لانتقال هذه الصناعة من الدول المتقدمة إلى الكثير من الدول النامية، مما يستوجب بالضرورة التركيز على هذه السلسلة التكنولوجية حتى آخرها، ذلك لأن قيمة القطن المحلوج الخام ترتفع من ١٠٠ (كمؤشر أساس) إلى حوالي ١٦٠ بعد غزله، وإلى ٦٠٠ بعد تصنيعه أقمشة جاهزة، وإلى ٩٠٠ بعد تصنيعه ألبسة، بل وإلى ١٣٠٠ في حالة الألبسة الأرقى والأكثر تعقيداً[1]، ومن ثم يتطلب الأمر تبني خطة عمل لتنمية هذا الفرع الصناعي الاستراتيجي على الوجه التالي:

١,٢– وقف تصدير القطن المحلوج كلياً والسماح للقطاع الخاص بتصنيعه غزولاً بتحفيزه على ذلك، بما يترتب عليه من ارتفاع جزئي في القيمة المضافة، ومنافسة مفيدة جداً بين القطاع العام والخاص ومقارنة التكلفة لديهما، وهذا الإجراء بحد ذاته – والذي سبق أن طبقته الهند – يؤدي إلى زيادة النجاعة والإنتاجية في مصانع القطاع العام .

٢,٢– تصنيع كافة الغزول المنتجة محلياً بصورة تدريجية بحيث يتوقف تصديرها تماماً، وذلك بتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه بمختلف السبل على تحويلها إلى نسيج وتريكو جاهز وطني أو ممزوج مع ايلاء عناية خاصة بمرحلة الصباغة، والعمل على اجتذاب شركات آسيوية (صينية أوكورية أو ماليزية) للاستثمار في صناعة النسيج وخاصة تحت مظلة المشاريع المشتركة .

٣,٢– تطوير وتعزيز صناعة الألبسة إلى أعلى حد ممكن، بحيث يتم تصنيع كافة الأقمشة القطنية والممزوجة

[1] - بيانات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية, وزارة الصناعة السورية, ٢٠٠٧

المنتجة محلياً، وهي صناعة كثيفة العمالة تستلزم العمل الجدي لتكوين الأطر الفنية وتوفير البنية التحتية المناسبة بإقامة مجمعات تضم عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة تتعاون فيما بينها في شراء المدخلات والتدريب والتسويق. إذ ثبت نجاح هذه المجمعات في كثير من الدول الأخرى، ومن جهة أخرى يجب السعي لإقامة مجمع عنقودي تتوطن فيه مشاريع النسيج والتحضير والألبسة والإكسورات (CLUSTERS).

٣–صناعة الزجاج

تعتبر هذه الصناعة متوسطة التكنولوجيا، ومن أبرز الصناعات الواعدة في سورية بحكم عراقتها وتوفر الرمل اللازم للتصنيع بمواصفات عالية الجودة والعمالة الماهرة، وإمكانية قيام صناعات مجدية اقتصادياً بحجوم صغيرة ومنافسة في المنتجات الاستهلاكية النهائية، وبالتالي فآفاق نموها رحبة وخاصةً للتصدير إلى دول المنطقة، غير أنه في إطار المنتجات الوسيطة الثقيلة لا يزال الزجاج المسطح ينتج بالطريقة التقليدية، وليس بالطريقة الحديثة كثيفة رأس المال، في حين أنه من المجدي اقتصادياً بسبب توفر المادة الأولية إنتاج الزجاج المسطح عالي الجودة والقابل للتصدير إلا أن ذلك يتطلب استثمارات ضخمة[١] .

كما يمكن لصناعة الزجاج أن تشتمل أيضاً على شريحة العدسات والمعدات البصرية والمكونات البصرية والالكترونية، وسبق لمركز الدراسات والبحوث العلمية في سورية أن أعد دراسات جدوى لعدد من هذه المشاريع وتم تنفيذ وحدة إنتاجية تجريبية رائدة في المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا،كما يمكن لسورية أن تنهض بصناعة الألياف البصرية، حتى وإن اقتصر الأمر في مرحلة أولى على تصنيع المواد الوسيطة اللازمة لهذا المنتج وذلك بالتحالف مع إحدى الشركات العالمية بما فيها الآسيوية .

٤ – الأسمدة

لا تزال سورية مستوردة خالصة للأسمدة الجاهزة[٢]، على الرغم من توفر الفوسفات والغاز كمدخلين رئيسيين لهذه الصناعة، لذا فأكثر الأسمدة (مثل الأسمدة المركبة الفوسفاتية والآزوتية)، التي تستورد الآن من الاتحاد الأوربي يمكن تصنيعها محلياً، إلا أن تكنولوجيا هذه الأسمدة معقدة وتستلزم استثمارات ضخمة تعجز الشركات السورية عن توفيرها بذاتها، لذلك لابد من مشروع مشترك مع إحدى الشركات الدولية[٣]، تأتي بجزء من الاستثمارات المطلوبة

---

[1] - الاتحاد العربي للصناعات الكيميائية والبتروكيماوية, مجلية الصناعة العربية الكيميائية والبتروكيميائية, دمشق, ٢٠٠٣

[2] -منظمة الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الأسكوا,٢٠٠٥ , العدد الرابع عشر

[3] - تقرير تقييم الأداء للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية, وزراة الصناعة, ٢٠٠٧

وبالتكنولوجيا المناسبة، وبالقدرة التسويقية لدخول أسواق التصدير، وقد نجحت هذه السياسة في الأردن، حيث استثمرت شركة هندية في مشروع مشترك لإنتاج الأسمدة المركبة، وإذا كانت الدراسات تشير إلى أن توقعات الطلب مشجعة في المستقبل، فعلى سورية أن تأخذ بالحسبان احتدام المنافسة في المنطقة، إذ لدى مصر وحدها ثلاثة مشاريع قيد الإنجاز موجهة للتصدير، ومن ثم فالوقت محدود إذا أردنا أن نصبح منتجين جدياً في هذه الصناعة.

٥- صناعة التعبئة والتغليف

تكتسب هذه الصناعة أهميتها من حيث حاجة الزراعة والصناعة التحويلية لها، وهي تلعب بحكم أثرها في اجتذاب المستهلك للصادرات السورية – مثل زيت الزيتون– الحلويات – الألبسة – الأدوية – مواد التجميل– مواد التنظيف ...الخ)، وبالتالي فآفاق تطورها رحبة جداً، سواء لتغطية احتياجات السوق المحلية أو لأسواق المنطقة، وتضم هذه الصناعة طائفة واسعة من المواد كالزجاج والورق والمعادن والبلاستيك والمواد المركبة، حيث ستحرض على إقامة العديد من المنشآت الصناعية المختلفة لسد الحاجة من هذه المواد التي يتصاعد استهلاكها .

٦–صناعة الاسمنت

الاسمنت منتج حيوي لقطاعي التشييد والهياكل الأساسية، ويتزايد معدل استهلاكه طرداً مع التقدم الاقتصادي وتثير هذه الصناعة الطلب على عدد من الفعاليات المهنية كالخراطة والحدادة واللحام، وعلى عدد من السلع التي تشكل مستلزمات الإنتاج كالكلنكر والآجر الناري، كما تحفز على قيام صناعات أمامية لاحقة كالمنتجات الإسمنتية الجاهزة والسيليكونات والأنابيب ...الخ، غير أن هناك فجوة بين الطلب والإنتاج المحلي تقارب /٢/ مليون طن، بعد احتساب إنتاج المشروع الجديد في حماه[1]، ولابد من الإسراع في سد الفجوة مع الأخذ بالاعتبار تلبية الطلب الخاص بإقامة مصانع اسمنت جديدة، حيث أنه بعد سبعة عشر عاماً على صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/ وتشميل أكثر من عشر مشاريع به، لم ير النور سوى مشروع وحيد يجري العمل حالياً على إنشائه، لذا من الضروري إزالة العقبات التي تحول دون هذه الصناعة، وتقديم الحوافز المناسبة لذلك.

٧–صناعة القطع التبديلية

ينصب التوجه العلمي، بحكم التطور التكنولوجي واحتدام المنافسة على التقليل وبوتيرة متسارعة من التكامل الرأسي لدى الشركات الكبيرة وحتى بعض المتوسطة في الدول المتقدمة، مقابل الاعتماد المتعاظم على تصنيع المكونات في الخارج حيث تنخفض التكلفة وتعزز قدرتها التنافسية، واستفادت دول نامية عديدة من هذا التوجه

[1] - تقرير المؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء, وزارة الصناعة, ٢٠٠٧

وقد بلغت صادرات تونس، وهي حديثة العهد في هذا النشاط حوالي (٢مليار دولار سنوياً)، الذي ظلت سورية بعيدة عنه، وبسبب المحتوى التكنولوجي المتطور و المتنوع لهذه الصناعة، وما تحققه من قيمة مضافة مرتفعة واكتساب للمهارة، إضافة إلى تأمين مستلزمات الإنتاج للسلع الاستهلاكية المعمرة (وسائط نقل – أدوات كهربائية منزلية). نجد من الضروري القيام بالترويج لهذه الصناعة الواعدة جداً، وتنشيطها واجتذاب القطاع الخاص، وعلى الأخص المغتربين السوريين للاستثمار في هذا النشاط، واستقطاب الشركات دولية النشاط لإقامة وحدات إنتاجية في المناطق الحرة، وهذا يقتضى إعداد الموارد البشرية اللازمة وتوفير الحوافز المشجعة والبنى الأساسية المطلوبة.

٨–صناعة الالكترونيات والبرمجيات

وهي حجز الأساس في الصناعات رفيعة التكنولوجيا، التي تقوم على كثافة التقانة والمعرفة، والتي تشكل منذ القدم قلب النمو الاقتصادي، وقد تسارعت وتيرة نمو وتراكم المعرفة منذ مطلع الثمانينات بصورة غير مسبوقة، انعكست في التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي نعيشه، وهذا ما يفسر بروز مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، وأصبح العمل الدؤوب المنهجي الذي يعطي ميزة تنافسية لأي بلد، إن المحور الأساسي لهذا التوجه هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تنتشر بسرعة فائقة في كافة قطاعات الاقتصاد الإنتاجي والخدمي وهي تتكون أساساً من صناعة الالكترونيات وصناعة البرمجيات .

٨–١–صناعة الالكترونيات: وهي أكثر الصناعات ديناميكية في عالم اليوم، وظلت سورية حتى اليوم حبيسة مرحلة التجميع (التلفزيون – أجهزة استقبال البث ...الخ) دون أي محتوى تكنولوجي يذكر وعلينا في هذا المجال أن نشجع هذه الصناعة التي تحتدم فيها المنافسة، ويمكن كمرحلة أولى الدخول في حلقات مثل : تصميم الأنظمة والتجميع، وكذلك تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الهندسية [١] .

٨–٢–صناعة البرمجيات : أمام سورية آفاق واعدة في هذه الصناعة، وخاصةً في البرامج التي تستخدم اللغة العربية لخدمة السوق المحلية، إضافة إلى الأسواق العربية والإسلامية المتنامية، ولكن يجب تحسين القدرة التسويقية بعقد تحالفات مع شركات أخرى مناسبة لتدخل تلك الأسواق، كما يجب القيام بتنمية قدرات البحث والتطوير في هذه المجالات، وإذا ما تم تحسين مستوى اللغة الإنكليزية اتسع إلى حد كبير السوق المتاح أمامنا .

١-UN . world investment report . 2006

تشتمل هذه الصناعة على نوعين من البرامج أولهما البرامج المنمطة، التي تنتجها الشركات الدولية بأرقام ضخمة، وثانيهما البرامج المصممة وفقاً لحاجات الزبائن وهي البرامج التي يمكن لسورية أن تشارك في إنتاجها،كما تستطيع أن تشارك في توظيف تكنولوجيا المعلومات بتقديم الخدمات (كالحسابات وإدخال المعلومات) الضرورية لعمل الشركات الصناعية والتجارية وشركات النقل والطيران في الدول المتقدمة، ولهذا الغرض من المفيد إقامة حديقة تكنولوجية مزودة ببنية تحتية متطورة تتجمع فيها المنشآت العاملة في هذه الصناعة سواء في الإنتاج أو الخدمات[1] .

المبحث الثالث – المتطلبات الأساسية للتحديث الصناعي

تعتبر الصناعة التحويلية القطاع الأبرز في الاقتصاد الوطني، كونه يلعب دور القاطرة للقطاعات الأخرى من جهة، ويشكل بحد ذاته مؤشراً صادقاً على مدى تقدم البلد وتطوره الحقيقي من جهة أخرى، وبالنظر للوضع الراهن لهذا القطاع، نجد ضرورة تذليل الصعوبات و النهوض بالمستوى التنموي، للوصول إلى الدور المنشود لهذا القطاع، وتحقيق الأهداف المتمثلة بما يلي[2] :

أ– زيادة معدلات النمو الصناعي، والارتقاء بهيكل الصناعة التحويلية، والتحول نحو نشاطات ذات تقانات متوسطة وعالية وكثيفة التكنولوجيا .

ب– رفع القدرة التنافسية للنشاطات الصناعية، وتطوير هيكل الصادرات الصناعية، وتنويعها من حيث المنتج و اتجاهات الأسواق .

ج – تعزيز قدرة الصناعة على الجمع بين خلق فرص عمل جديدة وتحسين شروط العمل.

د– تعظيم انتشار الآثار الايجابية للصناعة التحويلية في القطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات .

---

[1] - هيئة الأمم المتحدة, التقرير السنوي لمنظمات الأمم المتحدة في سورية, ٢٠٠٥-٢٠٠٦ , مرجع سابق

[2] - الخطة الخمسية العاشرة للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠), هيئة تخطيط الدولة,٢٠٠٦, مرجع سابق

و – التحفيز على بروز فئات جديدة من رجال الأعمال، خاصةً في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحسين الشروط الاجتماعية وتوزيع الدخل، وتخصيص دور أكبر للقطاع الخاص باعتباره العنصر الديناميكي في تحقيق التنافسية الصناعية .

إن تحقيق الأهداف المذكورة يستوجب بذل كافة الطاقات و الجهود لتنفيذ المتطلبات الأساسية للتحديث الصناعي، والتي يمكن سردها فيما يلي:

١ – تطوير رأس المال البشري : أي تلك الموارد القادرة على القيام بمهام فنية وتنظيمية وإدارية متصاعدة التعقيد مزودة بكافة المهارات المطلوبة بما في ذلك التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ أصبح توفر هذه الموارد العنصر الأكثر أهمية في الصناعة الحديثة، وفي تحقيق القدرة التنافسية، بعد أن تضاءل دور المهارات التقليدية، وقد أبرزت تجارب الدول التي حققت نجاحات في مسيرة التصنيع أن أفضلها أداءً، وأكثرها نجاحاً هي الدول الآسيوية التي وظفت قبل وأثناء الإقلاع الصناعي أعلى الاستثمارات واتبعت أكثر السياسات ديناميكية في تكوين رأس المال البشري الذي يستجيب لحاجات المشاريع الإنتاجية[1] .

وهذا يمثل مفتاحاً رئيسياً في تفسير رفعة المستوى التنافسي في كوريا وتايوان، مجسداً في تسارع نموها وتعاظم صادراتها الصناعية، ولذلك فإن تنمية هذه الموارد في سورية *يستدعي :*

١ – ١– زيادة نسبة اعتمادات التربية والتعليم من إجمالي الميزانية، ومن الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات عالية إذ لا تمثل ميزانية التربية والتعليم بكافة المستويات حالياً أكثر من (٧٪) من إجمالي الميزانية، أي حوالي (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي قليلة جداً مقارنة بالنسبة المخصصة في الدول المتقدمة، فالنظام التعليمي الرسمي هو المخزون الأساسي الذي تبرز منه الكفاءات والمهارات التي يحتاجها اقتصاد البلد[2].

١ – ٢ – زيادة عدد الطلاب الجامعيين في الفروع الهندسية والعلمية لتعود سورية إلى موقعها الطليعي، الذي كانت عليه في منتصف الثمانينيات بين دول المنطقة.

١ – ٣- إن إصلاح النظام التربوي والتعليمي أمر ضروري لكنه يستغرق وقتاً طويلاً، ومن ثم يكون ضرورياً اتخاذ إجراء طارىء مستعجل على التوازي مع البدء بالإصلاح المذكور، ويتمثل هذا الإجراء بإنشاء معاهد عليا، تكون مراكز امتياز تحشد لها أفضل الكفاءات العلمية والتدريسية في مجالي التكنولوجيا وإدارة الأعمال،

---

[1] - عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (١١), مرجع سابق

[2] - الخطة الخمسية العاشرة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) ، قطاع التربية، مرجع سابق

كما فعلت كوريا والهند في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الأعمال، لذا من الأهمية بمكان أن تقوم سورية وبالسرعة الممكنة بتلبية حاجة السوق الملحة من خلال[1] : (١) إنشاء معهد عال للتكنولوجيا ليكون مركز إشعاع في المنطقة يقبل فيه الطلاب وفق معايير مشددة وموضوعية : (٢) إحداث ثلاث مراكز فنية وتقنية –كمرحلة أولى – لخدمة الصناعات ذات الأولوية : النسيج – الأغذية – الإلكترونيات

١ –٤– الاهتمام بالتقانات الجديدة كثيفة المعرفة التي تحتاج إلى مهارات علمية وفنية أكثر تعقيداً وأعلى كفاءة، وهذا يتطلب إصلاحاً شاملاً في نظامنا التربوي ينصب على تطوير جدي في مناهج الدراسة وطرق التدريس، التي تستهدف إعمال العقل والمحاكمة الذهنية، ومواجهة ومقارنة المشاكل وحلها بمنهجية علمية بدلاً من حفظ واستظهار المعلومات .

١ –٥– تفعيل وتطوير مؤسسات التعليم المهني من ثانويات صناعية، ومعاهد فنية متوسطة، ومراكز تدريب وإعادة النظر جذرياً بمناهج ومواد التدريس وطرق التعليم، التي تربط النظري بالعملي عضوياً، وتحديث تجهيزاتها البالية بحيث تستجيب مخرجات هذه المؤسسات إلى متطلبات السوق الفعلية، وهذا يستلزم إشراك الصناعيين في تحديد المناهج واختيار طرق التدريس الأفضل وانتقاء التجهيزات المناسبة[2].

١ –٦– إيلاء عناية خاصة للتدريب في المصانع باستخدام حزمة من الحوافز المالية والضريبية، فقد اثبت هذا الأسلوب فعاليته في تنمية مهارة القوة العاملة، وهذا يوضح تعاظم دوره وانتشاره بوتيرة عالية، حتى أصبح المصدر الأهم للحصول على الكفاءات والمهارات المطلوبة في الدول المتقدمة والصاعدة.

٢– الاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية المتمثلة في[3] :

أ– هيئة المواصفات والمقاييس الفنية و مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، والذي من الضروري تطويرها ودعمها و إعادة هيكلتهما .

ب – مؤسسات البحث والتطوير التي تقوم ببحوث أساسية وتطبيقية صناعية مع جهات حكومية وخاصة .

ج – الجامعات والمعاهد الفنية العليا التي تقوم ببحوث أساسية وتطبيقية لمصلحة الصناعة .

و – المراكز الفنية التي تخدم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

٢– موقع برنامج تحديث الصناعة المصري **www.imc-egypt.org**

[2] - عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (٣٣), مرجع سابق

[3] - بيانات وزارة الصناعة, ٢٠٠٨ مرجع سابق

كما أنه إلى جانب هذا الاهتمام، من الضروري القيام بما يلي دعماً لإرساء قاعدة تكنولوجية وطنية:

٢-١- تعزيز نشاط البحث والتطوير، واعتبار ذلك حجر الأساس في سياستنا التكنولوجية متوسطة وبعيدة المدى وكخطوة أولى يمكن البدء بتطوير مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية لإجراء البحوث التطبيقية للصناعة، بدءاً بالصناعات ذات الأولوية (النسيجية – الغذائية – الكيميائية – والكترونية).

٢-٢- إجراء مزيد من الدراسات حول إنشاء قرية تكنولوجية، قد يكون المركز المذكور نواتها الصلبة، إذ أثبتت هذه الصيغة المؤسساتية التي تضم الحاضنات التكنولوجية أيضاً نجاحها في الدول المتقدمة والنامية، وبأنها وسيلة فعالة لبلوغ أهداف ذات شأن في هذا السبيل[١] .

٢-٣- إنشاء قاعدة للمعلومات الخاصة بالتقانات المتاحة للصناعات القائمة، وذات الأولوية تمثل بنك معلومات لمن ينشد التحديث.

٢-٤- زيادة النسبة المخصصة للاستثمار المعرفي من موارد الدولة، بما يحقق الدور الحيوي لتنمية القاعدة التكنولوجية الوطنية.

٢-٥- القيام بحملة توعية توضح الضرورة الملحة لبناء هذه القاعدة التكنولوجية، تبرز مدى ضعفنا في هذا المجال والوسائل المؤدية إلى تجاوزه، وتستهدف خلق وفاق وطني حولها.

٢-٦- تحفيز الشركات الصناعية على الجهود التكنولوجية، وخاصةً في مجال البحث والتطوير، كما فعلت الدول الآسيوية، إذ قدمت إعفاءً ضريبياً كاملاً للنفقات التي تصرف في هذا السبيل، ووفرت التمويل اللازم بشروط ميسرة، بلغت أحياناً حد الإعفاء من الفائدة، ومنحت مكافآت مالية تقديرية لمن حققوا نتيجة ملموسة في التجديد والابتكار، وأعفت التجهيزات المستوردة لهذا الغرض من الرسوم، وكذلك في تايوان تمنح الحكومة معونة مالية تصل إلى ٢٥٪ من نفقات مشاريع البحث المعتمدة وتعاقب الشركات التي لم تنفق النسبة المتفق عليها على البحث والتطوير[٢] .

٢-٧-إيجاد علاقة عضوية بين الصناعة و الجامعات والمعاهد العليا، بربط برامج التدريس وطرقه باحتياجات الصناعة .

---

[1]- هيئة تخطيط الدولة, الخطة الخمسية العاشرة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق

١- موقع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين على شبكة الانترنت www.arifont.org

٢-٨-إشراك المهندسين والفنيين السوريين بتنفيذ المشاريع سواء بإيفادهم ليشاركوا مع الجهة الأجنبية في تصميم المشروع وتصنيع آلاته، أو بإلزامها ما أمكن بإبرام عقود ثانوية مع الجهات السورية الخاصة والعامة لإنجاز الأعمال وفق الشروط المطلوبة.

٢-٩-تدعيم وتشجيع المكاتب الاستشارية السورية، باعتبارها من مراكز تراكم الخبرة التكنولوجية، ولأنها جزء فعال من القاعدة التكنولوجية الوطنية، تبرز أهميته في مرحلة ما قبل الاستثمار التي تحكم مستقبل المشروع أو مرحلة تنفيذ الاستثمار أو في استمرار المشروع بالعمل بكفاءة وفعالية بعد قيامه .

٢-١٠-إحاطة المخترعين والمبتكرين السوريين بالرعاية وتوفير التسهيلات اللازمة لوضع ابتكاراتهم موضع التنفيذ واحتضانهم للوصول لأهدافهم .

٣- تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تتسم دول العالم الثالث عموماً بضعف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسودها سوء الإدارة وتدني مستوى الأجهزة الوظيفية، إذ تسيطر عليها السلبية والبيروقراطية[١]، والوضع في سورية لا يختلف عن ذلك في شيء، علماً أن القطاع الخاص يتشكل أساساً من هذه الصناعات فوفقاً لمعطيات المكتب المركزي للإحصاء عن القطاع الخاص عام ٢٠٠٦ *نجد التالي*[٢] :

٣-١- تمثل المنشآت متناهية الصغر MICRO (والتي تضم أقل من ١٠ عمال) حسب التصنيف الأوربي حوالي (٧٣٪) من إجمالي قيمة الإنتاج ومن إجمالي القيمة المضافة ومن عدد العمال .

٣-٢- بينما تمثل المنشآت الصغيرة (التي تضم ١٠-٥٠ عامل)SMALL حوالي (١٨٪) من قيمة الإنتاج ومن القيمة المضافة و ١١٪ من عدد العمال.

٣-٣- أما المنشآت التي تضم أكثر من /٥٠/ عامل وهي تشتمل على المنشآت التي يعمل فيها /٥١ -٢٥٠ / عامل، أي المشاريع المتوسطة (وفق التصنيف الأوربي) وعدد محدود من المنشآت الكبيرة ، التي تضم أكثر من

---

[1] -SEBC- منشورات مركز الأعمال والمؤسسات السوري , ٢٠٠٦مرجع سابق

[2] -بيانات المكتب المركزي للإحصاء,٢٠٠٧, مرجع سابق

/٢٥٠/ عامل يقتصر وزنها النسبي على حوالي (١١٪) من قيمة الإنتاج والقيمة المضافة وعلى (٦,٥٪) تقريباً من العمالة .

ويجدر بالذكر أن تجربة الدول المتقدمة (مثل ايطاليا وأسبانيا) والدول الآسيوية الناهضة (تايوان ثم كوريا) قد أثبتت أن الدعم الناجح لهذه المشاريع يشكل مساهمة جدية أساسية في تحقيق الارتقاء في السلم التكنولوجي والتشابك الصناعي، وبلوغ مستويات عالمية حتى في الصناعات المعقدة ذات التكنولوجيا الرفيعة[١] .

الأساس في دعم وتطوير هذه المشاريع، ليس مجرد توفير قروض مالية لإقامة منشآت صغيرة منعزلة تظل حبيسة قيود موضوعية تحد من قدرتها على التطور، وإنما إدماج هذه المنشآت في صيغ تنظيمية ديناميكية تتآزر فيما بينها وتدفعها إلى النمو والارتقاء، وتخلق المزيد من فرص العمل، حيث يحفز نجاحها قيام منشآت جديدة تساهم بدورها في مزيد من النمو ومن توظيف العمالة أيضاً، هذا إلى جانب مجموعة من الإجراءات المساندة تنصب على المؤسسات الداعمة، بما في ذلك مراكز تدريب العمال وأرباب العمل وتسهيلات التمويل والحوافز الضريبية والمالية، علماً أن التركيز هنا ينصب أساساً على المنشآت متناهية الصغر (والتي تندرج في سورية تحت مسمى المنشآت الحرفية) وعلى المنشآت الصغيرة .

تعيش المنشآت السورية الحرفية والصغيرة– على أهمية وزنها النسبي في قطاع الصناعة التحويلية– حالة إفراط في التفتت من جهة، وقدرة محدودة جداً على النمو والاتقاء التكنولوجي من جهة أخرى، وذلك بسبب الكوابح الناجمة موضوعياً عن حالتها الانعزالية عن بعضها والاستقلالية فيما بينها أولاً، وعن صغر حجمها وضآلة رأسمالها ثانياً، وما يؤول إليه ذلك كله من انخفاض كبير في قدرتها التنافسية [٢]، كما تواجه هذه المنشآت عدد من العقبات تتمثل في قلة العمالة الماهرة أو المدربة، و انخفاض جودة المنتج، وارتفاع تكلفة نقل المواد الأولية والوسيطة ومستلزمات الإنتاج عامة.

بالمقابل لا بد من الاستفادة من التجارب الدولية لأطر تنظم التعاون بين هذه المنشآت، وخاصةً الإطار التنظيمي الذي عرف بـ (المجمعات العنقودية CLUSERS)[٣] ، بمعنى تمركز جغرافي وقطاعي لعدد من المنشآت تتعاون وتتفاعل فيما بينها، إذ حققت هذه التجربة من خلال الفعالية الجماعية مستويات من الأداء تتجاوز بكثير جداً وبما لا يقارن ما كان يمكن أن تنجزه لو ظلت منعزلة عن بعضها، وقد شكلت التجربة الإيطالية بهذا الصدد

٣– منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ، 2003 مرجع سابق

-بيانات اتحاد غرف الصناعة السورية, ٢٠٠٧ مرجع سابق[2]

- منشورات مركز الأعمال والمؤسسات السوري, مرجع سابق[3]

مثالاً يحتذى به أقر الجميع بنجاحه، ويستحق قدرا كبيراً من الاهتمام، حيث حققت المنشآت المشاركة في المجمع والمتعاونة فيما بينها وفورات سواء في الحصول على مستلزمات الإنتاج، أو في التسويق، أو في تنفيذ طلبيات الشراء الكبيرة، بل وكانت صامدة في مواجهة المتغيرات على المستوى العالمي متجاوزةً صغر حجمها، مما جعلها أكثر تنافسية حتى من شركات كبيرة، كما أصبحت قادرة على القيام بمهام الحصول على المعلومات عن الأسواق، والتدريب والاستخدام الأمثل للآلات، وعلى أن تتطور في اتجاه التخصصات المتكاملة، بما يعنيه ذلك من قسمة عمل أكثر فعالية وعلى الاستفادة من المجال التعليمي الجماعي، حيث يتم فيه تبادل وتطوير للأفكار وتقاسم للمعارف[1] بالنسبة لوضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، فإن مجرد التمركز الجغرافي لعدد من المنشآت لا يكفي بحد ذاته لتحقيق النجاحات المرجوة إذ لا تبرز تلك المزايا المترتبة على المجمع العنقودي من تلقاء نفسها بصورة أوتوماتيكية، ولا بد بالتالي من سياسة حكومية تدخلية تعمل على توفير الهياكل الداعمة الرسمية والخاصة[2] . لذلك أصبح تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة عنصراً رئيسياً في السياسة الصناعية، لما لها من دور هام في تبلور قطاع خاص منافس، ولما لها من مساهمة ذات شأن في نمو السوق المحلية من جانب، والاندماج الفاعل في السوق الإقليمية والدولية من جانب آخر، ومن الضروري العمل على تقديم الدعم اللازم لهذه الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات التالية :

أ- تختلف السياسة الداعمة للتجمع العنقودي حسب طبعته ومدى كثافة التكنولوجيا في المنشآت المشاركة فيه، ومدى التغيرات التي تطرأ على المجمع ومستوى التنسيق فيما بينها، فمثلا في حالة المنشآت المشاركة القائمة على المعرفة. يجب أن يتركز الدعم على تكييف التكنولوجيا ومواءمتها وعلى تصميم منتجات وعمليات جديدة في حين يتركز الدعم في القطاعات التقليدية (النسيج والألبسة والصناعات الغذائية) على تحسين الجودة والمواصفات في عملية الشراء المشترك للمدخلات والتسويق المشترك للمخرجات.

ب- الاستجابة لحاجات الزبائن لأن هذا التوجه يرغم المنشآت على مواجهة قضاياها المتعلقة بالمنافسة ومعالجتها، وانجح سبل الدعم هنا هو تقديم المعونات الفنية التي توفر للمنشآت السبل التي تمكنها من التعرف على حاجات الزبائن ومن الاستجابة لها .

---

[1] - عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (٢٠), مرجع سابق

[2] - منشورات مركز الأعمال والمؤسسات السوري, مرجع سابق

ح- استهداف خلق كفاءة تراكمية لدى مجموعة تلك المنشآت كي تتطور قدماً وتتضاءل حاجتها تدريجياً للدعم الخارجي، والذي يمكن أن يتم من خلال دعم إرساء هياكل إدارية وتشريعية مترابطة تتمتع بالشفافية والوضوح، إضافة إلى مجموعة حوافز ومزايا تشجع عمل هذه التجمعات وقيامها.

٤- إقامة شبكة من المؤسسات الداعمة [١]

تحتاج المنشآت الصغيرة دائماً إلى المؤسسات الداعمة التي تقدم لها المعونة الفنية، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة أن لا تنصب هذه المعونة على جانب العرض فقط أي مدخلات الإنتاج من مهارات وتكنولوجيا ومواد أولية، بل تتوجه أيضاً إلى جانب الطلب، أي الجهات التي ستشتري مخرجات الإنتاج. وفي ضوء التجارب العالمية- وخاصةً في الدول الآسيوية- يمكن التنويه بالمؤسسات التالية، والتي أهملت كلياً حتى الآن في سورية:

٤-١- المراكز الإنتاجية: وهي تساعد في تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإقلاعها، وفي تنظيم إنتاجية المشاريع القائمة، وفي استيعاب التكنولوجيا، وتجاوز مشاكلها، وتقديم المعونة الفنية اللازمة نحو مجالات الإدارة والحسابات والتسويق، بما في ذلك تحديد المواصفات الفنية للمنتجات المصدرة وكيفية تنفيذها.

٤-٢- مراكز الخدمات صغيرة الحجم : وهي التي تقوم بجمع المعلومات عن الطاقات المتاحة في هذه المشاريع وترشيدها في تحسين قدراتها، وتساعد في ربطها بعقود توريد للشركات الكبيرة،كما تفعل منظمة اليونيدو تحت مظلة برنامج العقود الثانوية وتبادل الشراكات (حالياً برنامج التحديث الصناعي السوري الذي سبق الحديث عنه ينفذ هذه الخطوة بالتعاون مع اليونيدو مع بعض شركات القطاع الخاص الصناعي)[٢].

٤-٣- مراكز المعارض : وهي تقدم للمنشآت المعنية خدمات خاصة بالمعارض، حيث تغطي جوانبها الثلاثة:

- **تنظيم معارض متخصصة لهذه المنشآت، والترويج لزياراتها والإطلاع عليها محلياً وإقليمياً ودولياً.**

[1] - عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (١٩), مرجع سابق

[2]-www.imup-sy.org- موقع برنامج التحديث الصناعي السوري على شبكة الانترنت

- المشاركة في المعارض الدولية لإبراز منتجات كافة المشاركين.
- تنظيم زيارات جماعية للمعارض الدولية التي لا يشاركون فيها كعارضين.

وتكون هذه الأنشطة الثلاثة مدعومة بمعونات من الدولة، حيث تكلفة المشاركة في هذه المعارض الدولية مرتفعة جداً تحول دون مشاركة المنشآت الصغيرة إن لم يتوفر لها الدعم المذكور.

٤-٤- مراكز تدريب العمال وأرباب العمل : وهي على جانب كبير من الأهمية لسد الفجوة القائمة في توفر العمالة المدربة، ورفع الإنتاجية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقات المتاحة، وكذلك لرفع كفاءة أرباب العمل في هذا القطاع، وهم نسبة كبيرة وبأشد الحاجة لتحسين وتفعيل إمكاناتهم وقدراتهم.

٥- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار

لن يكون بالإمكان تحقيق الأهداف التي انطوت عليها الرؤية الصناعية، ما لم يتوفر المناخ المناسب للاستثمار والأعمال، وهو المناخ الذي يسمح بالنجاح والبروز للمنظمين وللصناعات الصاعدة لتحقيق نمو اقتصادي وتكنولوجي طويل الأمد، هذا المناخ لا يزال في سورية بحالة تستدعي كثيراً من الجهد حتى يستكمل مقوماته فقانون الاستثمار رقم /١٠/ وتعديلاته والقانون رقم /٨/ لم ينجح في اجتذاب الاستثمار للصناعة على الوجه المبتغى، كما ظل الاستثمار الأجنبي شبه معدوم (لم يتعد ٦٠٠ مليون دولار لغاية ٢٠٠٦)[١] ، إضافة إلى أن تكاليف الأعمال (التي يقصد بها كافة التكاليف المترتبة على الاستثمار قبل بدء الإنتاج وبعده، باستثناء تكاليف الإنتاج المباشرة) لا تزال باهظة من حيث المال، ومن حيث الوقت أيضاً، وذلك بسبب بطء الإجراءات وتعقيدها وتعدد الجهات التي يجب الحصول على موافقتها.

هذا ويمكن أن تتجسد مقومات المناخ المطلوب بما يلي :

٥-١- استقرار السياسات الاقتصادية : لا تزال سورية تفتقر إلى سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة توفر للمستثمر الصناعي رؤية جلية، إذ لا يمكن لبلد أن يستقطب الاستثمار من الداخل والخارج ما لم تكن لديه سياسات اقتصادية تتصف بالوضوح والتماسك والشفافية، بحيث يستشف المستثمر ما سيكون عليه المستقبل، مما يسهم في زيادة الإقبال على استثمارات طويلة الأجل[٢].

---

[1] - التقرير الصناعي العربي,٢٠٠٧, الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية, مرجع سابق

[2] -الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية في منطقة الإسكوا,٢٠٠٥,العدد الثالث, مرجع سابق

٥-٢- توفر البنى التحتية الاستثمارية : وهي تعني توفر المناطق الصناعية المتكاملة، التي تشتمل على جميع المرافق وتتكامل فيها كافة الخدمات، وترتبط بشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية، إذ لم تعد هذه المناطق مجرد مكان تتجمع فيها الصناعات بعيداً عن المناطق الحضرية أو الزراعية، وإنما مراكز جلب للاستثمار الوطني والخارجي، كما تعني توفير خدمات البنية التحتية الضرورية للاستثمار من كهرباء وماء وهاتف وصرف صحي بالإضافة إلى كافة تسهيلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأقصى سرعة ممكنة وبأيسر السبل أينما كان موقع المنشأة هذا إلى جانب موانىء بحرية وجوية وأنظمة نقل بري تعمل بكفاءة عالية .

٥-٣- توفر الموارد البشرية : لقد أصبح توفر الكفاءات المزودة بالمعارف والمهارات العالية ركناً أساسياً وجوهرياً، ليس فقط في أي جهد تنموي جدي، وإنما أيضاً في المناخ الاستثماري المستهدف، ومن ثم يصبح من المهم جداً تطوير القدرات وتنظيم المهارات والمعرفة الفنية على كافة المستويات، وفي مختلف الفعاليات الفنية والمالية والإدارية، وهي ما يسمى بالاستثمار التكنولوجي لأن التكنولوجيا كامنة بالأفراد قبل الآلات، وقد تبين من دراسة قام بها البنك الدولي شملت /١٢٢/دولة، استهدفت معرفة مدى إسهام العوامل المختلفة في زيادة الإنتاجية، فتبين بأن (٦٤٪) منها تعزى لرأس المال البشري[١] .

٥-٤-تخفيض تكاليف الأعمال : وهي تتعلق بطائفة واسعة من العمليات والمراحل من الترخيص المؤقت مروراً بالحصول على الأرض، إلى الموافقة على بناء المنشأة، وربطها بخدمات البنية التحتية إلى الترخيص النهائي، ثم مشاكل التمويل والتأمين وإجازات الاستيراد ومعاملات التصدير، إلى الاستثمار في التنمية والتكنولوجيا والتوسع في المنشأة، ولا تقتصر هذه التكاليف على النفقات المالية، وإنما تشمل أيضاً الوقت الذي يستغرقه إنجاز تلك المعاملات والحصول على الموافقات، وهي كثيرة جداً، والتي تتصاعد احتمالات الفساد مع زيادتها[٢]، لهذا كله أضحى ضرورياً انتهاج كافة السبل الكفيلة بتخفيض تكاليف الأعمال وتبسيط الإجراءات وإنقاص فرص الفساد والإفساد .

٥-٥-وجود نظام مصرفي متطور : لا بد من توفر نظام مصرفي يستجيب بالسرعة القصوى لحاجات الصناعيين ويتلازم مع سياسة تمويل فعالة للنشاط الصناعي في مرحلتي الاستثمار والتوسع من جهة، والتشغيل من جهة ثانية ويتطلب الأمر في المرحلة الأولى قيام شركات مصرفية عامة متخصصة بالاستثمار ورأس المال المخاطر أو مشتركة مع القطاع الخاص، وتطبق جميعها سياسة الدولة المعتمدة بموضوعية ومهنية عالية، مع أولوية خاصة للصناعة

١- عن موقع البنك الدولي www.albankaldawli.org

2- عبد النور, خالد, السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣, ص (٩٣)

التحويلية عموماً وتمويل عقود الصادرات وضمانها ومنح تسهيلات إئتمانية أكبر للصادرات الصناعية، بحيث يرتفع سقفها بارتفاع حجم التصدير.

٥-٦- الإدارة الكفوءة[1] : لا يمكن تعبئة الاستثمار كما ينبغي إلا إذا قامت الدولة بفعالية بالمهام المطروحة أمامها، والتصدي بحزم للممارسات الاحتكارية، والسلوكيات الساعية للكسب الريعي والربح غير المشروع، كما أنه لابد من توفر إدارة فعالة قادرة على تطبيق التشريعات القانونية والقرارات التنظيمية بنزاهة، ومن المهم تبسيط التشريعات وإيضاح الأسس التي تحكم تسعير الطاقة وبقية مستلزمات الإنتاج المحلية الخاضعة للدولة، بحيث تكون واضحة ضمن دليل استثمار موحد يسهل الرجوع إليه .

٥-٧-الجهاز القضائي الفعال: لابد من إيجاد مؤيدات تشريعية حازمة لتدعيم المناخ الاستثماري يطبقها جهاز قضائي يطمئن له المواطنون والمستثمرون عبر إجراءات قضائية سريعة وعادلة وتنفيذ فوري للأحكام، بحيث يسود جو من الانضباط يرتاح له المستثمر ويثق بأنه لن يواجه عقبات غير متوقعة نتيجة إهمال، ولن يتعرض للابتزاز ولن يضيع مالاً ووقتاً للحصول على حق يكفله له القانون .

٥-٨- تطبيق النافذة الواحدة: إن القضاء على العقبات البيروقراطية وما أكثرها، يستوجب إعادة تنظيم إجراءات ترخيص المشروع الصناعي، وتعديله، والحصول على كافة الخدمات المرتبطة بتنفيذه في اتجاه الاختصار والتبسيط والوضوح، وبحيث ينتفي التبعثر المكاني المكثف، وهذا يعني تطبيق أسلوب النافذة الواحدة بما يعني اكتمال كافة الإجراءات والمعاملات في قاعة واحدة، تضم مكاتب لجميع الجهات الرسمية المعنية من وزارات ومصرف مركزي ومؤسسات الخدمات العامة، على أن يكون الجميع مخولين بالبت فيما يعرض عليه، وليس مجرد ضابط ارتباط بين المستثمر والجهة التي يمثلها .

وفي ضوء ما سبق أضحى ضرورياً تفعيل أكبر لدور الهيئة السورية للاستثمار مزودة بأفضل الكفاءات تكون *مهمتها* :

أ- القيام بالنشاط الترويجي للمشاريع الاستثمارية بكافة السبل، وعدم الاكتفاء بمؤتمر سنوي هنا أو هناك ولا يفي بالغرض المطلوب.

ب- إيجاد قاعدة معلومات تفصيلية عن الاقتصاد السوري (مؤشرات الاقتصاد الكلي ، القطاعات الإنتاجية والخدمية الميزانية العادية والاستثمارية والثروات الطبيعية ، التشريعات ...الخ).

ج- وضع خارطة استثمارية و دليل للاستثمار واضح ومبسط يجيب المستثمر عن أي تساؤل لديه.

---

[1] - اللحام , فؤاد , تحديث الصناعة السورية, ٢٠٠٨

ح- القيام بتحليل استراتيجي دوري لمواطن القوة والضعف في سورية بهذا الصدد، ونشر التقارير اللازمة لذلك بشكل دوري بل وبشكل تسويقي .

خ- إعداد دراسات جدوى أولية لبعض المشاريع ذات الأولوية لتدعيم النسيج الصناعي السوري.

د- ممارسة عمل النافذة الواحدة بشكل أكثر سهولة مما هو عليه الآن، بحيث يتعامل المستثمر مع مرجع رسمي واحد حتى إقلاع مشروعه.

ويمكن من خلال الجدول التالي إلقاء الضوء على أهم الوظائف التي يجب أن تمارسها هيئة الاستثمار السورية

وظائف هيئة الاستثمار

المهمة	الهدف	النتيجة
الإستراتيجية والتنظيم	وضع مفهوم السياسة الاستثمارية المحلية	جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات والصادرات والعمق الصناعي والبحث والتطوير، وغير ذلك في هيكلية هيئة ترويج الاستثمار وعلاقات مع الدوائر الحكومية، مثل مركز اتخاذ القرار و شبكة المكاتب الإقليمية والدولية،ووضع أولويات العمل وتطوير النشاطات القائمة مع الوقت وتأسيس قاعدة البيانات عن الأوضاع المحلية المستثمرين المحتملين و التوجيهات الدولية
بناء الصورة الاستثمارية	خلق الصورة الصحيحة للمواقع الاستثمارية	تأسيس علاقات عامة من خلال الدعاية و مواقع الانترنيت وأدوات أخرى في تكنولوجيا المعلومات، وإقامة ندوات المعلوماتية تخصصية إلى جانب المشاركة في المعارض والمؤتمرات التجارية .
تطلعات الاستثمار	جذب الاستثمارات الأكثر اهتماماً	إدارة حملات تسويقية، مع التركيز على قطاعات معينة ومستثمرين محددين باستخدام شبكات رجال الأعمال.
تسهيل الاستثمار	تسهيل وإدراك الاستثمارات الجديدة	معالجة أهم الاستفسارات من زيارة الموقع قبل الاستثمار وتنمية تدريجية للعلاقات ومفاوضات تنفيذية أساسية لرزمة الاستثمار وكذلك المساعدة تسهيلات الترخيص وإجراءات حيازة الأرض والمصنع ومتطلبات البيئة التحتية .
خلق الميزات التنافسية	الحرص على توافق العوامل والمؤسسات المحلية مع منظمات المستثمرين والمستهدفين	تطوير مهارات ومؤسسات محددة تفي بحاجات المستثمر المستهدف وخلق البنية التحتية اللازمة للصناعة، وتخفيض كلفة الصفقات وإظهار الاستعداد للسماع والتجاوب.

خدمات المستثمر والعناية المتواصلة	متابعة الخدمات المقدمة للمستثمرين الحاليين (مسح لمدى رضا الزبون وترويج إقامة الروابط و تطوير النشاطات)	تحديد شركاء العمل المحليين ، و المساعدة على تحسين نوعية الحياة للمستثمرين الأجانب و تأمين حوافز ومؤسسات مساعدة للبحث والتطوير المهارات، وخلق ترابط مع الموردين من جامعات ومؤسسات تكنولوجيا .
تقييم نشاطات هيئة ترويج الاستثمار	مراقبة تقدم وتحسين أداء هيئة ترويج الاستثمار	تقييم المؤسسات التي تم إنشاؤها مقارنة مع المنافسين والتجارب الأكثر نجاحاً .

٦- الاهتمام بالسياسة التجارية

إن التجارة الحرة لا تعطي الإشارات الصائبة والحوافز المناسبة لتخصيص الموارد، إذ من الممكن أن تؤدي إلى هروب الاستثمار، كما أن الحماية لا تقدم المؤشرات والحوافز الضرورية لتوجيه المستثمرين إلى الفعاليات المنافسة في أسواق مفتوحة، وتلتقي الحماية والتجارة الحرة معاً في كبح بناء نسيج صناعي منافس، وذي محتوى تكنولوجي متقدم، ومن ثم فالمبدأ هو ربط السياسة التجارية بحاجات تطوير النسيج الصناعي بحسب طبيعة تركيب اقتصاد كل بلد،حيث تتجلى هذه الحاجات في حالة الاقتصاد السوري كما يلي :

٦-١- إعادة تأهيل المنشآت القائمة القابلة للحياة كي تصبح قادرة على المنافسة، فالانفتاح وإعادة التأهيل عنصران متكاملان، من خلالهما يتم التحرير بوتائر تتماشى مع قدرة كل صناعة على المنافسة ووفق جدول زمني يعلن مسبقاً، بحيث يعرف الجميع وتيرة التخفيض ومواعيده، واعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو مستقبل تنافسي أفضل لا قدراً تفرضه العولمة[١] .

٦-٢-ينطبق المبدأ نفسه على الصناعات الناشئة – أي تلك التي تنتج منتجاً جديداً أو تستخدم تكنولوجيا جديدة لتطوير منتج قائم – بتحديد فترة زمنية معينة لسريان الحماية، على أن ترتبط بتحسن قابل للقياس كزيادة الصادرات وتصاعد الإنتاجية، ويظل الفيصل الأخير في جدواها هو جهود المنشآت المعنية الذاتية مع توفير مقومات التنافسية لها، فإن اقتصرت على استغلال فترة الحماية لزيادة الأرباح فقط انقلب الربح إلى ريع وانتهى الأمر إلى ترهلها وتراجع قدراتها .

٦-٣-بالمقابل يجب تنشيط ومضاعفة الصادرات الصناعية السورية عدة مرات، باعتبار ذلك أمراً حيوياً بل ضرورة ملحة للاقتصاد السوري أمام نضوب النفط خلال فترة قريبة كسلعة تصديرية، وقد اثبت التاريخ الاقتصادي

[1]- مشروع قانون إصلاح القطاع الصناعي , ٢٠٠٧, وزارة الصناعة

الحديث أن السياسة الاقتصادية القائمة على تنشيط الصادرات الصناعية في الدول الآسيوية كانت أفضل وأعلى مردوداً بكثير جداً من سياسات الإصلاح التي بنيت على أساس تحرير التجارة في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أضف إلى ذلك أنه السبيل الأمثل لرفع بناء القدرة التنافسية الصناعية إذ يحفز على خفض تكاليف الإنتاج، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الجودة، ويدفع نحو تنويع المنتجات، وتعزيز التخصص واقتحام أسواق جديدة.

ويمكن تنشيط الصادرات الصناعية من خلال التالي[1] :

٦-٣-١- على الجهات الحكومية المعنية أن تراجع وتحلل بصورة منتظمة وتفصيلية كافة المعلومات المتعلقة بصادراتها الصناعية ومقارنتها بأداء الدول المنافسة، مما يسمح بالتعرف دائماً على وضع صادراتها التنافسي ومناقشة واعتماد الحلول المناسبة.

٦-٣-٢- تحديد المنتجات التي يمكن لسورية أن تصدرها بنجاح من خلال تحليل السلسة التكنولوجية للصناعات ذات الأولوية، وهي صناعة النسيج والألبسة (متدنية التكنولوجيا)، وصناعة المفروشات و الصناعات الغذائية.

٦-٣-٣- تخفيض تكاليف الإنتاج بتمكين المصدرين المباشرين وغير المباشرين من الحصول على مدخلات ومستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية، والتقليل من تكاليف عمليات التصدير التجارية بإزالة البيروقراطية في إجراءات التصدير والاستيراد و التخليص الجمركي، وتخفيف الأعباء المترتبة على التأمين والنقل .

٦-٣-٤- توفير البنية التحتية والأرض التي يقام عليها المصنع المخصص للمشاريع التصديرية بأسعار مدعومة.

٦-٣-٥- تفعيل المناطق الحرة لاجتذاب الصناعيين المصدرين لها، وضرورة استقصاء الأسباب التي تقف خلف عدم الاستغلال الكامل للمناطق القائمة حالياً، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتجاوز هذا الوضع.

٦-٣-٦- تنشيط دور البعثات الدبلوماسية السورية في الخارج، وبالذات دور الملحقين التجاريين كي يرفدوا الجهات الرسمية والخاصة في الداخل بكافة المعلومات المتعلقة بالسلع السورية القادرة على المنافسة، والجهات المستوردة لها .

٦-٣-٧-توفير التمويل المناسب للمصدرين لتنفيذ عقودهم مع الخارج، وضمان تنفيذ هذه العقود، وهذا يتطلب تأسيس مصرف لتنمية الصادرات يكون حجم التصدير فيه هو المعيار الموضوعي في تحديد سقوف الائتمان للمقترضين .

[1] - بيانات وزارة الاقتصاد السورية,٢٠٠٧مرجع سابق

٦-٣-٨- إقامة البيوت التجارية المتخصصة بالتصدير، وخاصةً في صناعة النسيج والألبسة، لتقوم بمهمة تسويق المنتجات السورية في الخارج[١]، وهي صعبة ومكلفة تعجز عنها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى الدولة أن تشجع قيامها بمختلف الحوافز بما في ذلك المشاركة في رأس المال .

٧- الاهتمام بالتمويل الصناعي[٢]

إن عامل التمويل يعتبر من أهم العوامل لقيام أي مشروع صناعي، ومن خلال هذا العامل يتم اتخاذ القرار بالقيام بالمشروع الاستثماري، وفي سورية تتصف عملية التمويل بما يلي:

٧-١- عاشت الصناعة السورية ولا تزال وضعاً فريداً من نوعه يقتضي بأن يقوم المستثمر الصناعي بتمويل نشاطه كاملاً من موارده الذاتية، وهو وضع فريد من نوعه، إذ لا يزيد عادةً رأس المال الذي يجب على المستثمر توفيره في البداية لإقامة مشروع ما عن (٢٠-٤٠٪) من تكاليف الاستثمار، ويغطي الباقي من القروض المتوسطة الأجل وغالباً طويلة الأجل، وفي الوقت ذاته لا يزال هناك غياب لشركات الأموال، وبالذات الشركات المساهمة التي أثبت التاريخ الاقتصادي فعاليتها كوعاء استثماري لمدخرات الأفراد عبر مشاريع تدعم وتثري الاقتصاد الوطني ومن ثم ظل الادخار الفردي خارج دائرة الاستثمار الصناعي بصورة عامة .

٧-٢-من المثير للدهشة بل من المستغرب جداً أن تقتصر حصة قطاع الصناعة التحويلية من إجمالي التسليف في سورية حتى عام ٢٠٠٧ على ٦ % (مقابل حوالي ٦٣ % للتجارة والخدمات و ١٩٪ لكل من الزراعة والتشييد)[٣]، وإذا ما تم إقراض البعض فإن هذه العملية تتم ضمن شروط معقدة، وببطء شديد في اتخاذ القرار ناهيك عن ضغوطات السلوك الريعي التي يتعرض لها المقترض المحتمل، علماً أن هذه القروض تنصب على التشغيل، وليس على الاستثمار، إلا في حالات نادرة، وهذا المظهر يعتبر عنصراً رئيسياً في تفسير تخلف النسيج الصناعي وضآلة الاستثمار فيه.

٧-٣- بالمقابل تفيد تجربة الدول الآسيوية، بأن الدولة لعبت دوراً حاسماً وأساسياً في تمويل الاستثمارات الصناعية، مستعينة بالموارد من خارج الميزانية العامة مثل (القروض الخارجية بضمان الدولة، وصناديق التوفير وصناديق

---

[1] - الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا,استعراض الصناعة في بلدان الأسكوا,٢٠٠٠, العدد الأول

[2] - مركز الأعمال والمؤسسات السوري, ٢٠٠٦ مرجع سابق

[3] - بيانات المصرف الصناعي السوري, ٢٠٠٧

المعاشات)، حيث بلغ حجم القروض في هذا السبيل حداً يماثل حجم الإنفاق العام المدرج في الميزانية وكانت تمنح بأسعار فائدة تفضيلية، وتمكنت الدولة من خلال ذلك أن توجه الاستثمار الصناعي نحو الأولويات المحددة.

٧-٤- إن الصناعة بحاجة مستمرة ومتنامية للاستثمارات طويلة الأجل، وهذه بالضرورة تنطوي على عنصر المخاطرة، والمستثمر عاجز عن تمويل كل احتياجات المشروع من موارده الخاصة، وليس بإمكان البنوك التجارية أن تقوم بهذه المهمة لأن طبيعة عملها تنصب على تمويل وتنفيذ الصفقات التجارية، وهي أساساً عمليات قصيرة الأجل، لذا لا بد من إيجاد مصادر تمويل أخرى لهذه الفعاليات مثل بنوك الاستثمار ومؤسسات رأس المال المضارب، والاستثمار في هذه المؤسسات لا يتم عادةً من قبل القطاع الخاص خاصةً في الدول النامية، وبالتالي فمن واجب الدولة أن تدفع بصناديق التوفيروالمعاشات وبنوك القطاع العام الأخرى كي تشارك برأسمال تلك المؤسسات التمويلية، وأن تعمل على تحفيز القطاع الخاص على المساهمة فيها، مع ضرورة مراعاة أن تتم إدارة هذه المؤسسات بمهنية عالية وخاصة من حيث توفر الكوادر القادرة على إعداد المشروع تقنياً واقتصادياً في ضوء دراسات جدوى ذات مصداقية مع متابعة التنفيذ وحسن استخدام القرض[١] .

إن تحقيق الرؤية الوطنية والهيكل الصناعي المطلوب يتوقف في آخر المطاف على توفر التمويل، وتعبئة الموارد المالية، وإيجاد المؤسسات الضرورية للتنفيذ، وذلك في إطار سياسة واضحة لتمويل الاستثمارات الصناعية التصديرية الواعدة.

٨- دعم القدرات الوطنية الإستراتيجية

إن نجاح جهود التنمية الصناعية منوط بأمرين[٢]: أولهما توفر الرؤية الوطنية وثانيهما القدرة على التنفيذ، وكلاهما يشكلان معاً القدرات الوطنية الإستراتيجية، وذلك من خلال المحددات التالية:

٨-١- الرؤية الصناعية تشتمل على الأهداف الواضحة، والخيارات الأساسية الملائمة من جهة تحديد الفعاليات الأولى بالاهتمام والرعاية والدعم – وهي تلك الموجهة للتصدير أساساً وذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المتقدم – إلى العناصر الأساسية التي يجب إيجادها لضمان تحقيقها (القاعدة التكنولوجية الوطنية، مناخ الاستثمار

---

[1] - عبد النور, خالد, واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢,ص (١٥), مرجع سابق

[2] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق

المناسب، السياسة التجارية ..الخ)، وهي التي ترتبط أصلاً بالإدارة الاقتصادية ونظرتها الاستشرافية انطلاقاً من المعطيات البارزة للعيان على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي والإقليمي.

٨-٢-أما القدرة على التنفيذ فتمثل عنصراً حاسماً، وهي منوطة بكفاءة الجهاز الوظيفي الفني والإداري للقيام بما يتطلبه تحقيق الرؤية من صياغة للسياسات والإجراءات، والقيام بدراسات تفصيلية معمقة، وخاصة تحليل السلسة التكنولوجية للفعاليات ذات الأولوية، وتحديد الحلقات في كل منها التي يمكن أن تضع سورية بمستوى منافس جودة وسعرًا، وكذلك معرفة الأسواق القائمة والمحتملة وخصائصها، والجهات المستوردة والموزعة لمنتجاتها وإجراء المقارنة مع ما يحدث في الدول الأخرى التي ثبت نجاحها، مع ضرورة متابعة ورصد خطوات التنفيذ والتدخل في اللحظة المناسبة، أو تبديل السياسات والإجراءات التي اعتمدت حال بروز انحراف فيها، بحيث تنخفض تكلفة الأخطاء إلى الحد الأدنى .

٨-٣-في حال صعوبة توفر الكفاءات الفنية المناسبة للقيام بهذا النوع من الدراسات (من حيث المعرفة الواضحة بالتكنولوجيات وحجم الوحدات الإنتاجية الأمثل، ومصادر معرفة الصنع، وتركيبة ومكونات الخط الإنتاجي ومواصفاتها والمهارات المطلوبة) فمن الضروري توفر كوادر قادرة على وضع الإطار المرجعي، و مناقشة وتقييم الدراسات التي تقوم بها مكاتب استشارية سواء تم تمويلها من قبل الحكومة أو عبر معونات فنية تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية، إذ يجب ألا تبقى الأجهزة الحكومية سلبية منفعلة تتلقى ما يقدم لها دون تقييم للنتائج المستفادة من هذه المعونات والدراسات، مع ما يعنيه ذلك من نتائج هزيلة.

٨-٤- استكمالاً لمقومات النجاح يستوجب الأمر إدخال تعديل مؤسسي جوهري يضمن التنسيق الفعال بين كافة الجهات المعنية في كافة مراحل صياغة السياسات وتطبيقها، حيث يلاحظ أن هناك العديد من الوزارات ذات التأثير على القرار الصناعي (الصناعة – الاقتصاد – المالية – الاتصالات والتقانة – الزراعة – التربية – التعليم العالي – الكهرباء – الإدارة المحلية – النقل – هيئة تخطيط الدولة) هي ذات أهداف مختلفة لا تجمعها رؤية موحدة ولا ترتبط فيما بينها بتبادل للمعلومات وتشاور منتظم وحميمي .

ولتجاوز هذا الوضع يجب وضع إطار مؤسسي جديد يضمن الفاعلية والتنسيق و التكامل في سياسات عمل مختلف الجهات، انطلاقاً من خطوة إنشاء مجلس التنمية والتنافسية الصناعية السوري، مهمته صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها[1]، حيث يجمع المعلومات اللازمة وينسق بين مختلف الجهات الحكومية دافعاً نحو التغيير والتعديل

[1] - الأمم المتحدة للتنمية الصناعية,البرنامج الوطني لتحديث الصناعة السورية,٢٠٠٤, مرجع سابق

اللازمين في التشريعات والأنظمة عندما يقتضي الأمر محدداً حزمة الحوافز بما فيها المنح والدعم المالي و شروط الحصول عليها، مع أهمية وضرورة ترأسه من قبل أعلى سلطة تنفيذية في الدولة و عضوية وزراء الجهات المعنية وعدد من صناعيي القطاع الخاص المشهود لهم بالكفاءة والعقل الاستراتيجي، بحيث يكون القطاع الخاص شريكاً حقيقياً في صياغة السياسات وتنفيذها[1]، وهذا ما أخذت به بنجاح الدول الآسيوية وكوستاريكا وايرلندا.

إن توفر القدرات الوطنية الإستراتيجية والجهاز الوظيفي الكفء، هو أمر بالغ الأهمية باعتباره شرطاً أوليا لإنجاح السياسات الصناعية، وهنا يجدر التذكير بأن الإجماع منعقد لدى أكثرية المحللين الاقتصاديين بأن الفضل الأول في النجاحات التي حققتها الدول الآسيوية يرجع أساساً إضافة لرؤية القيادة السياسية وإدارتها الحازمة، إلى كفاءة الجهاز الوظيفي الذي استطاع ترجمة الرؤية إلى واقع محسوس.

٩- قاعدة المعلومات الصناعية[2]

إن أهمية ودور المعلومة والرقم الإحصائي في أي عملية تطوير وتحديث، تعتبر عنصر وعامل مهم جداً يمكن توضيحه فيما يلي:

٩-١- لابد أن تستند عملية صنع القرار إلى قاعدة ثرية ووافية من المعلومات تتدفق بانتظام، يحسن جمعها وتبويبها وتحديثها باستمرار سواء تعلق القرار في تحديد وصياغة السياسات، أو في اختيار البديل الأفضل و فرصة الاستثمار والتكنولوجيا الأنسب، أو في التوجه إلى أسواق معنية وشرائح سكانية بعينها في هذه الأسواق.

٩-٢-كما أن متابعة تنفيذ هذه القرارات جميعها والتشخيص السريع للمشاكل والعقبات التي تعترض أو تعرقل مسيرة التنفيذ، واتخاذ الإجراء التصحيحي الضروري، لابد وأن تقوم على معرفة صحيحة وموضوعية بالواقع وتطور مجريات الأمور، بما يستلزمه ذلك من ضرورة وصول هذه المعلومات إلى الجهات المعنية بسرعة، وفي الوقت المناسب، حيث لا بد من الإشارة هنا إلى الخطوة التي لا بد من تفعيلها ورفع قدراتها وهي (مركز دعم اتخاذ القرار) المؤسسة التي تعثر تأسيسها في أكثر من مرحلة، والتي من المفيد جداً التركيز على دعمها.

وبهذا أصبح وجود قاعدة المعلومات الصناعية على الوجه المطلوب هدفاً مهماً بحد ذاته، ناهيك عن أنها خطوة ضرورية لا غنى عنها نحو تحقيق اقتصاد سوري قائم على المعرفة، ومن أجل ذلك فسورية بأشد الحاجة إلى نظام

---

[1] - برنامج التحديث الصناعي السوري, وثيقة البرنامج الوطني المعدة من قبل الخبراء، عام ٢٠٠٧,ص ٤٤

[2] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق

فعال للمعلومات يضمن جمعها وتبويبها وتنظيمها ومصداقيتها، كما يضمن أيضاً سهولة وسرعة تدفقها بين مختلف الوزارات والجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية كغرف الصناعة والتجارة، وتجنب ازدواجية الجهود المتوازية والمتضاربة أحياناً، وتوحيد المفاهيم الصناعية وانتظام نشرها والوصول إليها دون عناء.

الفصل الثالث

التنافسية الصناعية والمتغيرات الدولية

التنافسية مصطلح يطلق على السياسات و المؤشرات الاقتصادية التي تشكل قدرة الدولة على خلق مناخ استثماري دائم ، تكون فيه مؤسسات الأعمال قادرة على دخول أسواق جديدة من خلال إنتاج قيمة مضافة أكبر، كما أنها تساعد على تحقيق رفاه أكبر لمواطنيها[1].

تعد المنافسة Competition بين منشآت الأعمال على مستوى الاقتصاد الجزئي قوة الدفع الرئيسية لرفع التنافسية Competitiveness إضافة إلى دورها في إرساء استقرار في الاقتصاد الكلي بصفته أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنافسية .

تعتبر التنافسية في الاقتصاد العالمي المعاصر أحد أهم الوسائل في إدارة التحديث الصناعي, حيث تساهم في تمكين الدول– متقدمة كانت أم نامية– من معايشة البيئة الدولية التي تنسجم مع معايير العولمة بكافة أبعادها, وتساعدها في الانفتاح على الاقتصاد الدولي من خلال تحرير الأسواق تحت شعار "البقاء للأفضل".

إن جوهر ومضمون التنافسية هو مفهوم نسبي مرتبط بدرجة التطور الاقتصادي والأهداف المنشودة أمام المجتمع وهو يعكس الأداء النسبي الأفضل والأحسن، وهذا المفهوم الشمولي تعددت تعاريفه حسب الجهة المعرفة فمثلاً: عرفها مجلس التنافسية الأميركية بأنها (مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي نفس الوقت تسمح بتنمية الدخول الحقيقية). وهذا التعريف يركز على ضرورة تحقيق المزيد من الرفاهية التي تعتبر الهمّ الأول عند المواطن. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفتها بأنها (القدرة على توليد دخول أعلى لعوامل الإنتاج وتوليد مستويات عمالة مستدامة). أمّا المنتدى الاقتصادي الدولي فعرفها بأنها (مقدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد) وفي عام ٢٠٠٠ طور هذا التعريف بحيث أصبح يشمل عواملها ومحدداتها وقسمها إلى (تنافسية كامنة وجارية). أمّا معهد الإدارة الدولية IMD فقد حدد جوهرها بتحقيق القيم المضافة عن طريق إدارة الأصول الإنتاجية بما يسمح بتبوء

[1]-تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام٢٠٠٧

موقع اقتصادي عالمي أفضل وتؤدي إلى التفوق في الأسواق الدولية وبأنها (مقدرة البلد على إنشاء القيم المضافة وبالتالي زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات الاقتصادية وربطها بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق الأهداف المنشودة)[1].

أمّا عربيا فقد عرفها (المعهد العربي للتخطيط في الكويت) بأنها (الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في إطار القطاعات و الأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية).

وبرأينا إننا في سورية بأمس الحاجة إلى إيجاد تعريف محدد ودقيق للتنافسية منطلقاً من واقع اقتصادنا والتحديات الماثلة أمامنا، وبالتالي فإنه يمكننا اعتماد التعريف التالي: (قدرة اقتصادنا على إنتاج سلع وخدمات قادرة على المنافسة والتسويق في السوقين الداخلي والخارجي مع تحقيق ربح وقيمة مضافة عالية تنعكس بشكل مباشر على تحسين مستوى المعيشة والدخل، حيث يكون جوهرها ومعيارها هو زيادة إنتاجية العمل وتقليل التكلفة)[2].

---

[1]- www.economies.com

[2] -تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام٢٠٠٧

المبحث الأول – التنافسية الصناعية

التنافسية تقيس قدرة الدولة على تمكين منشآت الأعمال من خلق قيم اقتصادية عالية بصورة متنامية و مستدامة، والمحافظة من خلال ذلك على مستوى تطور وحداثة صناعية تساهم في مستويات معيشة مرتفعة للمواطنين، وحتى يتسنى معرفة الكيفية التي تصبح بها الدولة أكثر تنافسية، ينبغي فهم طبيعة قوى الدفع التي تكمن وراء التنافسية وعملية خلق القيم الاقتصادية، ويمكن القول إن إنتاجية عنصر العمل تمثل قوة الدفع الأساسية للتنافسية، هناك بالطبع مقاييس أخرى ذات صلة بالتنافسية، مثل حصة الدولة من السوق العالمي (يعبر عنها بنسبة صادرات الدولة إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الدولة من الاستثمارات الأجنبية، إلا أن جميع هذه المقاييس هي مجرد مؤشرات لمستوى التنافسية وليست القوة الدافعة، وكما هو معلوم فإن الإنتاجية العالية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور، ويمكن ذكر أهم محددات الإنتاجية بما يلي[1] :

- قيمة منتجات الدولة من السلع والخدمات في الأسواق العالمية .
- الفاعلية التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات .
- حجم القوى العاملة في هذه الأنشطة الاقتصادية .

من هنا تتحدد تنافسية أي دولة بقدرتها على تفعيل هذه العوامل الثلاثة و توظيفها في تكوين الثروة، وإيجاد مصادر جديدة لها، وتتنافس الدول من خلال توفير قوى عاملة ذات كفاءة عالية وبيئة أعمال مواتية، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات ونمو الشركات العاملة وتطورها، ويمكننا توضيح ذلك من خلال ما يلي:

١– التنافسية والتنمية الصناعية

[1] - تقرير التنافسية لعام٢٠٠٦ ,الصادر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت

تتغير قدرة أي دولة على المنافسة حين اجتيازها مختلف مراحل التنمية الاقتصادية، ويمكن تقسيم ذلك إلى ثلاث مراحل رئيسية من حيث مستوى تطور التنافسية[1] :

- تنافسية قائمة على عوامل الإنتاج (تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية و إنتاج المواد الخام) .
- تنافسية قائمة على الاستثمار (مدفوعة بمستويات مرتفعة من الكفاءة، والتوسع في سلسلة القيمة المضافة من خلال زيادة معدلات الاستثمار)
- تنافسية قائمة على الإبداع و الابتكار (تتميز بإنتاج سلع وخدمات متميزة ومبتكرة ذات أسعار مرتفعة في السوق العالمي) وعادةً ما تكون الاقتصاديات المدفوعة بالإبداع و الابتكار أقل تأثراً بتقلبات التجارة العالمية و الأسواق الخارجية.

تتنافس الاقتصاديات القائمة على عوامل الإنتاج بصفة أساسية على وفرة المواد والموارد الطبيعية و أسعارها المتدنية، فالمنشآت الصناعية العاملة في الاقتصاديات القائمة على عوامل الإنتاج تكون ضالعة أساساً في عمليات الإنتاج الأولي، وتلعب دوراً صغيراً في سلسلة القيمة وتقوم المنشآت في هذه الاقتصاديات بإنتاج منتجات أساسية، ويتعين عليها في الغالب التنافس من خلال خفض الأسعار، وتتأثر بتقلبات دورة الاقتصاد العالمي .

وفي الاقتصاديات التي تستند في تنافسيتها على الاستثمارات تقوم الشركات الصناعية بإنتاج سلع وخدمات نموذجية، في ظل وجود بيئة ملائمة للأعمال، ومن ثم تبدأ المنشآت في الترقي عبر سلم القيمة، متجاوزة مرحلة الصناعات التحويلية الأساسية نحو مرحلة تصميم المنتجات وتوزيعها وتسويقها، إلا أن من سلبيات هذه المرحلة تأثرها بالأزمات والصدمات الخارجية التي تؤثر على الطلب على المنتجات[2] .

تقوم الشركات الصناعية في الاقتصاديات التي تستند تنافسيتها إلى الابتكار والإبداع بإنتاج سلع وخدمات مبتكرة ومتميزة موجهة للسوق العالمية، يدفع ظهور هذه السلع لمزيد من التطور والرفاه، وهي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتكون على درجة عالية من المرونة والتكيف مع أوضاع الاقتصاد العالمي .

لذلك يمكن لأي دولة، ومن خلال البحث عن الموقع المناسب لها ضمن التراكيب المذكورة أن تصنع قدرتها التنافسية المتوافقة مع ظروفها ومقوماتها الاقتصادية و العناصر التي تتوفر لديها في هذا المجال.

٢- العناصر الأساسية للتنافسية [3]

---

[1] - تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام٢٠٠٧ , مرجع سابق

[2] - د. يونس، محمود، التنمية الاقتصادية، بيروت ، ١٩٩٩، ص ١٢٢

[3] - تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام ٢٠٠٧, مرجع سابق

تتحدد تنافسية أي دولة من خلال تنافسية قطاعاتها المختلفة، ويوجد مجموعة عناصر تؤثر في ذلك :

- عوامل الإنتاج : تتعلق بوجود مدخلات متخصصة أو غيابها، مثل القوى العاملة ذات المهارات العالية، وتوفر مواد خام خاصة .
- إستراتيجية الشركات ومنافسيها : يتعلق هذا العنصر بالمنافسة بين الشركات داخل المجمع الصناعي أو القطاع، حيث توفر المنافسة حافز لتحسين أنشطة الأعمال بشكل متزايد، كون الشركات سوف تسعى للحصول على حصة أكبر في السوق على حساب الشركات الأخرى.
- عنصر الطلب : ويتعلق بمستوى تطور أذواق العملاء، فمطالبة العملاء بمستويات عالية من الجودة تسهم في حفز الابتكار وزيادة حدة التنافس بين الشركات .
- تعطي الصناعات المساندة والصناعات ذات الصلة مؤشر على مدى اتساع نطاق الأعمال وتطوره، وفتح فرص عمل جديدة .

لذا يتضح بأن للدولة دور محوري في تشجيع التنافسية، فعلى سبيل المثال، يمكن للقطاع العام رعاية برامج تعليمية تدريبية متخصصة، كما يمكن إزالة الحواجز التي تقف أمام المنافسة المحلية عبر الحد من القيود التنظيمية، ورعاية المناقشات بين المنشآت ذات الصلة و المصالح المشتركة، وذلك في سبيل تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

٣ – تنافسية الصناعة السورية

تقع الصناعة السورية بشكل أساسي ضمن المرحلة الأولى مما سبق الحديث عنه، مع وجود بعض القطاعات في مرحلة التنافسية القائمة على الاستثمار، ولكن مع ذلك لا تمتلك الصناعة السورية رغم عناصر القوة، القدرة على النجاح في المحيط التنافسي بعد دخولها اتفاقيات تحرير التجارة مع الدول العربية والاتحاد الأوربي، كما أنها غير مهيأة للمنافسة في الأسواق الدولية حيث ستواجه منافسة دول شرق آسيا، ومع كل هذا فالمنافسة الدولية هي الامتحان الأمثل لقدرة هذه الصناعة على زيادة عائدات التصدير واستخدام الموارد بشكل مثمر في الأسواق المحلية والإقليمية[1] .

إن القطاع الصناعي المنافس هو الذي يملك الكفاءة في توفير بضائع ذات نوعية جيدة وبأسعار منخفضة وباستخدام أقل قدر ممكن من مدخلات الإنتاج ورأس المال والعمالة، وهو القطاع القادر على زيادة الإنتاجية

[1] - بيانات وزارة الصناعة ، مديرية التخطيط والاحصاء، دراسة تحليلية للتنافسية،٢٠٠٨

بالتوازي مع التغيرات التكنولوجية، وعليه يجب أن تشكل التنافسية الهدف النهائي لأي استراتيجية تحديث و تطويرصناعي في سورية[1].

كما أنه من الضروري توسيع القاعدة التصديرية للصناعة السورية، ودفعها على طريق النمو المتسارع وتحويلها إلى محرك لعملية توسيع الصادرات وخلق فرص العمل، وتغيير هيكلية الإنتاج الصناعي[2]، بعد أن أصبح النشاط الصناعي في ظل تركة من انعدام الكفاءة، حيث أدت السياسات الصناعية الماضية إلى تباطؤ في إدخال التكنولوجيا وتدني الإنتاجية ومحدودية التخصص، كما أن جزءاً كبيراً من هذا القطاع أصبح غير قادر على المنافسة في الأسواق الدولية وخلق وظائف جديدة أو تأمين العملات الأجنبية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية

الصناعة السورية تعتمد وبشكل كبير على تصدير السلع الأولية والموارد الطبيعية الرئيسية والنفط الذي لا يستطيع تأمين العملات الأجنبية على المدى الطويل، ومن الضروري بمكان تنويع الصادرات وتوسيع قاعدة الصناعات بهدف تحقيق معدلات أعلى في النمو الصناعي وتحويل الصناعة التحويلية إلى محرك توسيع الصادرات وخلق فرص عمل وتغيير هيكلية الإنتاج الصناعي .

لقد أصبحت المنافسة الدولية الآن أكثر حيوية لسببين :

- الأول تقلص المسافات الاقتصادية مع انخفاض كلفة النقل والاتصالات.
- الثاني انفتاح اقتصاديات معظم الدول أمام التجارة .
- وهناك أيضاً سبب غير مباشر وأكثر أهمية هو : إن استثمار الإمكانات الإنتاجية للتكنولوجيا الحديثة يتطلب من الدول مشاركة أشمل في التدفقات الدولية للمنتجات ومدخلات الإنتاج الملموسة وغير الملموسة والتخصص بطريقة تزيد عائدات عوامل الإنتاج، ولا تصبح هذه المشاركة مفيدة إلا إذا كانت الدولة منافسة وتستطيع إنتاج بضائع صناعية عالية الجودة وبأسعار تتماشى مع أسعار الآخرين، ولتحقيق هذه التنافسية أضحى التحديث مطلوب على جميع مستويات التنمية .

٣-١- مؤشرات التنافسية الصناعية السورية[3]

٢- الحافظ، مهدي، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, ٢٠٠٠ ص٣٩

-التقرير الوطني الأول للتنافسية في سورية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)[2]

- التقرير الوطني الأول للتنافسية السورية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) مرجع سابق[3]

وفقاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لتنافسية الاقتصاديات الوطنية، الذي تضمنه تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٧، يندرج الاقتصاد السوري ضمن مجموعة البلدان المعتمدة على عوامل الإنتاج كمحرك أساسي للنمو، حيث حقق ضمن هذه المجموعة المستويات التالية:

- **جاءت سورية في المرتبة ١٢ من أصل ٤٨ دولة تعتمد على عوامل الإنتاج كمحرك أساسي للنمو من جهة القدرة التنافسية الصناعية .**
- **احتلت سورية المرتبة ٤٨ من أصل ١٢٨ دولة ضمها التقرير من جهة القدرة التنافسية.**
- **على صعيد الدول العربية المشاركة في التقرير احتلت سورية المرتبة ١٢ من أصل ١٣ دولة توفرت بياناتها في هذا التقرير،ويعود تخلف سورية في الترتيب إلى أن معظم الدول المشاركة هي دول نفطية، وهذه الدول شهدت تحسناً كبيراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها بسبب ارتفاع أسعار النفط[1].**
- **تم تصنيف سورية وفقاً لدراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن الأداء الصناعي التنافسي (والذي تحكمه ثلاثة مؤشرات) هي :**

– القيمة المضافة المحققة من الصناعة التحويلية.

– متوسط نصيب الفرد من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية.

– حصة المنتجات المتوسطة والعالية التقانة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع.

- **تحتل سورية المرتبة ٧٥ من مجموعة ٨٨ دولة لجهة الأداء الصناعي التنافسي.**
- **تحتل سورية المرتبة ٥٦ من مجموعة ٨٨ دولة لجهة نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية**
- **تحتل سورية المرتبة ٦٩ لجهة نصيب الفرد من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية.**
- **تحتل سورية المرتبة ٨٧ لجهة استخدام التقنيات العالية في القيمة المضافة المحققة من الصناعات التحويلية.**
- **تحتل سورية المرتبة ٨٠ لجهة صادرات المنتجات الصناعية التحويلية متوسطة وعالية التقانة**

وبالنظر إلى المؤشرات التي صنفت الوضع التنافسي السوري نجد بأنها تعكس ضعف القدرة التنافسية، الأمر الذي يفرض ضرورة متابعة حثيثة لعملية التحديث الصناعي للوصول إلى تنافسية صناعية قوية.

٣–٢– القدرة التنافسية مصدر حيوي للنمو الصناعي

[1] -المعهد العربي للتخطيط في الكويت ,تقرير التنافسية العربية, ٢٠٠٧ مرجع سابق

إن تحسين القدرة التنافسية هو هدف جوهري لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحديث الصناعة، وتحسين مستوى المعيشة والوصول إلى ذلك يقتضي إزالة جميع عوائق الاستثمار في الآلات والأفراد والأفكار، وتحسين كفاءة استخدام الموارد في جميع قطاعات الاقتصاد وليس فقط في القطاعات المرتبطة بالتجارة الدولية ، كما يقتضي منح الأفراد حرية الاستفادة من الفرص الجديدة ومقارنة جميع النشاطات مع أفضل المنافسين بهدف قياس الأداء .

إن تحديث الصناعة من خلال رفع القدرة التنافسية، يعني خلق مهارات، وقدرات إنتاجية عالية، وبالتالي أجور عالية بحيث نحصل على الفرص بدلاً من التحديات عند تعاملنا مع التغيرات التي لا يمكن تجنبها .

يتمثل جوهر التنافسية بالابتكار والتعلم سواء في مجال التكنولوجيا أم في الجوانب المؤسساتية ويصح ذلك في الدول النامية كما في الدول عالية التصنيع، وتبعاً لتقارير صادرة عن منظمة اليونيدو (لا يمكن للدول النامية أن تستغل مخزون المعارف الحالية التي لديها إلا عبر بناء المهارات والقدرات التكنولوجية والعقلية الريادية والبنية التحتية والمؤسسات اللازمة، كي تستخدم التكنولوجيا الحديثة بكفاءة، وهذا ليس سهلاً كونه يتطلب مزيداً من انفتاح الأسواق على البضائع ورؤوس الأموال والمعرفة، إن عملية تعلم التقانة معقدة وطويلة وذات متطلبات وتستدعي خطوات إستراتيجية من قبل الحكومة .

الأسواق والمؤسسات الحالية غير قادرة على توفير المؤشرات، والتنسيق ضروري في هذا المجال لتحقيق التنافس بين الفعاليات الاقتصادية، وتطويرها إلى عناصر ديناميكية ضمن المنظومة .

٣-٣- كيفية تحقيق التنافسية الصناعية.

حتى يتسنى تحسين الإنتاجية، وبالتالي تحسين التنافسية الصناعية، من المهم التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي:[١]

- السياسة الاقتصادية الكلية و الاجتماعية والقانونية .
- جاذبية بيئة الأعمال .
- تطوير وتحديث استراتيجيات المؤسسات والشركات وعملياتها .

[1]- تقرير التنافسية والأداء لعام ٢٠٠٧, مرجع سابق

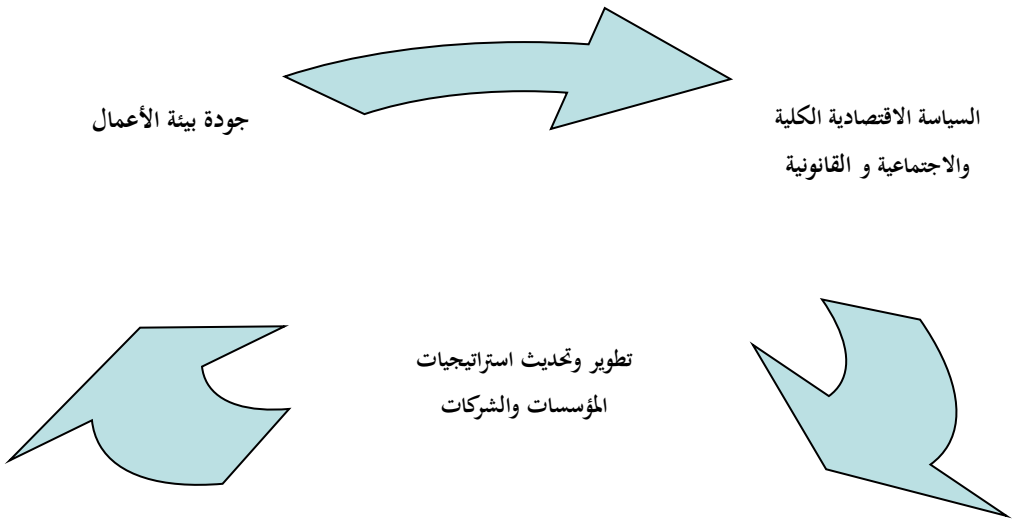

تؤدي السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، و القانونية إلى توفير الإمكانات اللازمة لترقية إنتاج الشركات و ازدهارها من خلال تأمين حصولها على رأس المال، ووصولها إلى الأسواق الخارجية، إلا أن التوليد الفعلي للثروة يتم على مستوى الشركات، أي على مستوى الاقتصاد الجزئي، وذلك من خلال إنتاج السلع والخدمات المتميزة المبتكرة التي تحظى بأسعار عالية في السوق العالمية[1].

إن تحقيق الازدهار الاقتصادي بشكل عام و الصناعي بشكل خاص ، لا بد أن يستند إلى إنتاج الثروة، وتحسين شفافية النظام القانوني، وزيادة كفاءة الإجراءات، وتقوية أجهزة حماية الملكية الفكرية وإجراءاتها، بالإضافة إلى إدخال المزيد من التحسينات الإجرائية التي تحقق قدر أكبر من التنافسية .

بالنظر إلى وضع الصناعة السورية، نلاحظ بأن إستراتيجية رفع القدرات التنافسية تمحورت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكما جاءت في أولويات الخطة الخمسية العاشرة كالتالي[2]:

١. رفع مستوى التنمية الاقتصادية متمثلاً في توزيع أفضل للدخل ومكافحة الفقر.

٢. رفع المؤهلات والقدرات البشرية متمثلاً في زيادة الاستثمار وتحسين مستوى التعليم والصحة.

٣. تحسين كفاءة الإدارة وبيئة العمل متمثلاً في تحديث التشريعات وإعادة هيكلة المؤسسات.

ويكمن المدخل الأساسي للارتقاء بمستوى التنافسية بين المنشآت على مستوى الاقتصاد الجزئي، بالانطلاق من الفهم العميق لتنافسية الاقتصاد على مستوى القطاعات، بهدف رسم صورة متكاملة لتنافسية قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بدءاً بالقطاعات الأساسية (الصناعة التحويلية – الزراعة – السياحة) للوصول لتوصيات من شأنها رفع القدرة التنافسية للصناعة السورية .

- التقرير الوطني الأول للتنافسية السورية(٢٠٠٧-٢٠٠٨), مرجع سابق[1]

- هيئة تخطيط الدولة, الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠) , مرجع سابق[2]

المبحث الثاني – تجارب دولية في رفع القدرة التنافسية

١- إصلاح البنى التحتية التكنولوجية في الهند [١]

تمتلك الهند بنى تحتية تكنولوجية واسعة تضم (٤٠) مختبر أبحاث يتبع القطاع العام تحت إدارة مجلس الأبحاث العلمية والصناعية، يعمل فيها (١٧) ألف عالم، مع نهاية أعوام الثمانينيات، ونتيجة توصيات مقدمة من لجنة حكومية رفيعة المستوى، وجدت أن المجلس المشار إليه أعلاه لا يمكن أن يقدم للصناعة أية فائدة تذكر، ثم بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاحي كبير تزامن مع برنامج آخر كان قد بدأ، وهو الصندوق الدولي للتكنولوجيا والصناعة، وكان من أهدافه تطوير معاهد التكنولوجيا في البلاد وتحديد صلاتها بالصناعة، ساعد ذلك في إعادة توجيه المختبرات إضافة إلى تدريب العاملين والموظفين فيها .

قررت الحكومة الهندية الحد من تمويل هذه المختبرات واضعة هدفاً أمام مجلس الأبحاث العلمية والصناعية بأن يكسب (٤٠٪) من نفقاته الخاصة عن طريق بيع نتاج أبحاثه وخدمات أخرى إلى قطاع الصناعة لتكشف بذلك هذه المعاهد جهودها كي تربح عائدات صناعية للإنفاق على مستلزماتها .

بعض المختبرات مثل الكيمياء المحلي كانت الأكثر نجاحاً من الأخريات، حيث بلغت أرباحه المحققة من الصناعة نسبة ٥٠٪ مما أدت حيوية هذا المختبر إلى تولي رئيسه رئاسة مجلس الأبحاث العلمية والصناعية في الهند ولا يزال هو القوة المحركة في مسيرة الإصلاح .

٢- إستراتيجية التنمية التكنولوجية في كوريا [٢]

[1] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق

[2] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق

دعمت الحكومة الكورية البنية التكنولوجية بشكل مباشر وبطرق شتى، حيث تم دعم البحث والتطوير في القطاع الخاص عن طريق الحوافز والمساعدة متعددة الأشكال، وكان هناك عدد من الحوافز المباشرة شملت صندوق الإعفاء الضريبي (صندوق التوفير للتنمية) الذي ينص على فرض الضريبة في حال عدم إنفاق الأموال المقدمة لتنمية التكنولوجيا خلال مدة معينة.

كما قدمت الحكومة قروضاً بنسبة (١٢٥٪) من نفقات البحوث والتطوير، إضافة إلى الأموال الخاصة بتنمية القوى البشرية، وإنشاء معاهد ومؤسسات الأبحاث العلمية الصناعية، وخفضت مدة احتساب إهلاك التجهيزات والمعدات المستثمرة في نشاط البحث والتطوير، ورسوم المعدات، وإعفاء ضريبي بنسبة (١٠٪) على هذه المعدات، كما خفضت الرسوم الجمركية على المعدات والمنتجات المتعلقة بتشجيع بحوث التكنولوجيا، وتم إنشاء مؤسسة باسم الشركة الكورية للتنمية التكنولوجية لمساعدة الشركات على تسويق منتجاتها ونتائج أبحاثها، كما تم تعزيز استيراد التكنولوجيا بتخفيض الضرائب *مثل :*

- تخفيض رسوم نقل التراخيص واستيراد التكنولوجيا .
- إعفاء الاستشارات التكنولوجية من الضرائب .
- إعفاء المهندسين الأجانب من ضريبة الدخل .
- وقدمت الحكومة منحاً وقروضاً بفوائد ميسرة وطويلة الأجل للمشاركين في البرامج الوطنية للتكنولوجيا ،حيث منحتهم تخفيضات على الضرائب والرسوم بهدف إقامة عدد إضافي من المشاريع .

ولكن المحرك الرئيسي للبحث والتطوير الصناعي في كوريا لم يأت من حوافز بعينها بقدر ما جاء ثمرة الإستراتيجية العامة للدولة التي أنشأت المؤسسات الكبرى، وقدمت الدعم المالي، وقامت بحماية وتأمين الأسواق مقلصة بذلك الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التنمية وموجهة إياها نحو التصدير الخارجي، وهذا هو سبب تفوق كوريا التي وصل معدل البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها ٢٥ ضعفاً من مثيله في المكسيك، التي لديها نفس الإنفاق في مجال التصنيع لكنها معتمدة على المستوردات التكنولوجية.

٣- استرتيجية التنمية التكنولوجية في تايوان[1]

[1] www.economies.com-موقع الانترنت

بالرغم من وجود بعض نواحي الشبه في نمو قطاع البحث التايواني والكوري إلا أنه هناك اختلافات بنيوية هامة، حيث أن للحكومة التايوانية باع أطول في الصناعة، فقد بدأت بتنمية قدراتها المحلية في البحث والتطوير منذ أواخر الخمسينات، وعندما بدأ اعتمادها على التجارة ينمو ويزداد برزت الحاجة إلى تحسين الطاقات المحلية وتطوير وتنوع الصادرات وبدأت عام ١٩٧٩ بتنفيذ برنامج للتنمية وعلوم التكنولوجيا استهدفت قطاعات الطاقة، وأتمتة الإنتاج وعلوم المعلوماتية وتنمية التكنولوجيا و علم المواد، وفي عام ١٩٨٢ انضم لهذه اللائحة، التكنولوجيا الحيوية، والبصريات الكهربائية ووسائل مكافحة التهاب الكبد الوبائي، وتكنولوجيا الأغذية .

ثم استمرت خطة تطوير العلوم التكنولوجيا في اهتمامها الاستراتيجي بالتكنولوجيا مستهدفة تحقيق نسبة (٢٪) من الناتج القومي .

تمول الحكومة في تايوان نصف نفقات البحوث والتطوير، وقد انخفضت هذه النسبة بعض الشيء بمرور الوقت وجاءت مساهمة القطاع الخاص ضعيفة مقارنة بكوريا نظراً لكثرة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع تحمل الحد الأدنى من نفقات الاستثمار في كثير من مجالات البحوث الصناعية . ولكن معدل الاستثمار ازداد في مجالات البحث والتطوير مع مرور الوقت حيث نمت بعض الشركات لتغدو شركات كبرى على النطاق الدولي، وقد تم تشجيع قطاع البحوث والتطوير عبر السنين من خلال الحوافز المختلفة التالية:

- تقديم التمويل اللازم لإنشاء الشركات .
- تقديم الأموال اللازمة للشركات التي تعمل على تطوير المنتجات الصناعية الإستراتيجية
- اتخاذ التدابير الخاصة بتشجيع الإنتاج في القطاع الخاص عبر تقديم قروض بدون فائدة ونسبة إعفاء قد تصل إلى (٢٥٪) من قيمة المنحة للمشاريع التي تتم الموافقة عليها .
- إعفاء كامل من الضرائب على نفقات البحوث والتطوير مع تسريع فترة اهتلاك المعدات الخاصة البحوث والتطوير .
- حوافز خاصة للشركات الموجودة في تجمع الشركات الصناعية العلمية (حيث يمكن للمؤسسات المالية الحكومية أن تستثمر بنسبة حتى (٤٩٪) من رأس المال).
- الطلب من الشركات الكبرى بتخصيص ٢٪ من قيمة المبيعات للاستثمار في البحوث والتطوير

– أنشأت الحكومة التايوانية العديد من مجمعات البحوث الممولة بصفة مشتركة مع قطاع الصناعة بهدف تطوير منتجات تكنولوجية دقيقة مثل الأجيال المتطورة من محركات السيارات والدارات الالكترونية المتكاملة .

٤– إستراتيجية التنمية التكنولوجية في سنغافورة[1]

بدأت سنغافورة خطة خمسية خاصة بالتكنولوجيا بمبلغ (٢) مليار دولار سنغافوري عام ١٩٩١ وشملت الخطة قطاعات (تكنولوجيا المعلومات و الالكترونيات الدقيقة، الأنظمة الإلكترونية، تكنولوجيا المواد، تكنولوجيا التصنيع المتطورة، موارد الطاقة والمياه البيئية، التكنولوجيا الحيوية و تكنولوجيا الزراعة والغذاء، والعلوم الطبية)، كما تم استهداف التوصل إلى (٢٪) من إجمالي الناتج القومي، ولكن كما هي حال تايوان، لم تحقق الخطة كامل أهدافها، ثم جاءت خطة ١٩٩٧ لتضاعف قيمة الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا حيث وصلت إلى (٤) مليار دولار سنغافوري على مدى خمس سنوات (٣٠٪) منها موجه إلى الصناعات الإستراتيجية.

كما قدمت سنغافورة مشروع تحفيز البحث للشركات وهو يقدم المنح لإنشاء مراكز الأبحاث العلمية الملقبة " مراكز الامتياز " في مجال التكنولوجيا الاستراتيجية وهو مفتوح أمام جميع الشركات .

وتعد سنغافورة رائدة إقليمياً في مجال برامج التدريب التي تعقد خارج الشركات، حيث قامت بتأسيس صندوق تنمية المهارات عام ١٩٧٩ بالإضافة إلى ضريبة تطوير المهارات التي يدفعها أرباب العمل بنسبة (١٪) من رواتب عمالهم، وذلك لدعم تدريب المستخدمين ذوي الدخل المنخفض، ودلت هذه الإجراءات على أن الأهداف الوطنية هي تحقيق هيكلية صناعية كثيفة التكنولوجيا وكثيفة المعرفة والقيمة المضافة، مع تركيز السياسات على أولوية الموارد البشرية، وتوزع ضريبة صندوق التنمية الصناعية على الشركات التي ترسل عامليها ذوي الدخل الضعيف إلى دورات تدريبية معترف بها .

كما يوجد في سنغافورة جامعتان وطنيتان وأربعة معاهد عليا للدراسات التكنولوجية، إضافة إلى العديد من معاهد التدريب المتخصصة والعامة، هذا وتلبي المعاهد المذكورة احتياجات البلاد من المهارات الفنية والإدارية، مع مزيد من التأكيد على مجالات الأعمال لتنظيم الدورات والتدريب العملي وتوفر المعاهد الفنية المتعددة لحملة الشهادة الثانوية ، بالإضافة إلى دورات لرفع المهارات تخرج من خلالها نحو (١٥) آلاف متدرب حضروا دورات تدريبية

[1]- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ،٢٠٠٣, مرجع سابق

كاملة، إضافة إلى (٣٠) ألفاً آخرين حضروا دورات جزئية و (٥٠) ألفاً لدورات مستمرة، وهناك أيضاً برامج تدريب البالغين التي توفر التدريب للعمال البالغين غير المؤهلين (٢٠-٤٠) عاماً .

تم تأسيس مجلس التدريب الصناعي والمهني عام ١٩٧٩ ومنذ ذلك العام وحتى اليوم تمكن المجلس من تدريب وتأهيل ما يزيد عن (١٥٠,٠٠٠) شخص أي (١٠٪) من قوة العمل في البلاد وقد وفر ولا يزال من خلال بنيتة المتكاملة و برامج التدريب والتأهيل دورات بدوام كامل وجزئي على حد سواء، كما أن بعضها يتم بناءً على طلب الهيئات والشركات المعنية . .

وهناك برنامج دورات تدريبية داخل المنشآت ، حيث يقوم المتدرب بعمله تحت إشراف خبراء مختصين بهدف اكتساب المهارات المرغوبة وتنفيذ العمل على الوجه الأكمل ، كما تجرى دورات خارج العمل في المعاهد التابعة للمجلس أو الشركات الكبرى ، يتلقى فيها المتدرب الدروس النظرية أيضاً وعادة ما تتعاون الحكومة مع الشركات الأجنبية (يابانية – فرنسية – هندية – ألمانية وهولندية) لإقامة مثل هذه المراكز وتمويل قسم كبير من رواتب المنتسبين إليها، وفي هذا الصدد ، تعاونت حكومة سنغافورة مع حكومات أجنبية (يابانية – وألمانية وفرنسية) لتوفير التدريب التكنولوجي، وخضع العاملون بموجب برنامج التدريب لدورات تلبي احتياجاتهم ، بمساعدة من مجلس التدريب المهني ، كما يقوم المجلس أيضاً بإجراء الاختبارات ومنح الشهادات للمتدربين والمهنيين إضافة إلى إجراء اختبارات للحرفيين بغرض منحهم شهادات التأهيل ، ويقوم المجلس بالتعاون مع قطاع الصناعة بمنح شهادات تأهيل في مجالات متعددة .

٥- برنامج استشراف التكنولوجيا في المملكة المتحدة [١]

إن تزايد المنافسة والخطى المتسارعة للتغيير التكنولوجي دفعت صانعي السياسة الصناعية في معظم البلدان الصناعية إلى الالتفات نحو دعم الإبداع كأداة للسياسة الصناعية، وقد كان التنبؤ التكنولوجي إحدى وسائل دعم الإبداع، حيث اعتمدت هذه الطريقة في اليابان وفرنسا لفترة طويلة، إلا أنه خلال التسعينيات تم تبنيه من قبل حكومات أخرى مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإدراكها أن استمرار البقاء على صلة دائمة بالتكنولوجيا الحديثة يتطلب الارتباط بمصادر معرفية مكتملة .

تم الإعلان عن برنامج الاستشراف التكنولوجي البريطاني في عام ١٩٩٢ بهدف توثيق الصلة بين العلماء والصناعيين، وتوجيه نشاط العلوم والتكنولوجيا الممول من قبل القطاع العام ، والبرنامج استند على مفهومين :

[1] www.economies.com--موقع الانترنت , مرجع سابق

الشراكة وتحقيق الرخاء، فهو يجمع بين الصناعيين والعلماء كي يقوموا بتحديد فرص السوق والتكنولوجيات المتوقع ظهورها مستقبلاً، والاستثمارات والأعمال المطلوبة لاستغلالها

يتألف البرنامج من ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تم إنشاء خمسة عشر مجموعة تضم خبراء في الأسواق والتكنولوجيا ذات الاهتمام للملكة المتحدة وترأس كل مجموعة أحد كبار الصناعيين، وكلفت كل منها بوضع وتطوير الخطط المستقبلية في مجال اختصاصها مبينة الاتجاهات الرئيسية مع اقتراح السبل والوسائل اللازم تنفيذها للتجاوب مع هذه الاتجاهات، وفي عام ١٩٩٥ قامت كل مجموعة بتقديم تقريرها إلى مجموعة توجيه تقوم بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها مبينة الأولويات الوطنية.

المرحلة الثانية : انتقت مجموعة التوجيه (٣٦٠) توصية وحددت منها (٢٧) موضوعاً تحت أربعة عناوين هي :

- **التوجهات الاجتماعية و تأثيرها على التكنولوجيا الحديثة**
- **الاتصالات و الحاسبات الآلية**
- **العمليات و المنتجات الجديدة**
- **الدقة والتحكم في الإدارة المؤتمتة، وهندسة المعالجات**

من اللائحة المنتقاة مسبقاً تم اختيار ثلاثة أصناف من التكنولوجيا هي

–مسائل تكنولوجية أساسية التي بدورها تتطلب أبحاث إضافية لاحقة

– مسائل متوسطة الأهمية حيث يتوجب تدعيم الأنشطة التكنولوجية

– مسائل تبرز حديثاً تتطلب بذل بعض الجهود نظراً لوجود فرص واعدة للسوق فيها

كل ذلك مترافق مع إمكانية الارتقاء بالقدرات المحلية إلى المستوى العالمي التي بدورها ترتبط بالشؤون التعليمية في بريطانيا ،حيث قدمت مجموعة التوجيه توصيتها بشأن التعليم وأبحاث وتنمية البنى التحتية والإطار التنظيمي

المرحلة الثالثة : تم تنفيذ البرنامج وكانت هناك (١٦) مجموعة فرعية لتعميم النتائج، والتنسيق مع المجموعات القطاعية وتشكيل الشراكات وتقييم المستقبل، وكانت النتائج ايجابية جداً .

من خلال ما تقدم ذكره يتضح لنا أهمية تحليل ودراسة التجارب التي تحاكي و تشابه الحالة التي تعيشها الصناعة السورية، مع ضرورة المتابعة الحثيثة لتعديل الإجراءات التنفيذية عند اللزوم.

النتائج والمقترحات

في ضوء ما تم استعراضه في فصول هذا البحث، وخصوصاً الفصلين الثاني و الثالث نجد بأن العلاقة بين التنافسية الصناعية والتحديث الصناعي علاقة ذات بعد ترابطي، فلا يمكن الوصول إلى قدرة تنافسية عالية بمعزل عن القيام بخطوات التحديث و التطوير اللازمة في القطاع الصناعي، كما أن الفرضيات التي انطلقنا منها، من جهة وجود علاقة بين مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية وبين ضعف القدرة التنافسية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تبدو واضحة جداً من خلال الوصف التحليلي للمؤشرات في الفصل الأول، وكذلك انخفاض مؤشر الإنتاجية، الذي بدوره أدى إلى ضعف القدرة التنافسية الذي تم إيضاحه خلال الفصل الثالث. إضافة إلى أن الوضع الحالي للصناعة السورية و القيمة المضافة المنخفضة التي تولدها تؤكد ضرورة تطوير عمليات البحث و الدراسات التحليلية والصناعية، للوصول لأسباب هذا التدني بهدف معالجته جذرياً.

كما أن مستويات الأداء الضعيفة في الصناعة السورية مقارنةً بالمتغيرات العربية والإقليمية و الدولية، و السياسات الصناعية المجتزأة و العشوائية، و الهيكل الصناعي الحالي المكون من قطاع عام صناعي ضعيف، وقطاع خاص غير قادر على المنافسة، يظهر جلياً الحاجة لوضع إستراتيجية خاصة بتنمية القطاع الصناعي تندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية عامة تتجنب النمو العشوائي، وتعطى فيها الأولوية للصناعات التي تتوفر فيها المزايا المقارنة، وخاصةً توفر المواد الأولية، وتلك التي تحقق قيمة مضافة عالية، حيث يظهر ذلك من خلال الفصل الثاني.

بالنظر إلى الظروف السائدة حالياً في سورية و تجارب البلدان الأخرى، فإنه لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تكفل أولاً بقاء الصناعة السورية، وثانياً تعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو من خلال تعزيز قدرتها التنافسية، وتوفير كافة المستلزمات التي تساعد على تحقيق هذا الهدف.

إن الصناعة السورية اليوم تعمل في الوقت الضائع، وبالتالي فإن المطلوب كبير والزمن محدود والفرص تقل شيئاً فشيئاً، وهذا يدفعنا إلى تجنب الانتظار الطويل، وبنفس الوقت عدم التسرع والارتجال، ولاشك من المهم وجود فرق عمل مؤهلة ومخولة قادرة على تنفيذ المطلوب بالشكل الأفضل.

وعليه و من أجل توفر البيئة المناسبة لنجاح عملية التحديث الصناعي في سورية، ومواجهة التحديات والمخاطر والمعوقات التي قد تحد أو تؤثر سلباً على أدائه وتحقيق أهدافه، فإنه من الضروري اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

أولاً– على المستوى الحكومي

١– تبني برنامج وطني للتحديث الصناعي من قبل أعلى سلطة معنية بالوضع الاقتصادي، وذلك لضمان التزام كافة المستويات الإدارية والتنظيمية بالتعاون مع هذا البرنامج بفعالية تضمن تسهيل مهامه وبالتالي نجاحه في تنفيذ أهدافه التي ستنعكس على قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الصادرات، و خلق المزيد من فرص العمل، ورفع الكفاءات، وبالتالي زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

٢– إن عملية التحديث الصناعي ليست عملية محددة بإطار زمني معين لمعالجة واقع أو مشكلة قطاع ما أو نشاط ما، بل هي عملية مستمرة ومتجددة، وبالتالي يجب توفير الرؤية والأداة الفعالة لضمان استمراريتها بنجاح وشمولها أوسع عدد ممكن من الشركات من كافة الأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها، لذلك فإنه لابد من التحرك الفوري من أجل تهيئة الكيان الوطني المناسب لتنفيذ هذه الرؤية منذ الآن وهو مركز وطني للتحديث الصناعي (مكاناً وكوادر وتجهيزات وأنظمة ولوائح) لضمان استمرارية عملية التحديث والتطوير الصناعي والاستفادة من الخبرات الوطنية .

٣– التأكيد وبالتالي القناعة والعمل على أن مهمة التحديث الصناعي هي مهمة وطنية وليست مهمة وواجب طرف واحد فقط، لذا يجب أن تقوم الحكومة بتوفير كل ما يلزم لتشجيع القطاع الخاص على القيام بالدور المأمول منه في التوجه إلى القطاعات الإنتاجية، والدخول في الصناعات ذات المكون التكنولوجي الأكبر، وتوسيع استثماراته، وتحسين كفاءة منشآته، كما أنه لابد من توفير المؤسسات والهيئات الداعمة والضرورية للتحديث الصناعي وتفعيل دور ما هو موجود حالياً منها مثل مراكز التدريب المهني ، هيئة تنمية الصادرات ، المراكز الفنية المتخصصة، مؤسسة المعارض الخ..والتي تعتبر عنصرا أساسياً في تحسين بيئة الاستثمار من ناحية، وتحسين القدرة التنافسية للصناعة السورية بشكل متواصل.

٤– الإسراع في إصدار قانون إصلاح القطاع العام الصناعي بشكل يتضمن حزمة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تعالج أوضاعه (الإدارية والتنظيمية والمالية والفنية) بشكل جذري وشامل لتحويل هذا القطاع إلى قطاع ناجح منافس رابح قادر على التوسع بإمكانياته الذاتية .

٥- ضرورة الوعي لأهمية الترابط والعلاقة القوية بين التحديث الصناعي و التنافسية الصناعية، و التأثير المحلي والخارجي لهذه العلاقة التي تفرض السعي بكافة السبل لإنجاح عملية التحديث وصولاً إلى الوضع التنافسي المطلوب و الحصة السوقية المستهدفة.

6- إن المعونات والمساعدات التي تقدمها الدول المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ مشاريع إصلاحية معينة، عنصر هام وفعال في التمويل ونقل الخبرات والتجارب المفيدة التي تساعد في تحسين أداء الصناعة السورية، إلا أنه لابد من التأكيد على ضرورة وجود مورد وطني متجدد ومستمر من أجل ضمان استمرارية الحصول على التمويل اللازم للتحديث الصناعي، وبالتالي فإنه لابد من إقامة صندوق وطني لهذه الغاية تصب فيه المعونات والمساعدات والمنح الخارجية المخصصة لهذا الهدف إضافة إلى مصدر وطني داخلي تشاركي بين الحكومة والقطاع الخاص يتمثل بتخصيص نسبة صغيرة من قيمة الواردات والصادرات لهذا الصندوق على أن تتم إدارته بشكل مشترك من قبل ممثلين لكافة الجهات المشاركة والمعنية.

7- في الوقت الذي ازدادت فيه المصارف الخاصة وتحسن أداء المصارف العامة، فقد بات من الضروري أن تتوجه كل هذه المصارف إلى التمويل الاستثماري متوسط الأمد عوضاً عن تمويل شراء السيارات مثلاً كما هو حاصل حالياً، خاصة في ظل وجود إيداعات كبيرة لدى المصارف العامة والخاصة لا يتم استثمارها أو توظيفها.

8- ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف المشاريع والبرامج التي يجري وسيجري تنفيذها ذات العلاقة بالتحديث الصناعي، مثل برنامج دعم الجاهزية التنافسية، مركز الأعمال والمؤسسات السوري، مشروع تطوير التعليم المهني، مشروع الجودة، مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشروع التحديث القطاعي والمؤسساتي، مشروع التحديث والتطوير الصناعي الخ.. من أجل توزيع أدوار ومهام هذه البرامج بشكل يضمن تكاملها وعدم التكرار والازدواجية كما هو حاصل حالياً، وبما يزيد من فعالية هذه البرامج وتحقيق أهدافها بأفضل الأساليب وأقل التكاليف وأقصر الأوقات، ويشجع المزيد من الجهات الداعمة والمانحة على استمرار نشاطها في سورية في ضوء ما يتحقق من نتائج وتقييم ايجابي لما تقدمه.

9- إن التزام سورية بمضمون اتفاقيات تحرير التبادل التجاري التي وافقت عليها ودخلت حيز التنفيذ قد أصبح أمراً واقعاً، إلا أنه من الضروري مواجهة الأساليب التي تتبعها بعض الشركات في عدد من البلدان العربية والأجنبية من أجل الالتفاف على هذه الاتفاقيات واستغلال ما ورد فيها على غير وجه حق، لذلك فإن التشدد في التدقيق بشهادات منشأ البضائع المستوردة ضمن هذه الاتفاقيات أصبح مسألة وطنية بامتياز نظراً للآثار المدمرة على الصناعة السورية التي سيؤدي إليها أي تهاون في ذلك، من جانب آخر وكما بات معروفاً، فإنه لا توجد دولة في العالم تستغني عن صناعتها بسهولة وبدون ثمن مقابل فتح أبوابها كاملة أمام بضائع الدول الأخرى. فمن المعروف أن هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير تساهم بهذا الشكل أو ذاك في تحسين وضع الصناعة الوطنية بما لا يتعارض مع الالتزامات بالاتفاقيات الموقعة وهذا ما يجب تطبيقه في أسرع وقت ممكن وفي مقدمته الإسراع في إصدار قانون تنظيم حماية الصناعة الناشئة .

10- إن عملية التحديث والتطوير الصناعي كما سبقت الإشارة، تحتاج إلى خبرات استشارية متنوعة ومتقدمة سواء في مرحلة إعداد الدراسات التشخيصية الشاملة ووضع خطط التطوير والتحديث أو في تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها، والمسألة بالتأكيد لن تتوقف عند هذا الحد باعتبار أن عملية التحديث والتطوير عملية مستمرة ومتجددة، الأمر الذي يتطلب التركيز على الخبرات الوطنية وإفساح المجال أمامها للمساهمة بشكل أكبر وأفضل في هذه العملية، وهذا بدوره يتطلب تنظيم مهنة الاستشارات من خلال الجمعيات الموجودة والمعتمدة و تشجيعها على تطوير نفسها ورفع كفاءة أعضائها بشكل مستمر، وإزالة الغبن والتمييز الذي تقوم به بعض المنظمات والجهات المانحة بين الاستشاري الوطني والأجنبي عند تقييم الكفاءات والمؤهلات.

ثانيا- على مستوى القطاع الخاص

١- إن الدور التشاركي للقطاع الخاص في عملية التحديث والتطوير الصناعي يتطلب منه التزامات محددة تتمثل بمزيد من الوعي والإدراك للتعامل بصدق وموضوعية وشفافية في هذه العملية حتى تكون مشاركته بالمستوى المطلوب والمأمول، لذلك فإن إضاعة فرصة المشاركة الجادة والمسؤولة من قبل القطاع الخاص في هذه العملية سيكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص ومصداقيته وجديته في تنفيذ ما يطالب به من المشاركة في القرار والتنفيذ .

٢- إن إدراك أهمية التحديات المحلية والخارجية التي تواجهها المؤسسات الصناعية، يجب أن تتحول إلى إرادة وفعل علمي ومدروس من أجل أن تكون المواجهة ناجحة وفعالة، ذلك لأن الإرادة في التحديث والتطوير من أجل البقاء ومواجهة المنافسة ينبغي أن تكون عن قناعة واستعداد تام للقيام بكل ما تتطلبه هذه العملية من جهد ووقت ومال.

٣- إن النقلة النوعية المطلوبة في ذهنية ومنهجية وأسلوب القطاع الخاص لا تقتصر فقط على علاقاته وتشابكاته خارج نطاق مؤسساته وحسب، بل لابد أن تترافق مع تطور نوعي آخر داخل منشأته وكذلك في مهام ودور المؤسسات والجمعيات والاتحادات التي تمثله.

٤- إن التوازن بين الحقوق والواجبات لا يمكن أن يتحقق دون رؤية موضوعية ومسؤولة من قبل القطاع الخاص تكون هي الضمانة الفعلية في تجنب أي اختلال في هذا التوازن سواء بالفعل أو برد الفعل وفي مقدمة ذلك الالتزام الواضح والفعلي في الأنظمة والقوانين في كافة المجالات دون اللجوء إلى الانتقائية في الالتزام.

٥- إدراك أهمية وضرورة العمل الاستشاري لمجتمع الأعمال، وبشكل خاص ما يتعلق بالاستشارة الوقائية، التي تدرس وتشخص مواقع القوة والضعف في الشركات الصناعية وتعالج مظاهر التراجع والخطر قبل حدوثها، ما يجعل المنشأة الصناعية في مأمن كبير من تفاقم أية مظاهر سلبية ومعالجتها منذ بدايتها، ما يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال الذي ستتطلبه عملية معالجة نتائج هذه المظاهر عند تفاقمها، كما أن الاستشارة أصبحت صفة ملازمة ومهمة دائمة لكافة الشركات الجدية الراغبة في الاستمرار والنمو.

أخيراً إن الصناعة السورية اليوم تعيش في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، ويتوقف وجودها ومستقبلها، على حسن وكفاءة الإجراءات التي تتخذ لمواجهة هذه الظروف، ما ينعكس بشكل مباشر على اقتصادنا الوطني

بشكل عام وقرارنا السياسي المستقل في المحصلة، إن الوقت الضائع الذي تعمل فيه غالبية منشآتنا الصناعية اليوم لم يعد يسمح بمزيد من التأجيل أو التسويف وأيضاً بمزيد من التسرع والارتجال، والمسألة لا تتوقف فقط على مطالبة الحكومة أو القطاع الخاص بشكل منفرد باتخاذ هذا الإجراء أو ذاك، بل هي مطالبة جماعية تشاركية ومسؤولة تخرج الصناعة من مأزقها لتلعب الدور المأمول منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك واستناداً إلى ما سبق لابد من دراسة السبل التي يجب أن تعمل من خلالها الدولة على تعميق التشابك الصناعي في سورية، على الرغم من الظروف الصعبة والمعقدة التي تمر بها الصناعة، والمسألة تفرض تعاوناً بين الدولة و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع الأهلي لصياغة رؤية واضحة تحدد فيها الأدوار و المساهمات و الالتزامات و الحقوق و الواجبات لكل طرف من أصحاب العلاقة، ولا شك بأن تكامل الجهود هو وحده بداية و ضمان لنجاح سورية في تحديث وتطوير صناعتها الوطنية .

الجداول الملحقة

قائمة المراجع العربية

١– الاتحاد العربي للصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية ، مجلة الصناعة العربية الكيميائية والبتر وكيميائية دمشق ، 2003

٢– اتحاد غرف الصناعة السورية,مجلة المال,ملحق خاص بالمؤتمر الصناعي السوري الثاني,٢٠٠٨

٣– الاستراتيجية الصناعية السورية للفترة ٢٠١٥, وزارة الصناعة,٢٠٠٨

٤ – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الأسكوا ، 2005 العدد الرابع عشر

٥– الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ، استعراض الصناعة في بلدان الاسكوا ، 1998 العدد الأول

٦– الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، 2007 العدد السابع

٧ – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ، نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختارة 2006

٨–الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ،تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الأسكوا ،2005 العدد الثالث.

٩– الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ،مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا 2005–2006 ملخص عام 2006

١٠– الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا+ اليونيدو ، دليل مصادر المعلومات الصناعية

العربية،2000 الإصدار الأول
١١- الأمم المتحدة ، التقرير السنوي لمنظمات الأمم المتحدة في سورية ، 2005-2006
١٢- الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، البرنامج الوطني لتحديث وتطوير الصناعة السورية 2004
١٣- الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ، 2003
١٤- برنامج تحديث الصناعة التونسي,تقارير و توصيات
١٥- برنامج تحديث الصناعة السورية, وثيقة البرنامج الوطني للتحديث الصناعي,٢٠٠٧
١٦- بقاعي علي نايف ، مناهج المحدثين العامة والخاصة : الصناعة الحديثة ، دار البشائر الإسلامية ,بيروت ، 2003
١٧- بيانات (وزارة الصناعة – وزارة الاقتصاد – اتحاد غرف الصناعة السورية- المصرف الصناعي السوري – المكتب المركزي للإحصاء – هيئة الاستثمار السورية – المؤسسات الصناعية (الاسمنت – الكيميائية – النسيجية) لعام ٢٠٠٧
١٨ -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ الصادر عن صندوق النقد العربي
١٩- تقرير التنافسية لعام ٢٠٠٦ , الصادر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت
٢٠-التقرير الصناعي العربي لعام ٢٠٠٧ الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية
٢١- تقرير القطاع الخاص الصناعي لعام ٢٠٠٨,مديرية الاستثمار الصناعي,وزارة الصناعة
٢٢-التقرير الوطني الأول للتنافسية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)-
٢٣- تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام ٢٠٠٧
٢٤- تقرير تحليل الوضع الراهن, وزارة الصناعة, ٢٠٠٧
٢٥- تقرير تقييم الأداء لوزارة الصناعة,٢٠٠٨
٢٦- تقرير حصر العاملين في الصناعة, وزارة الصناعة, مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري ,٢٠٠٨
٢٧- تقرير عن واقع الصناعة السورية, وزارة الصناعة,٢٠٠٣
٢٨-تقرير ملامح التطورات الاقتصادية والصناعية العربية والدولية خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٦) الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية.
٢٩- تقرير هيئة الاستثمار السورية,٢٠٠٧
٣٠- الحافظ, مهدي, تقرير القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية, الجمعية العمومية للبحوث الاقتصادية, ٢٠٠٠
٣١- الحجار, صلاح ، التوازن البيئي وتحديث الصناعة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2003
٣٢- الخضيري، محسن أحمد ، صناعة المزايا التنافسية : منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية مجموعة النيل العربية ،القاهرة ، 2004
٣٣- دراسة تحليلية للتنافسية, وزراة الصناعة,٢٠٠٨
٣٤- عبد النور, خالد, واقع الصناعة السورية واستراتيجية التنمية الصناعية,٢٠٠٢
٣٥- عبد النور, خالد,السياسات الصناعية في سورية,٢٠٠٣
٣٦- العنزروتي، ريما أحمد راتب ، تطوير صناعة الأحذية في سورية ، جامعة دمشق ، 2004
٣٧- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية : دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان ، نيويورك الأمم المتحدة ، 2005

- ٣٨ اللحام, فؤاد – التحديث الصناعي في سورية (الضرورة , الواقع , التحديات), ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية, جمعية العلوم الاقتصادية,٢٠٠٨
٣٩– مرسي, فؤاد ,الرأسمالية تجدد نفسها, عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب,١٩٩٩
٤٠– المركز الاقتصادي السوري , تقرير عام ٢٠٠٧
٤١– مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي,وزارة الصناعة,٢٠٠
٤٢ – المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، البرنامج التدريبي في السياسات القطاعية ، 2006
٤٣– المكتب المركزي للإحصاء السوري ، المجموعات الإحصائية للأعوام (٢٠٠١–٢٠٠٨)
٤٤– منشورات مركز الأعمال و المؤسسات السوري,٢٠٠٧
٤٥ – هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية العاشرة ، 2006
٤٦ – وزارة الصناعة السورية ، تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية ، 2004
٤٧– يونس, محمود, التنمية الاقتصادية, بيروت,١٩٩٩

قائمة المراجع الأجنبية

- UN . world investment report . 2006
- UN . analysis of performances and assessment of growth in the Escwa . 2005
- W.B . the role of trade policies and enterprises in export support,1995

مواقع شبكة الانترنت العالمية

- www.albankaldawli.org
- www.worldbank.org
- www.escwa.org.lb
- www.amf.org.ae
- www.syrianindustry.gov
- www.arifont.org
- www.imc-egypt.org
- www.imup-sy.org
- www.economies.com